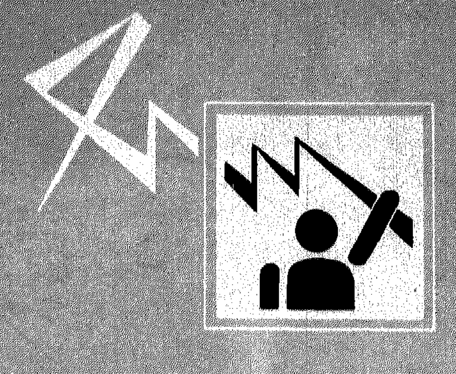


مِحنة الاقتصاد وَالاقتصاديّين

د. حَازم البِبْلاوى

دار الشروق

محنة الاقتصاد والاقتصاديّين

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤
برقيا شروق ـ تلكس 93091 SHROK UN
بيروت ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
برقيا داشروق ـ تلكس SHOROK 20175 LE

د. حازم الببلاوى

محنة الاقتصاد والاقتصاديين

دار الشروق

الغلاف للفنان حلمي التوني

المحتويات

تقـــديـم

نشرت منذ سنوات (١٩٨٥) « **فى الحرية والمساواة** »(*) متضمنًا بعض الدراسات والمقالات عن عدد من القضايا السياسية والاقتصادية المعاصرة ، واليوم أدفع إلى المطبعة صنوا له تحت عنوان « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » . وهذا الأخير ـ شأنه شأن سابقه ـ يجمع بعض الدراسات والمقالات المنشورة فى الصحف المصرية ـ بعضها غير منشور ـ والتى تناولت قضايا حيوية مطروحة على الساحة ، كانت كذلك عند كتابتها ولم تزل بنفس الدرجة عند تجميعها فى هذا المؤلف . وهكذا فإن « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » تمثل مع « **الحرية والمساواة** » كلا متكاملاً وحلقة فى نفس السلسلة ، أو قل إنها الجزء الثانى من «كتابات صحفية» للمؤلف . فبعد رحلة غير قصيرة مع «الكتابات الأكاديمية» ، اكتشف الكاتب ـ كما اكتشف غيره ـ أن مخاطبة الجمهور الواسع ، عبر الصحافة والكتب العامة ، أمر لا يقل نفعًا إن لم يزد . وعندما يتعلق الأمر بمناقشة قضايا الساعة العامة ، فإنه لا بديل عنها .

(*) دار الشروق ، ١٩٨٥ .

وقد كتبت مقالات وأبحاث هذا المؤلف خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٩ . ورأيت أن أضيف لها تسجيلاً لملخص مقابلتى مع الرئيس الراحل أنور السادات (١٩٧٦) . وكان الرئيس السادات قد استدعانى من الكويت ، حيث كنت أعمل ، لمناقشتى فى مقال ظهر لى فى جريدة الأهرام بعنوان « الاقتصاد أخطر من أن يترك للاقتصاديين »(**) . وقد حرصت على تسجيل أهم نقاط هذه المقابلة فى ذلك الحين ، لما أعرفه من قصور الاعتماد على الذاكرة المجردة . وقد وجدت أنه قد يكون من المفيد أن أنشر ملخص هذه المقابلة ضمن هذه المجموعة . وباستثناء هذه المقابلة ، فكل ما ورد فى الكتاب قد تم تحريره فى الثمانينيات . كذلك أضفت إلى المقالات الواردة فى الكتاب ، بحثًا عن « مستقبل دور الدولة فى الوطن العربى فى ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية » ، وهو بحث أعد لندوة علمية عقدت فى الكويت فى مايو ١٩٨٩ لمناقشة مستقبل دور الدولة فى النشاط الاقتصادى . وقد رأيت أن البحث يتضمن خلفية نظرية هامة للعديد من المقالات الواردة فى الكتاب

وإذا كان اختيار عنوان « **فى الحرية والمساواة** » للجزء الأول من كتاباتى الصحفية يتضمن تعبيرًا عن أهمية السياسة أو السلطة فى الحياة الحديثة ، « وهو أمر لا يخلو من دلالة ، خاصة إذا كان الكاتب بالمهنة اقتصاديًا » ـ (مقدمة الحرية والمساواة) ـ فإن اختيار « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » عنوانًا للجزء الثانى أمر لا يحتاج إلى تفسير . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونحن نردد الحديث عن الأزمة الاقتصادية . وقد أشرت فى مقدمة الكتاب السابق إلى قضية العلاقة بين « السياسة » و « الاقتصاد » بالقول « إنه رغم كل محاذير التبسيط ، فإن

(**) منشور فى كتاب فى الحرية والمساواة ، سابق الاشارة إليه .

موقف الكاتب هو أن « الاقتصاد » يطرح المشاكل والخيارات ، وأن « السياسة » تحسمها » . ولعل ما يمكن إضافته هنا هو أن القرارات السياسية وهى تحسم الخيارات المطروحة كثيرًا ما تكون طاغية وساحقة . « فالسياسة » لا تسمو فقط على « الاقتصاد » وتحكمه ، بل إنها قد تسحقه . فمحنة الاقتصاديين فى غير قليل من الأحوال ، هى أيضًا مسئولية السياسيين .

وقد قسمت الدراسات والمقالات المنشورة فى هذا الموضوع تقسيمًا موضوعيًا ـ بصرف النظر عن تاريخ النشر أو الكتابة ـ إلى ثمانية أقسام ؛ هموم الاقتصاد المعاصر ، المستقبل والحتمية ، إدارة الدولة الاقتصادية ، مفاهيم شائعة ، الأموال الهائمة ، ما رأى الدين ، رسائل قصيرة ، حوارات . ويمكن بنوع من الإجمال رد هذه الموضوعات إلى محورين رئيسيين هما الدولة ودورها الاقتصادى من ناحية ، والحقائق الاقتصادية المستجدة على واقعنا وما ارتبط بها من مفاهيم من ناحية أخرى .

وأخيرًا فإننى إذ أقدم هذا الكتاب إلى الجمهور الواسع ، فأملى أن يساهم فى المناقشات القائمة حول قضايانا العامة .

والله ولى التوفيق

حازم الببلاوي

فندق البلازا ـ عمان ـ الأردن

١٩٨٩/٥/٢٣

١ـ همُوم الاقتصَاد المصرى المعاصر.

ـ محنة الاقتصاد والاقتصاديين

ـ انطباعات عن الاقتصاد المصرى

ـ لحظات الحقيقة : قوة فى السياسة وضعف فى الاقتصاد

محنة الاقتصاد والاقتصاديين
« مرة أخرى ! » (*)
(١٩٨٦)

نشرت منذ عدة سنوات مقالا بعنوان « محنة الاقتصاديين وجناية السياسيين » (**) . وقد حاولت فى هذا المقال أن أشير إلى التناقض الواضح بين الدور الهام الذى تحتله الأمور الاقتصادية فى حياتنا وبين التردى الذى وصلت إليه السياسات الاقتصادية فى العالم أجمع .

وليس الغرض من هذه المقالة إعادة ترديد ما أوردته فى المقال السابق ، وإنما أود أن أستعير العنوان لتناول بعض هموم الاقتصاد والاقتصاديين فى مصر خلال الحقبة الأخيرة والتى تمتد إلى مايقرب من ثلث القرن .

اكتشاف العالم الثالث وظهور قضية التنمية الاقتصادية :

فى كل زمن وجد الفقر والغنى كما قامت دول غنية إلى جوار دول فقيرة ، ولكن الوعى بمشكلة الفروق فى مستويات المعيشة بين الشعوب والعمل على إزالة

(*) نشر فى مجلة **الهلال** ـ القاهرة . عدد يناير ١٩٨٦ .

(**) مجلة **العربى** ، العدد ٢٧٧ ، ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨١ ، الكويت ، معاد نشره فى كتاب العربى ، **نظرات فى الواقع الاقتصادى المعاصر** ، دكتور حازم الببلاوى ، ١٥ ابريل ١٩٨٦ ، ص ١٦١ .

هذه الفروق لم يصبحا من اهتمامات العالم إلا منذ فترة وجيزة نسبيًا ، ربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فمنذ ذلك الوقت ظهرت على السطح قضية التنمية الاقتصادية فى الدول الفقيرة وضرورة العمل على علاجها كإحدى المشاكل الأساسية فى العلاقات الدولية .

ولم تشذ مصر عن هذا النمط العام ، فلم تحتل المشكلة الاقتصادية المكان الرئيسى من الاهتمامات العامة إلا بعد الحرب وخاصة منذ الخمسينيات . حقًا لقد عرفت مصر ومنذ بداية الكفاح للاستقلال السياسى مع ثورة ١٩١٩ وقبلها ارهاصات للعمل من أجل الاستقلال الاقتصادى وكانت محاربة الثلاثى « الفقر والجهل والمرض » أحد أهم أهداف العمل العام . كذلك فقد كان إنشاء بنك مصر وجهود طلعت حرب تعبيرًا واضحًا عن هذه الاتجاهات . على أن الوقت لم يسمح ببلورة فلسفة أو رأى عام حول قضية التنمية الاقتصادية ، فلم تلبث أزمة ١٩٣٠ أن أمسكت بخناق الاقتصاد المصرى شأن معظم الاقتصاديات التابعة ، فانصرفت الجهود بالضرورة إلى محاولة تطويق آثار هذه الأزمة وخاصة على الملاك العقاريين ، ثم بدأت بوادر الاستعداد للحرب الثانية التى لم تلبث أن استعرت فى ١٩٣٩ على ما ترتب عليها من وضع الاقتصاد المصرى برمته فى خدمة الحرب عن طريق ما عرف باسم تنظيم « منطقة الاسترلينى » .

ومع ذلك فإنه سيكون من الظلم أن ننسى أن هذه الفترة قد شاهدت عدة إصلاحات أساسية للسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصرى . فوضعت أول تعريفة جمركية مستقلة لمصر فى ١٩٣٠ وبها حصلت مصر على استقلالها الجمركى ، كذلك وضعت الدولة قوانين الضرائب على الدخول فى ١٩٣٩ وأضيف إليها ضريبة التركات خلال الحرب ١٩٤٢ ثم الضريبة العامة للإيراد فى

١٩٤٩ . كذلك تم الاتفاق على إنهاء الامتيازات الأجنبية فى ١٩٣٧ وصدرت أول قوانين للعمل خلال الحرب .

المتغيرات الدولية الجديدة :

والاهتمام بالقضية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن وليد الصدفة بل إنه حصيلة التغيرات على الساحة الدولية والتى أدت إلى ظهور قضية التخلف والتنمية الاقتصادية على السطح كإحدى أهم مشاكل العالم المعاصر. فقد أدى مزيد من الاتصال بين الشعوب خلال الحرب إلى زيادة الوعى بالفروق فى مستويات المعيشة . كذلك ساعد الاستقلال السياسى لعديد من دول المستعمرات القديمة بعد انهاك دول الاستعمار القديم (إنجلترا وفرنسا) إلى بدء الاهتمام بتحقيق الاستقلال الاقتصادى لدعم الاستقلال السياسى . وفى نفس الوقت فقد كان الاهتمام بإعادة تعمير أوروبا واليابان مؤشرًا للاهتمام بقضايا التنمية بصفة عامة . وساعدت التطورات التكنولوجية الحديثة فى وسائل المواصلات والاتصالات على مزيد من الربط بين أجزاء المعمورة والمعرفة بأوضاع مستويات المعيشة فى مختلف الدول والمناطق مما ساعد على إطلاق ثورة التطلعات ومحاولة تقليد أنماط الحياة فى الدول الغنية . وهكذا ظهرت قضايا التنمية الاقتصادية وبدأت نظريات التنمية تتبلور كفرع أساسى جديد فى النظرية الاقتصادية .

الفكر الاقتصادى فى قضايا التنمية :

بدأ الاهتمام ـ كما ذكرنا ـ بقضايا التنمية منذ الحرب العالمية الثانية ومن ثم فقد بدأ يتميز فرع جديد من فروع النظرية الاقتصادية بقضايا التخلف فى الدول

الفقيرة والتى تحررت حديثًا من الاستعمار الغربى . ولقد عرف الاقتصاديون الأوائل آدم سميث ومن تبعه ثم كارل ماركس ومن شايعه ـ اهتمامًا عامًا بقضايا النمو بصفة عامة . ولكن الفارق الأساسى بين هؤلاء الكتاب وبين كتاب التنمية الاقتصادية المحدثين هو أن هؤلاء الآخيرين لم يهتموا بمشكلة تطور المجتمعات ونموها الاقتصادى بصفة عامة وإنما بظروف التطور الاقتصادى لدول لم تستطع أن تشارك بشكل فعال فى التقدم الاقتصادى والتكنولوجى العالمى .وغنى عن البيان أن ظروف الدول المتخلفة الآن والتى تتعرض لها نظريات التنمية لا تعانى فقط من أوضاع الفقر والتخلف بصفة عامة ولكنها تعانى بشكل خاص من وجودها فى أدنى سلم التطور فى عالم قطعت بعض أجزائه أشواطًا هامة من التقدم والرقى . ولذلك فإن أخطر مشاكل التخلف الذى تعانى منها تلك الدول هو أنها تأتى فى عالم متقدم بالفعل ، ومن ثم فإنها تعانى من مشاكل التأخر الزمنى late comer وهى بهذا المعنى دول متأخرة . وهكذا فإن هذه الدول لا تعانى فقط من ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى الداخليين وإنما بوجه خاص من مواجهتها لهذه المشاكل فى مواجهة عالم متقدم وعلاقات دولية قائمة تعكس سيطرة هذا العالم المتقدم تكنولوجيًا واقتصاديًا . وهى أمور لم تعرفها الدول الصناعية فى بدء نموها الاقتصادى منذ نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر.

ولعل الملاحظة الأولى التى ترد على الفكر الاقتصادى فى قضايا التنمية هى أن بداية وأساس هذا الفكر قد ولدا فى العالم المتقدم ومن اقتصاديين من دول غربية ؟ وأهم الأسماء فى هذا الصدد جاءت من غربيين ولعل أسماء « نركسه وأرثر لويس وهرشمان وموريس دوب وميردال » لخير دليل على ذلك ، ولم تبدأ المساهمات الأصيلة من أبناء دول العالم الثالث فى مناقشة قضايا التنمية إلا فى

فترة متأخرة نسبيًا واقتصرت بشكل عام على مساهمات من الهند وأمريكا اللاتينية ، أما مساهمات المفكرين العرب أو المصريين النظرية فقد كانت محدودة ولم يلمع منهم على المستوى العالمي سوى أقل من القليل الذى يعد على أصابع اليد أو اليدين فى أحسن الأحوال .

ومن الطريف أن أهم مساهمات كبار مفكرى التنمية الاقتصادية قد بدأت بمحاضرات ألقيت فى القاهرة فى سلسلة محاضرات البنك الأهلى (نركسه ، أرثر لويس ، هابرلر) .

وقد عرفت نظريات التنمية الاقتصادية تطورًا معاكسًا للتطور الذى عرفته النظرية الاقتصادية . فالكتابات فى التنمية الاقتصادية قد سلكت طريقًا خاصًا اتسم بمزيد من الانفتاح على الاعتبارات غير الاقتصادية المؤثرة فى الظاهرة الاقتصادية من مشاكل اجتماعية أو مؤسسية أو قيم حضارية وثقافية أو قيود سياسية أو ضغوط دولية . وهكذا بدأت نظريات التنمية الاقتصادية بالاهتمام والتركيز على مشاكل نقص رأس المال ، وضعف القدرة على الادخار ونقص فرص الاستثمار ، ثم ما لبثت أن توسعت لمناقشة المؤسسات الاجتماعية والقوى السياسية والتراث الثقافى والارتباطات التاريخية وعلاقات القوى الدولية . وهذا التطور فى نظريات التنمية الاقتصادية إنما يعكس موقفًا أساسيًا فى علاقة الفكر بالحياة وهى العلاقة بين ما يمكن أن نطلق عليه الدقة أو الضبط Rigor وبين العملية أو الواقعية Relevance ، وعلى حين اتجهت النظرية الاقتصادية إلى مزيد من الضبط فإن الكتابات فى قضايا « التنمية » قد اهتمت بشكل أكبر بالمشاكل العملية ولو على حساب الدقة والضبط . وهكذا انتهت الكتابات فى قضايا التنمية الاقتصادية بخليط من الأفكار المتنوعة ــ والمتعارضة أحيانًا ــ وبما لا يمكن القول معه بأن هناك كيانًا نظريًا متفقًا عليه بين كتاب التنمية الاقتصادية . وجمع مفكرو التنمية

الاقتصادية بين خليط غير متجانس من الأفكار والاتجاهات تتفق كلها فى ضرورة تغيير أوضاع الدول النامية ، ولكنها تختلف فيما بينها فيما يتعلق بتشخيص مشاكل التخلف كما تختلف فى أساليب العلاج المقترحة . كذلك جمع مفكرو التنمية بين خلفيات متعددة ، فهناك من يبدأ من منطلقات النظرية الاقتصادية المجردة وأساليب التحليل الاقتصادى المستقرة ، وهناك من يتجاهل هذه المنطلقات كليا ويرى فيها عقبة خطيرة ، ويفضل عليها منطلقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية . ولذلك فإن الأساس الفكرى لقضايا التنمية الاقتصادية أساس بالغ الثراء ، ولكنه بسبب التنوع والتعارض فى المنطلقات أدى إلى كثير من التخبط والغموض ، وهكذا فإنه لا يمكن القول بأن هناك كيانًا نظريًا متجانسًا فى قضايا التنمية أو لغة مشتركة يتحدث بها اقتصاديو التنمية الاقتصادية .

مسئوليات الإصلاح الاقتصادى :

فى مواجهة هذا الاطار الفكرى لقضايا التنمية الاقتصادية تولت الحكومات الوطنية فى مصر مسئولية السياسة الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة بعد الحرب إعادة الحوار لاستكمال الاستقلال السياسى تجاه انجلترا وحل ذيول المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب وخاصة مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر خلال فترة الحرب . وقد تم الاتفاق على كيفية الإفراج عن الأرصدة لصالح مصر عام ١٩٥١ . وكانت مصر قد انضمت ـ نتيجة لمشاركتها فى الحرب ـ إلى كافة مؤسسات النظام العالمى الجديد (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) كعضو مؤسس . وفى ١٩٥٢ قامت الثورة المصرية وبذلك ارتبطت جهود التنمية الاقتصادية فى

مفهومها الحديث مع سياسات حكومات الثورة المتعاقبة . وقد أدى التوافق بين بداية الأخذ بسياسات التنمية الاقتصادية وبين قيام الثورة إلى طبع التجربة بأكملها بطابع خاص وهو الهيمنة والسيطرة الساحقة للسلطة السياسية على المفاهيم والتطورات الاقتصادية .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإطار الفكرى الاقتصادى كان هشًا فى مسائل التنمية الاقتصادية . ونضيف إلى ذلك أن قيام الثورة فى ١٩٥٢ وقد قوضت أساس النظام القديم القائم على الملكية العقارية مع قانون الإصلاح الزراعى ثم تصفية النفوذ الأجنبى فى البنوك والتجارة بعد العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ـ قد أدى إلى تقليص المصالح الاقتصادية القائمة وإضعاف نفوذها وثقتها بنفسها . وهكذا بدأت حكومات الثورة فى مواجهة قضايا التنمية الاقتصادية أمام فكر اقتصادى مشتت وغير متجانس ، ومصالح اقتصادية ضعيفة وغير منظمة . ومن ثم فقد كان للسلطة العسكرية السياسية الدور الكاسح فى رسم توجهات التنمية الاقتصادية . ومع ضعف وإلغاء الأحزاب السياسية وعدم تنظيم القوى الاجتماعية توافر للسلطة السياسية ـ كما مثلتها حكومات الثورة المتعاقبة ـ سيطرة شبه كاملة على مسار التطور الاقتصادى اللاحق . وإزاء هذه الأوضاع كان دور الاقتصاديين محدودًا للغاية واقتصر على الجوانب التنفيذية دون أن يكون للاقتصاديين دور مؤثر فى التوجهات الاقتصادية الأساسية .

ولم يكن من الغريب فى مثل هذه الأوضاع أن نجد اقتصاديين من مشارب مختلفة ينفذون سياسات تتعارض مع أفكارهم أو ميولهم . فسياسة عبد الناصر التدخلية ـ مثلاً ـ قد تم تنفيذها لفترة طويلة عن طريق وزيره للاقتصاد عبد المنعم القيسونى المعروف بميوله اللبرالية . وعلى العكس فحين أعلن السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ كان المسئول عن الاقتصاد

أحد ممثلى اليسار المعروف بميوله الاشتراكية(*) . وهكذا نجد أن سياستنا الاقتصادية فى قضايا التنمية قد غلب عليها بشكل عام سيطرة السلطة السياسية . وساعد على ذلك سيادة شعار «أهل الثقة» لفترة طويلة مما فتح الباب لعدد من الهواة للتصدى للأمور الاقتصادية .

وقد أدت هذه السيطرة أو الهيمنة للسلطة السياسية على مقدرات التنمية الاقتصادية إلى عدد من النتائج الهامة التى أثرت على مسار التجربة المصرية . ولعل أهم هذه النتائج هو الأولوية المطلقة التى أعطيت لتدعيم واستمرار السلطة السياسية القائمة . فالنظام الجديد كان ـ ولفترة طويلة ـ مأخوذًا بفكرة الأمن والتخوف من أعداء النظام . وكذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية قد غلب عليه لفترات ليست بالقصيرة فكرة قوة الدولة على نحو قد لا يختلف كثيرًا عن مفهوم التجاريين عن ثروات الدول فى القرنين السادس والسابع عشر . وقد أدى هذا المفهوم «التجارى» لقوة الدولة الاقتصادية إلى مزيد من الاهتمام بإبراز مظاهر قوة الدولة فى الخارج وقبل أن تكتمل عناصر قوتها الانتاجية فى الداخل . وهذا أمر يتعارض كلية مع تجارب الدول السابقة فى مجال التنمية . فانجلترا مثلاً انعزلت تمامًا عن حروب أوروبا الدينية فى القرنين السادس والسابع عشر لكى تعود من جديد إلى ساحة العلاقات الدولية فى القرن الثامن عشر وقد تحقق لها بوادر الثورة الصناعية . والولايات المتحدة الأمريكية أخذت بسياسة العزلة لبناء اقتصادها الداخلى فى القرن التاسع عشر لكى تعود إلى ممارسة سيطرتها على العالم فى القرن العشرين . وسلكت اليابان سلوكًا مماثلاً فى القرن التاسع عشر قبل أن

(*) شغل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله المعروف باتجاهاته الماركسية منصب وزير التخطيط فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى والتى أعلنت سياسة «الانفتاح الاقتصادى» .

تقوم بدور مؤثر فى العلاقات الخارجية فى القرن العشرين .

ومع استمرار سيطرة السلطة السياسية على توجهات التطور الاقتصادى فإن ذلك لم يمنع من تناقض توجهات السياسة الاقتصادية فى مصر بشكل أساسى وخاصة فى الستينيات والسبعينيات ومع ذلك فقد كانت الخمسينيات هى فترة الإعداد والترتيب للمرحلتين التاليتين .

الخمسينيات وفترة الإعداد والترتيب :

عندما واجهت حكومات الثورة فى منتصف الخمسينيات المشكلة الاقتصادية كان واضحًا أن الأمر يحتاج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وترتيب العلاقات الجديدة . كان النظام القديم يعتمد على الزراعة ويسيطر الملاك العقاريون على الحياة السياسية . وكانت نسبة كبيرة من التجارة والبنوك مرتبطة بنفوذ أجنبى أو بعناصر متمصرة . وكانت بداية الصناعة المصرية الوليدة تخطو خطواتها الأولى وهى أيضًا لا تخلو من سيطرة هذه العناصر المتمصرة مع وجود أساس وطنى واضح فى صناعات بنك مصر.

وقد بدأت الثورة بتصفية عناصر الملكية الزراعية السابقة لتدعيم سلطتها السياسية الجديدة ثم جاء العدوان الثلاثى فى أثر تأميم قناة السويس فمكن السلطة المصرية الجديدة من مطاردة المصالح الأجنبية والتى كان يغلب عليها المصالح الانجليزية والفرنسية . وهكذا بدأت حركة التمصير منذ ١٩٥٧ .

وفيما يتعلق باتجاه النشاط الاقتصادى ، فقد كانت الموجة السائدة بين المفكرين الاقتصاديين فى ذلك الوقت فضلاً عن توصيات المنظمات الدولية ، وهى أن التصنيع هو طريق التنمية وأن الدول المتخلفة إنما تعانى من مشاكلها الاقتصادية بسبب عدم دخولها مجال التصنيع . وقد وجد هذا الاتجاه ترحيبًا من

السلطة السياسية الجديدة فى مصر ، والتى كانت تنظر بعينى الريبة والشك إلى رجال العهد القديم وجلهم من المرتبطين بالزراعة أو النشاط التجارى . ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تتجه الدولة إلى الاهتمام بالتصنيع . فأنشئت وزارة للصناعة وتم وضع أول برنامج للتصنيع فى ١٩٥٧ .

وهذا التغيير فى توجه الاقتصاد المصرى من الزراعة إلى الصناعة كان يحتاج بالضرورة إلى عناصر بشرية ومؤسسية لكى تحقق هذا التغيير وقد فرضت الظروف القائمة حينذاك الاعتماد على الدولة لتحقيق هذا التغيير الهيكلى . ويرجع ذلك إلى اعتبارات متعددة منها : ندرة عناصر المنظمين من المواطنين الذين لهم تجربة مفيدة . كذلك فقد كان هناك نوع من التشكك فى العناصر القليلة الموجودة نتيجة ارتباطاتها السابقة بطبقة الملاك العقاريين أو بالشركات اللصيقة بالنفوذ الأجنبى أو المتمصر . وهكذا واجهت الدولة فراغًا فى العناصر التى يمكن أن تستند إليها فى تحقيق التطوير الاقتصادى المطلوب وكان من الضرورى الاعتماد على أجهزة الدولة لتحقيق ذلك . وينبغى الاعتراف بأن هناك محاولات قد جرت لجذب اهتمام المستثمرين من القطاعين العقارى والتجارى إلى الصناعة ولكن دون نتائج سريعة أو ملموسة .

وينبغى أن نضيف إلى ما تقدم بعض الاعتبارات النظرية التى أكدت ضرورة الاعتماد على أجهزة الدولة لتحقيق التطوير الاقتصادى المطلوب ، فقد أبرز عدد من المفكرين الاقتصاديين عجز جهاز السوق ودافع الربح عن ولوج الصناعات الأساسية التى تحقق تغيير الهيكل الاقتصادى بشكل فعال . وأكد هذا الإحساس بأهمية دور الدولة فى الصناعة أن تجربة مصر المحدودة فى الصناعة والتى كانت تسيطر عليها المصالح الأجنبية والشركات الصناعية المصرية المحدودة كانت دائمًا فى حاجة إلى حماية خاصة من الدولة . وهكذا بدأت تجربة التنمية

الاقتصادية فى مصر لفترة ما بعد الحرب فى حضن الإدارة المصرية .

كذلك بدأت مصر فى هذه الفترة وقبل بداية الستينيات فى العودة إلى عادة قديمة مارستها قبل ذلك بقرن من الزمان ، وهى عادة الاقتراض من الخارج . ففى ١٩٥٨ بدأت مصر فى الاعتماد على قروض المعونة الأمريكية للقمح وفقًا للقانون الأمريكى الشهير رقم ٤٨٠ . وفى نفس الوقت تقريبًا بدأ الاقتراض من دول الكتلة الشرقية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى فضلاً عن صفقات السلاح .

وهكذا فإن فترة الخمسينيات تمثل مرحلة أساسية فى تاريخ مصر الاقتصادى اللاحق حيث أن معظم الاتجاهات الاقتصادية لسياسات التنمية إنما قد بذرت بذورها فى هذه الفترة .

الستينيات وسياسة التدخل :

بدأت الستينيات بوضع الخطة الخمسية الأولى على أساس برنامج التصنيع . وقد كانت هذه التجربة إحدى التجارب الرائدة فى العالم الثالث وقد استقطبت مع تجربة الهند فى التخطيط قدرًا لا بأس به من الاهتمام العالمى ، وقد تضمنت هذه الخطة برنامجًا طموحًا للتصنيع واستندت فى تمويلها إلى جانب المدخرات المحلية إلى بعض القروض الخارجية من الكتلتين الشرقية والغربية على السواء . وفى بداية تنفيذ الخطة لجأت الدولة إلى الاجراءات الاشتراكية المعروفة فى ١٩٦١ . وبدأ اهتمام الدولة بالجوانب المذهبية واعتناق الاشتراكية العربية أو التطبيق العربى الاشتراكى على خلاف بين المفسرين ـ يغلب على اعتبارات الكفاءة والانجاز الاقتصادى . وقد حققت هذه الفترة معدلات معقولة من النمو بلغت فى المتوسط بين سنوات ٦٠ ـ ٦٤ حوالى ٦,٤ ٪ وهو معدل جيد ويتفق

مع معدلات التنمية السائدة فى عقد الستينيات بين دول العالم الثالث الأكثر نجاحًا . ولذلك فإنه لا يمكن التقليل من حجم الانجاز الذى تحقق فى هذه الفترة. ومع ذلك فإنه لايجوز أيضًا التجاوز عن السلبيات التى نشأت عنها. ومن أخطرمـــا واجهته هذه الخطة هى أنها وقد كانت موجهة أساسًا إلى «إنشاء» العديد من الصناعات الجديدة فإنها لم توجه العناية الكافية للتنسيق بين هذه الصناعات من ناحية فضلاً عن أن اعتبارات حسن إدارة وتيسير هذه الصناعات لم تحظ بنفس القدر من العناية من ناحية أخرى . وبعبارة أخرى فقد غلب على برامج التصنيع التى تمت فى ظل هذه الخطة الجوانب الفنية دون الاعتبارات الاقتصادية فى الربط بين العائد والتكلفة . وقد ساعد على ذلك ما ساد فى هذا الوقت من أن التصنيع فى ذاته نافع للاقتصاد القومى بصرف النظر عن التكلفة وعن مراعاة المزايا النسبية التى تتطلب اختيار بعض الصناعات فقط .

وهذا هو الوقت الذى طرح فيه شعار من الإبرة إلى الصاروخ وهو شعار يتضمن من حسن النية والمقصد بقدر ما يخفى من السذاجة وقصر النظر . وعرفت مصر عجزًا فى محصول القطن فى ٦٣/٦٢ وفى نفس الوقت تقريبًا بدأ الانغماس فى حرب اليمن فكان أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية وقف المعونات فى ٦٤ مما أدى إلى انهيار الخطة فى سنتها الأخيرة وتدهور معدل النـمو إلى أقل من ٢ ٪ . وهكذا توقف عمليًا استمرار النـمو المرتفع الذى عرفته مصر فى بداية الخطة لكى يواجه الاقتصاد نوعًا من الركود استمر منذ ١٩٦٤ وحتى حرب ١٩٦٧ المشئومة .

وجهت هزيمة ١٩٦٧ ضربة قاصمة لتجربة الستينيات بكل ما فيها من إنجاز أو قصور . وبدأت السلطة السياسية فى التخلى عن مسئولياتها فى التنمية الاقتصادية وتمت إدارة الاقتصاد على أساس مواجهة الاحتياجات اليومية

للشعب وبما يحقق أكبر قدر من الاستقرار والأمن ومع استرضاء الجماهير. فخفت القيود المفروضة وتوفرت سلع الاستهلاك وبدأ التهاون فى الانضباط وانتشرت مظاهر التسيب. وكان الثمن الذى دفع لكل ذلك هو تردى معدل الاستثمار وإهمال صيانة المرافق وعناصر البنية الأساسية ودخلت مصر فى عصر من الأفول. على أن أكبر خسائر هذه الفترة هى فقد الثقة الذى عانى منه الشعب المصرى، ثقته فى نفسه وثقته فى حكامه وثقته فى مثله. ومن هنا فقد بدأت مصر تدخل مرحلة نفسية جديدة من الانكفاء على الذات ومن الأنانية الفردية وغير ذلك من سلبيات المجتمعات المهزومة واستمر هذا الوضع حتى ١٩٧٣ حينما منحت مصر فرصة جديدة لبداية مختلفة. على أنه من الضرورى قبل أن ننتقل إلى مرحلة السبعينيات أن نشير إلى أهم أمراض مرحلة الستينيات والتى لا تزال تعيش معنا حتى الآن.

مصيدة البيروقراطية وعيال الدولة :

رغم ما حققته تجربة الستينيات من إنجاز فإنها تركت سلبيات خطيرة لا تزال تمسك بخناق الاقتصاد المصرى وتؤثر على قدرته الانتاجية. ولذلك من الضرورى الإشارة إلى أخطر هذه السلبيات والتى لا تزال تعيش معنا.

مع الدور المتزايد للدولة فى النشاط الاقتصادى بدأ تغلغل الأجهزة الإدارية بأسمائها المختلفة ـ (حكومة مركزية، إدارة محلية، قطاع عام، هيئات عامة، جمعيات تعاونية، نقابات ..) يسيطر على الحياة الاقتصادية. ولا يتعلق الأمر هنا بالسلطة السياسية والتى تباشر مظاهر السيادة والحكم، وإنما بأجهزتها المتعددة فى تنفيذ قراراتها ومباشرة سلطتها. والعلاقة بين الدولة بالمعنى السياسى والسيادى من ناحية وأجهزة الإدارة التنفيذية التابعة لها من ناحية

أخرى علاقة مركبة وبالغة التعقيد . فالإدارة وأجهزتها تابعة وخاضعة للسلطة السياسية ولكنها مع الممارسة اليومية أصبحت مسيطرة على السلطة السياسية ترهنها من خلال شبكاتها المتعددة وخاصة فيما يتعلق بحجم ونوع المعلومات المتاحة للسلطة السياسية . فالسلطة السياسية العليا لم تلبث أن تصبح رهينة فى يد أجهزة الإدارة والتنفيذ ، وهكذا تشعبت الأجهزة الإدارية بمختلف مسمياتها تشعبًا سرطانيًا لم يعد من السهل السيطرة عليه .

والإدارة المصرية عريقة ولها جذور عميقة فى التاريخ ، ولكنها فى معظم هذا التاريخ الطويل لم تكن دائمًا مثالاً للنزاهة والعدالة كما لم تكن أبدًا عنوانًا للكفاءة . وليس هنا مجال استقصاء تاريخ الإدارة المصرية . ولكن ما ينبغى التأكيد عليه هو الدور الذى تباشره هذه الإدارة فى التأثير فى توزيع المزايا والأعباء الاقتصادية بمقتضى قراراتها الإدارية مما جعلها مصدرًا وقوة اقتصادية لا يستهان بها . وهذا الخطر الذى تمثله الإدارة لا يرجع إلى طبيعة الملكية العامة بقدر ما يرجع إلى أسلوب الإدارة الذى يستند إلى اعتبارات السلطة وليس إلى اعتبارات الكفاءة والربط من العائد والتكلفة . فالملكية العامة لا تختلف فى طبيعتها عن الملكية الخاصة ، ولكن الإدارة العامة تستند إلى اللوائح والقرارات وتستمد أساسها من السلطة السياسية فى حين أن الإدارة الخاصة (حتى مع الملكية العامة) تستند إلى الانتاجية والكفاءة .

وأمراض البيروقراطية معروفة سواء من حيث الجمود وطول الاجراءات وتبديد الموارد وقتل الابتكار والأفكار الجديدة . وقد لاحظ أحد تقارير مؤتمر الرشوة والاختلاس والانحراف الإدارى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ظاهرة انتشار هذه الجرائم مع غلبة الحديث عن المصلحة العامة . وهو أمر طبيعى ، فمع تزايد دور البيروقراطية فى الحياة الاقتصادية يكثر بالضرورة

الحديث عن المصلحة العامة . ولكن هذه الجرائم بالذات لا تجد سببًا لوجودها إلا مع وجود أجهزة إدارية تستطيع بنفوذها الإدارى أن تؤثر فى توزيع المزايا والأعباء الاقتصادية .

على أن خطر البيروقراطية لا يقتصر على جوانب عدم الكفاءة وأحيانًا عدم العدالة ولكن أخطر ما تمثله البيروقراطية هى أنها تقضى على هيبة الدولة نفسها والتى تستمد منها قوتها وسلطتها وذلك نتيجة لفقدانها لفاعليتها ومصداقيتها. فلعل أكبر تناقض تخلقه البيروقراطية والتوسع فى دور الدولة هو أن الدولة مع توسعها وتدخلها فى كل كبيرة وصغيرة ، تصبح غير قادرة على تنفيذ قراراتها ويتجه الجميع إلى تجاهلها بما فيها عمالها وموظفوها . فالدولة المتشعبة ليست دولة قوية ولكنها دولة مريضة ومترهلة . ففى خلال السنوات العشر الماضية صدر أكثر من ٧٢٠٠ قانون . فماذا كانت النتيجة . لم نعاصر وقتًا امتهن فيه القانون والاجراءات الحكومية كما يحدث الآن . وهكذا فإن قوة الدولة لا ترتبط بحجمها وإنما بفاعليتها .

على أن مخاطر تزايد تدخل الدولة لم تقتصر فقط على عدم كفاءة الأجهزة الإدارية ونموها السرطانى ، وإنما جاوزتها لما هو أخطر وهو التأثير فى أخلاقيات العمل وحيث بدأ بتحول الأفراد من منتجين مسئولين إلى نوع من عيال الدولة تعولهم من المهد إلى اللحد . وقد تأكد هذا المفهوم من خلال التطبيق الإدارى لمفهوم الاشتراكية خلال الستينيات .

فالاشتراكية فى أساسها التاريخى جزء من حركات تحرير الإنسان ورفع قيمة العمل باعتبارها القيمة الأساسية . ومع ذلك فإن التطبيق الاشتراكى – ليس فى مصر وحدها – دفع الحكومات وأجهزتها الإدارية إلى محاربة رأس المال الخاص وتعقب احتمالات سيطرته على الحكم بأكثر مما تعمل لرفع قيمة العمل .

بل إن هذه الحكومات لجأت على العكس إلى تملق العمال واسترضائهم وأسرفت فى بذل الوعود ومنح الحقوق دون أن تطالبهم بتحمل مسئولية حقيقية لبذل الجهد وتحقيق النتائج .

وإذا كان الاقتصاد يتعامل مع الجهد الإنسانى فإن المنتج الأساسى والنهائى هو الفرد ولكن الفرد لا ينتج منفردًا وإنما من خلال تنظيمات متعددة سواء أكانت تنظيمات إنتاجية (مشروعات) أو تنظيمات سيادية (الدولة ومؤسساتها) . وهذه التنظيمات أساسية وضرورية لترشيد وتنظيم عمل الفرد المنتج ولكنها قطعًا ليست بديلاً عنه ، فهى فى النهاية إطار للنشاط الإنتاجى ورقابة وتنظيم له .

ولكن يبدو أنه مع تزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ساد شعور بأن الإنتاج هو مسئولية الدولة وتخلى الأفراد بالتالى عن مسئولياتهم . فالدولة تضمن للأفراد التعليم والصحة والخدمات الأساسية ، الدولة توفر لهم السلع بأسعار رخيصة ، والدولة تضمن للجميع حق العمل وتوفر المعاشات والتأمينات للجميع . وهكذا أصبحت مسئولية الإنتاج فى يد الدولة وتخلى الأفراد بالتالى عن مسئولياتهم ليصبحوا عالة على الدولة . وبذلك وجدنا تناقضًا غريبًا وهو انفصال العمل عن العائد فى مجتمع اشتراكى يستمد مثالياته من تقديس قيمة العمل .

وفى هذا الجو غلب النفاق العام وانفصل القول عن الفعل . ومع كثرة الحديث عن المصلحة العامة غلبت المصالح الخاصة على عدد كبير من قرارات وإجراءات الإدارات والأجهزة الإدارية . وأخيرًا فقد كان «الكيف» احدى ضحايا هذه العلاقة الأبوية بين الحاكم والمحكومين ، فمع رغبة الدولة فى إرضاء أكبر عدد من «العيال» فقدت قدرتها على تقديم خدماتها على نحو ومستوى مقبولين . فالدولة تعد بالتعليم المجانى من المدارس الابتدائية وحتى الجامعة ،

ولكن خدمة التعليم تختفى تمامًا فى المدارس الحكومية ويصبح التعليم مع الدروس الخصوصية خدمة بالغة التكاليف .

عصـــر النفـــط :

مع بداية السبعينيات بدأت تظهر فى الأفق متغيرات جديدة وخاصة فيما يتعلق بثورة النفط وتدفق الأموال على المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل وكان من الطبيعى محاولة الإفادة من هذا التغيير الجديد خاصة وأن سياسة التدخل السابقة فى الستينيات كانت قد استغرقت حدودها منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى وخاصة مع ١٩٦٧ . وقد حاولت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ أن تفتح صفحة جديدة فى مسار الاقتصاد المصرى مع مزيد من الاهتمام بتهيئة المناخ للاستثمارات العربية والأجنبية وإفساح المجال بشكل أكبر للسوق والقطاع الخاص . وهى السياسة التى عرفت فيما بعد باسم سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ومن المفيد أن ندرك أن عصر النفط لم يكن مجرد توافر أموال جديدة وفرص للمشاركة فى عائداتها عن طريق العاملين ، وإنما يتضمن هذا العصر منطقًا خاصًا للعلاقات الاقتصادية وقواعد السلوك ولم يلبث هذا المنطق أن انعكس على الأوضاع فى مصر مما كان له أبلغ الأثر .

كلنا نعرف أن الظاهرة النفطية هى فى أساسها ظاهرة ريع بمعنى أن أصحابها حققوا دخولاً نتيجة لصدفة جيولوجية وهى تواجد النفط فى باطن أرضهم فى مرحلة معينة من تطور الاقتصاد العالمى . حقيقة من الناحية النظرية فإن عائدات النفط لا تمثل دخولاً بالمعنى الاقتصادى الدقيق بل هى عبارة عن تصرف فى أصول أو ثروة ، ولكن هذا التحليل لا قيمة له لأن المحك هو كيفية سلوك الأفراد والجماعات إزاء الظاهرة الجديدة . وقد عاملت الدول النفطية إيراداتها من

النفط باعتبارها دخولاً جديدة تنفق على مظاهر الاستهلاك أو صور الاستثمار المختلفة . وبذلك فقد استقر فى الأذهان أن هذه إيرادات تحققت دون أن يكون لها صلة بالعمل . وهكذا تكرست مفاهيم جديدة تفصل بين العمل والعائد . فالدخول ترتبط بأشياء كثيرة ليس من بينها العمل الجاد، أحياناً الحظ أو الصدفة أو الخير . كذلك أدت الفجائية التى تحققت بها زيادة أسعار النفط إلى الاعتقاد بإمكان تحقيق الأرباح السريعة من أية استثمارات . ففى خلال الفترة من ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى يناير ١٩٧٤ ارتفعت أسعار النفط حوالى أربعة أضعاف. وهكذا كانت صورة المستثمر النفطى الجديد. وليس من الغريب أن يتوقع هذا المستثمر الوافد تحقيق أرباح كبيرة وسريعة. أما ارتباط العائد بالعمل الجاد المضنى فهو أمر غير مألوف لديه لا يستطيع عليه صبرًا . ولذلك فقد كان ميدان المضاربات وخاصة فى العقارات أكثر المجالات إثارة لاهتمامه وكذلك مجالات السياحة والتجارة بدرجة أقل .

على أن سيطرة العقلية الريعية المصاحبة للظاهرة النفطية لم تقتصر على الاستثمارات الوافدة وإنما انعكست على سلوك أعداد كبيرة من المصريين الذين فتحت أمامهم فجأة فرص العمل فى دول الخليج بأجور ومرتبات لا صلة لها بالعمل الذى يؤدونه . فالحصول على عقد عمل فى إحدى دول الخليج نتيجة لوجود قريب أو صهر يعمل فى إحدى هذه الدول هو الطريق إلى الثروة . ولم تقتصر هذه الفرص الجديدة على عدد محدود بل إنها أصابت شرائح كثيرة من المجتمع بكل المستويات ومن كافة المناطق . ففرص الترقى والتقدم لم تعد متاحة للعمل الجاد أو الأفكار المبتكرة وإنما لسعيد الحظ الذى يوفق فى الحصول على عقد عمل فى إحدى هذه الدول . ومع كثرة المهاجرين لدول النفط أصيب الباقون بحالات من القنوط والإحباط وبحثوا عن فرص مماثلة للكسب السريع

بكل الوسائل واستغلال كافة المنافذ لتحقيق منافع لهم لمجاراة زملائهم حسنى الحظ أصحاب عقود العمل .

ولم تقتصر العقلية الريعية على فصل العلاقة الأساسية بين العمل والعائد بل إنها فجرت فوق ذلك ثورة التطلعات والشره الاستهلاكى . فأنماط الاستهلاك الترفى والتفاخرى لم تعد فقط معروفة لدى شرائح محدودة من المواطنين وإنما أصبحت فجأة متاحة لعدد كبير لمجرد السفر إلى الخارج أو سفر أحد أفراد الأسرة إلى إحدى الدول النفطية . وقد شكلت هذه الانطلاقة للتطلعات الاستهلاكية ومع وفرة القوة الشرائية ضغطًا شديدًا على أنماط الاستثمار . فمع وجود سوق محلية كبيرة وشرهة لأشكال الاستهلاك الترفى أصبحت أكثر النشاطات أرباحًا هى تجارة السلع المستوردة . ومن ثم فقد اتجه النشاط الاستثمارى المتاح لخدمة هذا الطلب المتزايد .

ولم يقتصر الاتجاه الريعى على الفرص المتاحة للأفراد للافادة من أموال النفط الريعية فى دول الخليج بل إن الاقتصاد المصرى أتيح له عدد من مصادر التمويل الخارجية التى كادت تحوله إلى اقتصاد ريعى لا يعتمد على عمل أبنائه وإنما على أوضاع العلاقات الدولية وظروفه المكانية . فزادت موارد الدولة من النفط بعد استرجاع حقول سيناء ـ ومن قناة السويس ـ بعد فتحها ومن القروض والمعونات الأجنبية ومن تحويلات العاملين ومن السياحة . وأصبحت هذه الدخول تمثل حوالى ٤٠ ٪ من مجموع الناتج المحلى . وهكذا واجهت مصر عصر السبعينيات وقد كادت أن تصبح دولة ريعية لا تختلف عن غيرها من دول النفط الريعية .

سياســة الانفتـــاح :

لا يمكن مناقشة فترة السبعينيات دون التعرض لسياسة الانفتاح الاقتصادى وقد بدأ تطبيق سياسة الانفتاح فى ظل نظام كان يغلب عليه تدخل الدولة بشكل واسع ولكنه قليل الفاعلية. فهناك دولة كبيرة ولكنها مترهلة وضعيفة. وكان الغرض من سياسة الانفتاح هو تخفيف القيود الإدارية والعودة للمؤشرات الاقتصادية فى الكفاءة مع فتح الباب للقطاع الخاص للمشاركة فى النشاط الاقتصادى على نحو أكثر فاعلية ، ودعوة رءوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى مصر.

وينبغى الاعتراف بأن الاقتصاد المصرى كان يعانى فى ذلك الوقت من مشكلات أساسية تحول دون إمكان الإفادة القصوى من الظروف المواتية للإفادة من ثورة النفط وتدفق الأموال التى صاحبها. فقد كانت هناك مدن القناة المدمرة وسكانها المشتتون فى ربوع القطر. ومع انتهاء العمليات العسكرية بعد حروب استمرت ثلاثين عامًا كان هناك ضغط سياسى - وربما دولى - لإعادة تسكين وتعمير هذه المناطق ، كذلك تردت حالة المرافق الأساسية بشكل شديد نتيجة لإهمال الصيانة لسنوات طويلة. ومن ثم فإن مرافق التليفون والتلكس وشبكات الكهرباء والمواصلات بصفة عامة فضلاً عن شبكات المياه والمجارى - كانت كلها فى أوضاع بالغة السوء لا تساعد على التفكير فى القيام بنشاط إنتاجى مكثف وسريع ، ولذلك فقد كان من الواجب القيام ببرنامج استثمارى سريع لتأهيل البنيات الأساسية والمرافق العامة وهو من أنواع الاستثمارات الأساسية والتى لا تغل عائدًا مباشرًا. وقد تم بالفعل إنجاز معقول فى هذا الميدان مما أدى إلى تحسين العديد من المرافق الأساسية. ولكن مازال هناك

العديد من التحفظات حول أسلوب تنفيذ هذه الاستثمارات وخاصة فيما يتعلق بدور المكاتب الاستشارية وعلاقتها بأجهزة الإدارة .

على أن أخطر ما واجه سياسة الانفتاح هو أسلوب تطبيقها والذى ساعد على تشويه العديد من ممارساتها . فالأساس فى سياسة الانفتاح هو مزيد من الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية واعتبارات الكفاءة سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص ، وهذا ما يتطلب حكومة وإدارة قوية وفعالة من ناحية وإدارة اقتصادية قوية وقادرة من ناحية أخرى . وفى كثير من الأحيان كان ينقصنا الأمران . فالدولة ــ رغم كبر حجمها وتوسع نشاطها ــ كانت ضعيفة وغير فعالة والإدارة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص ــ كان ينقصها الكفاءة والقدرة . وليس الأمران منفصلين إذ فى كثير من الأحوال كانت هناك شبهة تواطؤ بين البيروقراطية وبين ممثلى الإدارة ــ من القطاعين العام والخاص ــ بحيث بدأ الانفتاح كما لو كان ثغرة فتحتها البيروقراطية لكى تشارك فى المزايا الاقتصادية تحت عباءة الانفتاح الاقتصادى .

فعندما تم البدء فى تنفيذ سياسة الانفتاح لم يتم أية إعادة نظر فى أجهزة الإدارة وظلت معظم قواعدها وإجراءاتها ونفوذها على ما هى عليه ، وأضيف الانفتاح ــ بمعنى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ــ إلى هذا البناء القائم . ومن ثم فقد أضحى الانفتاح نوعًا من السماح للنشاط الخاص فى ظل سلطان الإدارة غير المنضبطة والتى لا تخلو من غموض حينًا وتحكم أحيانًا . وهكذا وجدت أجهزة الإدارة بأشكالها المختلفة فى الانفتاح الاقتصادى فرصة جديدة لمزاولة ومضاعفة مزاياها الاقتصادية . ولذلك فقد كانت مشاركة ممثلى القطاع العام السابقين والحاليين فى أشكال النشاط الجديد تحت اسم الانفتاح أحد العناصر الأساسية للسياسة الجديدة وقد أشارت دراسة حديثة للباحثة (سامية حسنين) عن التحالف

بين عناصر البيروقراطية والانفتاح الجديد . أن هذه العناصر «استغلت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام فى تجميع الثروة وسخرت جهاز الدولة لتحقيق مآربها الشخصية وها هى الآن تواصل مسيرتها بعد أن قننت لها الفرصة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى » .

إن البيروقراطية والأجهزة الإدارية التى خرجت من القمقم فى الخمسينيات استولت على الاشتراكية فى الستينيات ، وها هى تفسد الانفتاح فى السبعينيات باسم المصلحة العامة . وكم من الجرائم ارتكبت باسم المصلحة العامة !.

انطباعات عن الاقتصاد المصرى (*)
(١٩٨١م)

١ ـ تمهيد :

ليس من السهل إعطاء تصور كامل عن الاقتصاد المصرى والإمكانات المتاحة والعقبات القائمة فى هذه العجالة . ولكن نظرة عامة وسريعة قد لا تخلو مع ذلك من فائدة .

ولابد من التنويه منذ البداية إلى أنه لا يوجد حل بلا ألم للاقتصاد المصرى أو غيره . فالمشكلة الاقتصادية كلها تدور حول فكرة «التضحية» أو «التكلفة» . والكفاءة تتحقق عندما لا تتجاوز هذه التضحية حدودها المعقولة وعندما تتناسب مع العائد من ورائها . وتتحقق العدالة عندما توزع التضحيات بشكل لا يثير الشعور العام . ويظل مع ذلك المبدأ العام وهو أن الإدارة الاقتصادية هى إدارة التضحيات . وليس فى الاقتصاد من معجزات وإنما هناك فقط ذكاء فى اقتناص الفرص المتاحة وعدم تحمل تضحيات لا مبرر لها أو المبالغة فى تحميلها للبعض على حساب البعض الآخر .

(*) أعدت هذه الورقة فى الأصل خلال شهر ديسمبر ١٩٨١ بغرض تقديمها إلى «المؤتمر الاقتصادى» الذى دعا إليه الرئيس حسنى مبارك فى بداية ولايته الأولى وقد رأيت بعد ذلك عدم إرسالها إلى سكرتارية المؤتمر .

وبعد هذا التأكيد على ضرورة الواقعية وعدم الوقوع فى أحلام اليقظة والآمال الكاذبة ، فإن فهم مشاكل الاقتصاد المصرى يتطلب فهمًا لتطوره التاريخى من ناحية وإدراكاً للظروف والأوضاع القائمة من ناحية أخرى .

٢ ـ نظرة تاريخية :

ودون الدخول فى متاهات تاريخية ، فإن أوضاع مصر الاقتصادية المعاصرة هى حصيلة اختلال جوهرى بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى .

فتاريخ مصر الحديث يبدأ منذ محمد على فى بداية القرن التاسع عشر . ومنذ هذا التاريخ تقريبًا وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عرفت مصر ثورتين فى نفس الوقت ؛ ثورة سكانية وثورة زراعية . فقد بلغ عدد سكان مصر وقت محمد على حوالى ٢,٥ مليون نسمة وحجم الأراضى الزراعية حوالى ٢,٥ مليون فدان . ومنذ محمد على وحتى تعلية خزان أسوان فى ١٩١٢ تم تقابل بين الزيادة فى الإنتاج الزراعى وبين الزيادة السكانية . وقد تمثلت الثورة الزراعية فى تغيرات فى أساليب الانتاج وفى إدخال محاصيل جديدة وفى تنظيمات أكثر كفاءة ، وسواء تم ذلك عن طريق الترع والسدود أو إدخال نظام الرى الدائم أو إدخال محصول القطن أو تعديل نظم الانتاج الزراعى أو إدخال نظام الملكية الزراعية وبيع أراضى الدائرة السنية . ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى مشروع السد العالى لم يتم بشكل عام أى تغيير جوهرى فى الزراعة . وفى نفس الوقت استمرت الثورة السكانية دون انقطاع مما أدى إلى اختلال رهيب بين الموارد الاقتصادية والهيكل السكانى بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد عرفت مصر خلال تلك الفترة ثلاث محاولات للتحديث على الأقل ،

أجهضت جميعًا بشكل أو بآخر. المحاولة الأولى كانت محاولة محمد على والثانية مع الخديوى اسماعيل والثالثة مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . أما المحاولة الأولى فقد ربطت التصنيع بالجهد العسكرى ولم تبذل أية محاولة لإقامة نظام سياسى وفكرى حديث متكامل ، فارتبطت محاولة التحديث فى التصنيع بأسلوب ديكتاتورى فى الحكم وقهرى فى نظم التعليم والحياة الثقافية العامة . وفشلت التجربة عند أول فشل عسكرى فى الشام . وعادت مصر إلى سبات جديد حتى عصرى إسماعيل ثم توفيق . وفى هذه الجولة الثانية حاولت مصر التحديث من الجانب الآخر ، وهو التحديث الفكرى والسياسى سواء فى المطالبة بالدستور والمشاركة فى الحكم أو بتقليد الغرب فى أنماط الحياة والقيم الجديدة . وفشلت هذه التجربة من جديد بالنظر إلى المبالغة فى جانب الاستهلاك دون وضع أساس كاف لتغيير قاعدة الانتاج . وأدى التدخل الأجنبى ماليًا فى أول الأمر ثم عسكريًا إلى إجهاض هذه التجربة . ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر هنا أن مصر وقد قيل بأنها كانت فى حالة إفلاس كامل فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى ، قد استطاعت ـ بمجرد وضع مزيد من الضبط فى الإدارة المالية مع كرومر ـ أن تحقق فائضًا ماليًا فى نهاية التسعينيات ساعد على تمويل الحملة المصرية الإنجليزية لإعادة فتح السودان فى ١٨٩٩ . مما يبين إلى أى حد يمكن أن تحقق الإدارة المالية السليمة إعادة ضبط الأمور .

وأما المحاولة الثالثة فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع ثورة ١٩٥٢ . ونلاحظ أنه خلال هذه المرحلة بأكملها وحتى الآن اتضح بشكل كبير مدى الاختلال فى الموارد الاقتصادية فى مصر .

ففى خلال هذه الفترة عاشت مصر بصفة عامة على موارد تجاوز مواردها المحلية الجارية . ويمكن التمييز هنا بين عدة فترات داخل هذه المرحلة :

- **الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٥٨** : فى هذه الفترة استخدمت مصر بشكل خاص الموارد المتراكمة لها خلال الحرب من الأرصدة الاسترلينية . ومعنى ذلك أن مصر عاشت على استهلاك موارد سابقة لها تجاوز مواردها الجارية . وقد كان لمصر عند نهاية الحرب حوالى ٤٣٠ مليون جنيه استرليني (وهو مبلغ هائل فى ذلك الوقت) أرصدة لدى انجلترا . وفى نهاية ١٩٥٨ استهلكت مصر تقريبًا كافة أرصدتها .
- **الفترة منذ عام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤** : فى هذه الفترة اعتمدت مصر على الكتلتين الغربية والشرقية فبدأ منذ ١٩٥٧ الاستفادة من المعونات الزراعية الأمريكية وفقًا للقانون ٤٨٠ الأمريكى ، وبدأ منذ ١٩٥٨ أول قرض سوفيتى للسد العالى واستمر الأمر على استخدام التمويل من الجهتين : الكتلة الغربية لتمويل القمح والواردات الزراعية بشكل أساسى ، والكتلة الشرقية لتمويل برنامج التصنيع .
- **الفترة منذ عام ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤** : هذه فترة التيه فبعد توقف المعونات الغربية وعدم زيادة القروض الشرقية لتعويض النقص بدأ الاقتصاد المصرى يعانى الكثير وساعد على ذلك استمرار حرب اليمن ثم جاءت حرب ١٩٦٧ فأجهزت على ما تبقى من قدرات ذاتية . وبعد ١٩٦٧ بدأ التمويل العربى على حياء لتعويض إيرادات قناة السويس .
- **الفترة منذ عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨** : هذه فترة الاعتماد على التمويل العربى بشكل عام . ومن المهم إدراك أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد قد جاء عندما بدأ التمويل العربى يستهلك نفسه . فبعد ثورة التضامن العربى فى أثر حرب ١٩٧٣ وتمويل بعض صفقات السلاح اقتصر التمويل العربى الرسمى على قرارات الرباط فى ٧٥/٧٤ ثم صندوق دعم مصر فى ١٩٧٦ . أما مؤتمر

الرباط فقد قرر دعمًا قدره ألف مليون دولار لمصر ، ثار خلاف بعدها عما إذا كان هذا دعمًا مستمرًا أو لسنة واحدة . واتفق الرأى أخيرًا على حل وسط هو أن يدفع لسنتين تنتهيان فى ١٩٧٩ ، وهو ما تم بالفعل . كذلك فإن صندوق دعم مصر دفع رأسماله بالكامل قبل المقاطعة العربية . وبذلك يكون التمويل العربى الرسمى قد عرف أسباب قصوره الذاتية بصرف النظر عن اتفاقية السلام مع إسرائيل .

- **الفترة منذ عام ١٩٧٩ ـ الآن (١٩٨١)** : وقد ازداد فيها الاعتماد على المعونات الغربية من ناحية وظهر اعتماد مصر على النفط بشكل كبير من ناحية أخرى . ويتمثل الاعتماد على النفط فى زيادة الانتاج النفطى بين مكونات الناتج المحلى لمصر منذ ١٩٧٥ ثم فى عائدات قناة السويس ـ وهى عائدات نقل النفط العربى ـ وأخيرًا تحويلات العاملين المصريين فى الدول النفطية . وبذلك ازداد الاختلال فى الاقتصاد المصرى بالاعتماد المتزايد ليس فقط على موارد خارجية بل فى أن بعضها بطبيعته موارد ناضبة وغير مستمرة .

٣ ـ الظروف الاقتصادية والدولية المحيطة :

المشاكل الاقتصادية القائمة ليست فقط نتيجة تطور تاريخى بعيد بل هى أيضًا حصيلة ظروف وأوضاع اقتصادية محيطة . وإذا كان لم يعد فى وسع أية دولة معاصرة أن تتجاهل ما يحدث حولها وعلى ساحة الاقتصاد العالمى ، فإن ذلك لابد وأن يكون أشد صدقًا فى ظروف دولة مثل مصر ينعكس اختلالها الاقتصادى فى اعتماد متزايد على الاقتصاد الخارجى .

ولعل أهم وأقرب التطورات الخارجية إلينا هى ثورة النفط . فمصر الآن تكاد تكون محاطة تمامًا بأكبر كميات للأموال السائلة ومن ثم فإنه لا يمكن

تجاهل ما يحدث على الساحة النفطية من تطورات . وقد كان الأثر المباشر مع فورة العمران والتحديث ـ ولا أقول التنمية ـ فى المنطقة العربية المحيطة أن أصبحت هجرة اليد العاملة المصرية ـ ماهرة وغير ماهرة ـ إحدى حقائق العصر التى لا يمكن تجاهلها . وبالإضافة إلى ما يمكن أن يحققه الاقتصاد المصرى من مزايا من العائدات وتحويلات العاملين فإن العامل النفطى قد ترك بصماته السلبية التى لا يمكن تجاهلها . ولعل فى مقدمة ذلك شيوع النمط الاستهلاكى المبالغ فيه . وهنا من الضرورى التأكيد على أنه ليس من السهل القضاء على هذا النمط تمامًا فهو وثيق الصلة بالدخول النفطية ، وقد تؤدى بعض الاجراءات المتسرعة ليس إلى القضاء على هذه المظاهر الاستهلاكية بل ربما إلى انصراف التحويلات عن مصر كلية أو على الأقل جزء كبير منها . ولذلك فإنه بالرغم من الاعتراف بخطورة هذا النمط الاستهلاكى المرتبط بالدخول النفطية فإنه من الضرورى معالجته بكل حذر ، عن طريق أساليب الترغيب فى قنوات أخرى للاستثمار وليس عن طريق المعاقبة . فكثير من الاجراءات سليمة النية بغرض محاربة الاستهلاك الاستفزازى قد تؤدى إلى تحول دخول العاملين كلية عن الاقتصاد المحلى . وأما الأثر السلبى الآخر ـ وهو نفسى ـ فإنه يرجع إلى ما أدت إليه هذه الثورة النفطية من انفصال تام بين العائد والانتاجية . فالأمر لم يعد فقط مقتصرًا على دول ريعية تحصل على أكبر عائد مالى فى العالم دون جهد مقابل ، بل إنه قد امتد إلى عدد من المحظوظين من المدرسين أو العمال أو الأطباء الذين يؤدون نفس العمل فى إحدى الدول النفطية ويحصلون على عشرة أو عشرين ضعفًا للدخل المقابل للعامل المصرى فى بلده . وهذا من شأنه أن يهدم واحدًا من أهم دعائم المجتمع وهو التناسب المعقول بين الجهد والعائد .

وليس معنى هذه الجوانب السلبية وغيرها أن نتجاهلها ونرفضها ، فهى

موجودة وقائمة شئنًا أم أبينا . والسبيل الوحيد هو التعامل معها ومحاولة التقليل من مخاطرها والاستفادة من مزاياها .

وينبغى أن نعرف بشكل عام حدود وأهمية الثورة النفطية . بدأت هذه الثورة كما هو معروف مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ويمكن القول بصفة عامة إن السبعينات كانت الفرصة الذهبية للدول النفطية وخاصة العربية ، ولكنها بصفة عامة لم تدرك حجمها الحقيقى وحصرت نفسها فى التغيير المالى والنقدى الظاهرى دون أن تستخلص النتائج « الاقتصادية والهيكلية » اللازمة . فى خلال السبعينيات لم تكن الثورة النفطية فقط أخطر مادة أولية يحوزها عدد قليل من الدول، بل إن الدول الصناعية الغربية وقد كانت معتمدة تمامًا على النفط لم تكن تعرف ماذا يمكن أن تفعل حيالها . فإزاء قوة الدول النفطية كان هناك عجز كامل فى التصور المقابل من جانب الدول الصناعية . وبنهاية السبعينيات لا يمكن القول بأننا مازلنا فى نفس المرحلة . فالدول الصناعية الغربية قد حددت تمامًا الطريق اللازم لتقليل الاعتماد على النفط وتوفير استقلالها إزاء الدول النفطية . والمسألة مسألة وقت ، وهى ربما تحتاج عقداً أو عقدين . لذلك فمازال أمام الدول النفطية عقد الثمانينيات وربما التسعينيات لكى تستمر فى دورها(**) . وهو أمر مطلوب فقط لتوفير الزمن الكافى للدول الصناعية للتخلص من الاعتماد على النفط كمادة استراتيجية . سيظل النفط بعد ذلك مادة هامة جدًا ولكنه سوف يفقد دوره الاستراتيجى الرهيب الذى كان له فى السبعينيات .

(**) اتضح أن قدرة الدول الصناعية على التأقلم مع أسعار النفط المرتفعة أكبر بكثير مما كان متوقعًا . فبدأت أسعار النفط فى التراجع اعتبارًا من ١٩٨٣ ، وانخفضت فى النصف الثانى من الثمانينيات بحيث أنها أصبحت دون أسعارها الحقيقية قبل ثورة النفط . ومع ذلك فمازال دور النفط أساسيًا للعالم ، ويستطيع أن يلعب دورًا رئيسيًا فى العقود القادمة . (المؤلف ١٩٨٩) .

على أن قيام الثورة النفطية وظهور دول الأوبك لا ينبغى أن يخفيا تطورين آخرين هامين . الأول هو أنه من بين ما يسمى بالعالم الثالث ظهرت مجموعة من الدول النامية الأكثر دخلا ، وهى مجموعة حققت خلال السبعينيات نموًا اقتصاديًا هائلاً وبدأت تفتح لنفسها ثغرة هامة فى الاقتصاد العالمى وفى الانتاج الصناعى . وهذه الدول توجد بصفة عامة فى أمريكا اللاتينية وخصوصًا فى دول الشرق الأقصى . فمنتجات كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج وتايوان لم تقتصر فقط على المنسوجات والسلع التقليدية بل إنها فرضت نفسها فى الالكترونيات بشكل واضح وثابت. وإذا كانت الثورة النفطية قد عادت بشكل عام بآثار سلبية على معظم دول العالم باستثناء دول الأوبك ، فإن الاستثناء الآخر كان هذه الدول النامية الجديدة . ولم يتحقق ذلك فقط لأن هذه المجموعة وحدها ـ بالاضافة إلى دول الأوبك طبعًا ـ قد استطاعت أن تحقق خلال السبعينيات معدلاً كبيراً من النمو بل إنها كانت أيضًا فى الواقع الدول المستفيدة إلى حد كبير من فوائض الدول النفطية بشكل غير مباشر. فالدول النفطية زادت دخولها من أقل من ١٥ بليون دولار فى ١٩٧٢ إلى أكثر من ١١٠ بليون دولار فى ١٩٧٤ ، وفوائض موازين مدفوعاتها من أقل من ٥ بليون دولار فى ١٩٧٢ إلى أكثر من ٦٥ بليون دولار فى ١٩٧٤ . وكان من الطبيعى أن يتحمل العجز المقابل لهذا الفائض المالى للدول النفطية الدول الصناعية الغربية التى تستورد أكثر من ٨٥ ٪ من النفط العالمى . ومع ذلك فإن الدول الصناعية الغربية بما لها من قدرة اقتصادية على التأقلم قد استطاعت خلال فترة لا تجاوز أربعة أعوام ٧٤ ـ ٧٨ أن تحول العجز الاجمالى فى موازين مدفوعاتها إلى شبه توازن فى ١٩٧٨ (وذلك عن طريق عدة وسائل : الكساد والتضخم فى نفس الوقت) وبذلك قابل عجز الدول الصناعية فى مواجهة

الأوبك فائضًا فى مواجهة العالم الثالث . وازدادت مديونية العالم الثالث نتيجة لذلك بشكل كبير من أقل من ٧٠ بليون دولار فى ١٩٧٠ إلى حوالى ٤٤٠ بليون دولار فى ١٩٨٠ (***) على أنه فى ظل العبء الرهيب لمديونية العالم الثالث ، فقد استطاعت الدول النامية الأكثر دخلا أن تفيد من الوضع وتزيد من استثماراتها وصادراتها الصناعية . وقد استقطبت هذه الدول وحدها أكثر من ٦٠ ٪ من قروض البنوك الدولية (وهى فى نهاية الأمر فوائض الدول النفطية) لاستخدامها فى تمويل التوسع الصناعى فيها .

وعلى ذلك فإنه لا ينبغى أن نغفل عن أن مجموعة جديدة من الدول بدأت تضع قدمها بقوة فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذه هى الدول النامية الصناعية الجديدة .

وأما الأمر الآخر والذى لا يقل أهمية فهو تلك الثورة الصناعية الصامتة التى تدور حاليًا . فثورة الآلة والطاقة الكثيفة بدأت تترك المجال لثورة صناعية جديدة هى ثورة المعلومات والالكترونيات . وهى ثورة قليلة الاستخدام للموارد الأولية والطاقة كثيفة الاستخدام للمعلومات والعقل . وهى بالإضافة إلى ذلك أقرب إلى أن تكون كثيفة العمل . ولذلك فلم يكن مجال هذه الثورة فقط فى اليابان ـ وربما إسرائيل ـ وإنما وجدت تطبيقاتها فى دول شرق آسيا كثيفة السكان . وإذا كانت انجلترا ـ مهد الثورة الصناعية الأولى ـ قد عانت من ثقل هياكلها الصناعية القديمة ولم تتمكن بالتالى من مسايرة التطور السريع بعد الحرب العالمية الثانية مثل

(* * *) أصبحت مديونية العالم الثالث أخطر ما يهدد استقرار الاقتصاد العالمى . وقد جاوز رقم هذه المديونية ١٣٠٠ مليار دولار . وفى نفس الوقت تضاءل حجم مديونية الدول الصناعية الحديثة فى جنوب شرق أسيا ، واحتفلت كوريا الجنوبية فى ١٩٨٨ بدفع آخر قسط للمديونية الخارجية عليها لتصبح إحدى الدول الدائنة . (المؤلف ١٩٨٩) .

ألمانيا واليابان المحطمتين خلال الحرب ، فكان أحرى بدول جديدة غير مكبدة بصناعات بالية أن تفكر فى المستقبل على ضوء هذه التطورات بعد أن فاتها قطار الثورة الصناعية الأولى .

٤ ـ النظام الاقتصادى : الانفتاح :

الحديث عن النظام الاقتصادى لا يخلو عادة من تفضيلات ايديولوجية بين محبذ أو معارض للنظام الرأسمالى أو الاشتراكى . ولكن تظل هناك أمور لا خلاف عليها . فكل نظام يتضمن قدرًا من الكفاءة والعدالة أو بالأحرى قدرًا من عدم العدالة وعدم الكفاءة . وهذا أمر يجب قبوله بصراحة ووضوح وليس هناك نظام واحد كامل الكفاءة والعدالة . والخيار هو فى الواقع خيار بين ما هو ممكن وليس بين ما هو مرغوب فيه . والأمر الثانى أن النظام المناسب يتوقف على الظروف الخاصة للمكان والزمان ، وليس اختيارًا عقليًا مطلقًا . كذلك فإنه لا يوجد فى العمل تعارض كامل بين النظم ، وإنما هناك دائمًا توفيق عناصر مختلفة من نظم متعددة بنسب مختلفة داخل كل نظام . والخلاف يقتصر على غلبة بعض العناصر على غيرها . وأخيرًا فهناك إمكانية دائمة للتحسين فى ظل النظام القائم ، وليس هناك أسوأ من تغيير قواعد اللعبة كل فترة وتغيير النظام كلية . إن الاستقرار ووضوح قواعد اللعبة أفضل مائة مرة من التغيير المستمر والمفاجئ .

والحديث يدور فى مصر بصدد النظام الاقتصادى حول محورين ـ اكتسب كل منهما قوة دفع خلال فترة معينة ـ وهما القطاع العام والانفتاح الاقتصادى . وينبغى أن نلاحظ أن هناك أحيانًا بعض الخلط بين فكرة الملكية وفكرة الإدارة . فالقطاع العام يمكن أن يدار بأسلوب اقتصادى ، كما أن التاريخ الاقتصادى

لم يخل من حالات كانت فيها الملكية الفردية خاضعة لشبه تنظيم إدارى (كما حدث فى ألمانيا فى ظل النظام النازى) . ولذلك فإنه من المهم فصل الأمرين منذ البداية . وإذا كان إنشاء القطاع العام وتوسعه أمرًا ضروريًا ، فإن الخطأ يبدو لى عندما وضعت حدود جامدة على دور كل من القطاعين العام والخاص وبما انتهى الأمر معه إلى خلق جو من عدم الثقة فى القطاع الخاص أصلاً .

ولذلك فإن الانفتاح الاقتصادى ربما كان يعنى ـ أو على الأقل كان ينبغى أن يعنى ـ إزالة الشكوك حول دور وإمكانيات القطاع الخاص من ناحية والعودة إلى قواعد الإدارة الاقتصادية القائمة على المقارنة بين العائد والتكلفة من ناحية أخرى . والأمر لا يتعلق فقط بأهمية القطاع الخاص والحافز الشخصى والتقليل من البيروقراطية والتواكل (حتى انجلترا أصبحت تعرف ما اسمته بالداء البريطانى القائم على التواكل) ، ولكنه يتعلق بظرف تاريخى محدد وهو وجود مصر فى وسط مالى نفطى . وهذا أمر لا يرتبط بأهمية القطاع الخاص وفلسفته للدول العربية النفطية المحيطة فقط لكى تزيد من استثماراتها العامة والخاصة فى مصر بل إنه وثيق الصلة بتحويلات العاملين المصريين فى الخارج . ولذلك فإنه لم يكن مجرد اختيار ايديولوجى عندما اتجهت يوغوسلافيا أكثر من غيرها إلى ميدان التحرر الاقتصادى بين دول الكتلة الشرقية ، بل إن دور تحويلات العاملين اليوغوسلاف فى الخارج وكذلك عائدات السياحة كان لها بعض الأثر فى هذا التحول . ولذلك فإنه يبدو لى أنه من الضرورى الاحتفاظ بالخطوط الرئيسية للنظام الاقتصادى القائم وتقوية القطاع الخاص .

على أن ذلك لا يعنى بأى حال اضعاف القطاع العام ، بل إن العكس هو المطلوب ، وذلك بتخليص هذا القطاع من كافة أعبائه ووضعه فى ظروف تنافسية كاملة وتوفير كافة مقومات النجاح له ، ومحاسبته بالمقابل على أساس من

الانجاز الاقتصادى فى ضوء التكاليف والعوائد وليس لمجرد تحقيق نتائج محددة بأية تكلفة .

على أنه إذا كان من المبالغة الاعتقاد بأن القطاع العام قادر على القيام بكافة أعباء النشاط الاقتصادى ، فإنه من الخطر ترك القطاع الخاص دون رقابة . فحرية القطاع الخاص وتدعيمه تعنيان فى نفس الوقت وجود حدود وقواعد لهذا النشاط ، ووجود سلطات الرقابة للتأكد من احترام هذه الحدود والقواعد . وصرامة الرقابة وسلامة القواعد لا تعنيان الزيادة فيهما ، بل إن المبالغة فى إجراءات الرقابة وتعددها يكون الوسيلة المثلى للتهرب والتحايل والفساد . وأفضل القواعد هى تلك التى لا تحتاج إلى سلطة تقديرية وخاصة من مستوى صغار الموظفين ، بل يتعلق الأمر بتوافر أو عدم توافر شروط معينة دون كثير من التقدير لصغار الموظفين. كذلك فإن أفضل الاجراءات هى التى تأخذ شكل تأثير فى التكاليف والعوائد المالية بإجراءات نقدية ومالية عامة دون تمييز بين شخص وآخر .

ويرتبط بما تقدم مسألة «تخطيط أو لاتخطيط» . وهى أحياناً ما تطرح بشكل خاطئ عن طريق المقارنة بين التخطيط والسوق . وبطبيعة الأحوال فإن تخطيطاً أفضل من لا تخطيط ، وتنبؤ بالمستقبل والإعداد له أفضل من لا تنبؤ ولا إعداد . ولكن هنا كما فى كثير من الأحوال هذه واحدة من تلك المسائل التى يكون ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب .ففى العديد من الحالات تكون المقارنة ليس بين تخطيط ولا تخطيط ، ولكن بين تخطيط موظف وتخطيط مدير مصنع . وليس من الضرورى أن يكون حكم الأول أفضل من تقدير الثانى . ولذلك فإنه ينبغى الحذر كثيرًا عند معالجة هذا الأمر وعدم الرضوخ للحلول السهلة فى البداية ذات التكلفة الرهيبة فى النهاية . وقد أظهرت التجربة فى مصر كما فى عديد من الدول النامية والاشتراكية أن ما سمى بالتخطيط المركزى إنما كان فى

كثير من الأحوال مجرد قوائم بالمشروعات الاستثمارية مع إضافة أهداف إنتاجية كمية دون مراعاة للتكاليف الاقتصادية . ولا ينبغى أن ننسى أن كفاءة التخطيط بهذا الشكل تتوقف فى نهاية الأمر على كفاءة وحوافز أجهزة التخطيط . كذلك لا ينبغى أن يخفى من ناحية أخرى أن السوق والأسعار تعطى فى الغالب مؤشرًا هامًا على توقعات المستقبل وأنه لا يتصور فى نظام قائم على المكسب والخسارة أن يغفل القائمون على إدارة المشروعات قراءة السوق والتنبؤ حول المستقبل والتخطيط له .

وإذا كان من الضرورى التنبه لمخاطر الإدارة الكمية والادارية للموارد (وهو ما يجرى تسميته كثيرًا بالتخطيط المركزى) ، فإنه لا يتصور أن يتم تطوير اقتصاد حديث دون تخطيط عام للمستقبل ووسائل تحقيقه . فالسوق بطبيعتها مرآة للهيكل الاقتصادى القائم والمنتظر ، ولكنها لا تسمح إطلاقاً بتصوير المستقبل المطلوب . ولذلك فلابد من قرارات واعية لتطوير الحاضر نحو أهداف كبيرة مستقبلية تعجز السوق عن إدراكها . فدون تصور عن شكل المستقبل لن يمكن تحديد نظام معقول للتعليم والبحث . ودون إدراك لخارطة القوى السياسية المجاورة لا يمكن وضع نظام مناسب للبنية الأساسية . ولإعطاء صورة تقريبية لذلك هناك مثال: اليابان ، فهذه دولة تقوم على السوق والمبادرة الفردية فى أوضاع أقرب إلى الاقطاع الصناعى . ومع ذلك فليس هناك أكثر تخطيطًا وتدخلاً لتطوير الاقتصاد اليابانى من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . فقرار دخول اليابان فى الصناعات الالكترونية ليس قرارًا حددته السوق ، وإنما هو قرار استراتيجى حدده المخططون . وفى ضوء هذا التخطيط الاستراتيجى تضع الدولة ماكينة من القوى الاقتصادية لتسهيل الوصول إلى هذه الأهداف ؛ فى التعليم ، فى العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ، فى المزايا المالية

والضريبية . وهنا أيضًا كما هو الحال فى كثير من الأحوال فإن النجاح لا يتحقق بالكثرة وإنما بالانتقاء والكفاءة فى الاختيار .

وعلى ذلك فإننى أعتقد أن النظام الاقتصادى الأمثل فى ظروف مصر يحتاج إلى نوع من التخطيط الاستراتيجى فى عدد محدود من القطاعات ، ثم تخطيط توجيهى يعتمد على السوق ولا يلغيها وقطاعين عام وخاص يداران على أساس اقتصادى بحت ، وأخيرًا رقابة على عدم مجاوزة الحدود واحترام قواعد اللعب .

٥ ـ قضايا مطروحة وعناصر أولية للمناقشة :

(أ) **الضـــرائب** : ساد الاعتقاد فى مصر فى وقت من الأوقات أن قوانين الضرائب ينبغى أن تحقق العدالة فى حين أن قوانين الاستثمار ينبغى أن تشجع الاستثمارات الأجنبية وقوانين التأمينات الاجتماعية تحمى حقوق العاملين . والحقيقة أنه لا ينبغى النظر إلى كل واحد من هذه القوانين على حدة ، فهى جميعًا كلاً متكاملاً وما قد يفعله قانون قد يلغيه قانون آخر يعمل فى اتجاه مخالف . والنتيجة هى ضرورة التنسيق بين هذه القوانين ، فهى جميعًا تهدف إلى العدالة والكفاءة وحماية العاملين وتشجيع المستثمرين .

وفيما يتعلق بتعديلات قوانين الضرائب الأخيرة نلاحظ أنها لم تأت بأى جديد على قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فمازال نفس المنطق والفلسفة مع تعديل نص هنا أو تغيير نص هناك .

وفى ضوء احتياجات مصر المتعارضة فإننى أقترح نظامًا للضرائب المباشرة على الانفاق الاستهلاكى . ومن الضرورى التأكيد على أن هذه ضريبة مباشرة وليست ضريبة غير مباشرة على المبيعات أو الانفاق ، فالفارق بين الضريبة المقترحة والضريبة العادية على الدخل هى أن كافة صور الادخار والاستثمار

سوف تعفى من الخضوع للضريبة . ويمكن أن تكون هذه الضريبة تصاعدية تعفى بعض الشرائح المخفضة للانفاق . وفى حالة الشركات تفرض الضريبة على الأرباح الموزعة وتعفى كافة الأرباح غير الموزعة . ولا تفرض هذه الضريبة أعباء إضافية من الناحية الإدارية حيث أن الأصل أن تعامل مصلحة الضرائب الممول على أساس أنه أنفق دخله بالكامل وعلى الممول أن يبين للمصلحة مدخراته واستثماراته لكى تعفى . وتعتبر إنفاقاً فى حدود هذه الضريبة كل إنفاق سواء من الدخل الجارى أو من ثروة سابقة أو قروض . وقد سبق أن ناقشت هذه الفكرة بتفصيل أكبر فى مقالين نشرًا فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧٨/٦/٩ ، ١٩٨١/٣/٩ .

(ب) التضخــــم : مازال التضخم مشكلة عالمية تعانى منها كافة الدول المتقدمة والنامية . ومنذ بداية السبعينيات وظهور التضخم الكبير فى الدول الصناعية انتقل جزء كبير منه إلى الدول النامية . ومع ذلك فلا شك أن هناك أسبابًا محلية أيضًا للضغوط التضخمية بعضها يصعب السيطرة عليه والبعض الآخر يمكن محاولة ضبطه .

وبصفة عامة فإن الضغوط التضخمية فى مصر تزداد بتأثير أحد عاملين هامين ، الأول متعلق بقيمة الجنيه المصرى ومن ثم أسعار الواردات ، والثانى متعلق بأسعار المواد الرئيسية وخاصة الغذاء .

وفيما يتعلق بقيمة الجنيه فى الأسواق الخارجية فمن المتصور اتخاذ عدد من الاجراءات التى سأشير إليها . أما بالنسبة للمواد الرئيسية وخاصة أسعار المواد الغذائية فإن تأثيرها على الأسعار لابد وأن يكون كبيرا بالنظر إلى تأثر الأجور مباشرة بها. بل إن ارتفاع تكاليف البناء ترجع فى جزء كبير منها إلى ارتفاع أجور العمل ، ومن هنا فإن سياسة حماية أسعار المواد الغذائية وبالقدر الذى لا يؤدى

إلى الاسراف والتبديد ليست فقط سياسة للعدالة بل تكاد تكون سياسة اقتصادية ضرورية لضمان استمرار الاستقرار فى الأسعار.

كذلك فإن هذا يلقى ضوءًا جديدًا على أهمية الاسراع فى تنفيذ ما سمى بالأمن الغذائى ، فكل ما من شأنه توفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة سوف يساعد على استقرار الأسعار. وأخيرًا فإن سياسة الدعم تحتاج إلى ترشيد إلا أنه من الواضح أن دعم المواد الغذائية الرئيسية مبالغ فيه.

(جـ) الصـــرف الأجنـــبى : لاتزال سياسة مصر بالنسبة للصرف الأجنبى يشوبها الكثير من عدم الوضوح بالرغم من الاتجاه بشكل متزايد نحو تحرير الجنيه المصرى. ومع ذلك فمازال يلاحظ أمران صاحبا تطورات هذا التحرير ، الأمر الأول هو تعاظم الاستيراد بدون تحويل عملة ، والثانى وهو غير منفصل عنه أن هذا الاستيراد يتم عبر قنوات مختلفة عن البنوك المصرية مما ساعد على نمو ما يشبه شبكة من الصيرفة الحرفية داخل البلاد وخارجها. وبالرغم من محاولات تحرير قيمة الجنيه فقد ظلت البنوك المصرية عاجزة عن استقطاب الموارد المالية المستخدمة فى الاستيراد بدون تحويل عملة. ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت دائمًا مقيدة بأسعار أقل من أسعار السوق. ولعله من المناسب الآن التفكير بعمق فى مواجهة الأمر وإزالة كافة القيود على البنوك فى تحديد أسعار بيع وشراء العملات المختلفة. وهذا من شأنه أن يزيد من موارد البنوك من العملات المختلفة ومن ثم من قدرتها على إدارتها بكفاءة أكبر من شبكة الصيارفة وإجراء المعاملات عبر البنوك بما توفره من مزايا فى التعامل مع موردين أفضا والحصول على تسهيلات أكبر.

(د) تحويلات العاملين فى الخارج : تمثل تحويلات العاملين فى الخار مصدرًا هامًا ينبغى المحافظة عليه وتطويره ولكنه يشكل فى أحيان كثيرة أعباء على

الاقتصاد المصرى . فالتحويلات تؤدى عادة إلى زيادة السيولة المحلية مما يشكل ضغوطًا تضخمية من ناحية ولكنها بالقدر الذى تساعد فيه على زيادة المعروض من السلع تخفف حدة ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى . كذلك فإن النمط الاستهلاكى المصاحب لدخول العاملين فى الخارج وذويهم ، لابد وأن يؤثر على أنماط الاستهلاك السائد فى مصر. وربما تساعد الضرائب على الانفاق الاستهلاكى على تخفيف حدة الآثار الاستهلاكية ، كما قد تؤدى الاصلاحات فى نظم الاستيراد وزيادة دور البنوك إلى تحسين قيمة الجنيه ، ومع ذلك فإنه إذا أمكن «تعقيم» جزء من تحويلات العاملين دون أن تتحول إلى قوة شرائية ولو لفترة زمنية لكان الأمر مستحبا . ويمكن فى هذا الصدد التفكير فى استخدام بعض أراضى الدولة ، أو أصولها الأخرى ، «لتعقيم» جزء من تحويلات العاملين فى الخارج . فيمكن أن تفكر الدولة فى تخصيص أجزاء من أراضى البناء خارج المدن أو بالقرب من بعض المناطق السياحية لأموال العاملين فى الخارج . على أنه ينبغى فى هذه الحالة أن يستخدم جزء من حصيلة هذه العمليات فى توفير خدمات لهذه الأراضى ولا يترك الأمر بالكامل لجهود العاملين بالخارج . ولا ننسى أن جزءًا كبيرًا من تعمير الولايات المتحدة فى بدايتها قد تم عن طريق بيع الأراضى والاستفادة من ثمنها فى عمليات الاستثمار .

(هـ) **الصناعات المتوسطة والمناطق الصناعية** : لعل الانطباع السائد حاليًا هو أن الصناعة الحديثة هى صناعة كبيرة . وهذا صحيح ولكن إلى حد ما فقط . فمازالت الصناعات المتوسطة تمثل جوهر الصناعة فى معظم الدول الصناعية سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو ألمانيا أو فرنسا . وإذا كانت إيطاليا قادرة ــ رغم كافة التقلبات الاقتصادية والسياسية المحيطة ــ على الاستمرار بل والنجاح ، فالسبب فى ذلك يرجع إلى أنها تتمتع بقطاع كبير من

الصناعات المتوسطة . ومع الثورة الصناعية الجديدة فى الالكترونيات أصبحت الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات أهمية بالغة . ولعله كان من الضرورى أن تعمد مصر دائمًا مع إنشاء كل صناعة كبيرة على العمل بإحاطتها بمجموعة من الصناعات المتوسطة لقطع الغيار والاصلاحات والتعديلات . ويحتاج الأمر إلى توفير بنية صناعية فى شكل مناطق صناعية مع خدمات مياه وكهرباء وطرق وتدريب .

(و) **صورة مصر فى سوق الاستثمار الدولى** : بالرغم من الهالة الكبيرة التى تحيط البنوك الأجنبية والدولية فإن الحقيقة هى أن معظم هذه المؤسسات تتخذ معظم قراراتها بناء على انطباعات عامة ويغلب عليها « روح القطيع » . فبمجرد أن يبدى أحد أو بعض البنوك العالمية اهتمامًا ببلد حتى يهرع باقى البنوك ويتنافسون على توفير التمويل لهذا البلد . والأمثلة القديمة والحديثة التى أوردها انتونى سيمسون فى كتابه MONEY LENDERS بالغة الدلالة . وتملك مصر عدة أوراق هامة فى هذا الصدد : استقرار سياسى . سوق داخلى . دور أساسى فى المنطقة العربية . نظام تعليمى وكفاءات فنية متوافرة .. وتستطيع مصر بقدر من الحنكة جذب الأموال العربية عن طريق البنوك الدولية وترغيب البنوك الدولية بالتلويح باهتمام المال العربى بمصر . فهناك نوع من التفاعل المتبادل بين الأمرين . وبالاضافة إلى ذلك فإن ظروف منطقة الشرق الأوسط السياسية قد تعطى للاستقرار الاقتصادى فى مصر أهمية بالغة ينبغى ألا تتركها السياسة المصرية .

(ز) **الاستثمار العربى فى مصر** : بصرف النظر عن الأوضاع السياسية السائدة ، فإن عددًا متزايدًا من المستثمرين العرب يواجهون حالة من البلبلة فى الأسواق العالمية . فمن ناحية جاء تجميد الأرصدة الإيرانية كصدمة للمستثمرين من الدول النفطية الذين كانوا يضعون ثقة عمياء فى انعدام المخاطرفى الدول

الصناعية الغربية ، ومن ناحية أخرى فإن اهتمام البنوك الأمريكية بالاقتصاد المصرى بعد أعوام من التحذير من مخاوفه ، أكد لديهم بعض الاطمئنان . كذلك فإن عددًا من الدول العربية الأخرى التى ظهرت كمكان أفضل للاستثمار بدأت تفقد بريقها . فالمغرب لم تعد بذات الاغراء فضلاً عن قيام تيار معارض للأموال الخليجية . وتونس لم تعد ذلك البلد الأكثر استقرارًا وخاصة بعد حوادث الحدود مع ليبيا ، والسودان أصبح مصدر قلق لديهم . ولذلك فإن الظروف تبدو مهيأة للقيام بحملة مكثفة للاستثمار العربى التجارى فى مصر . وقد يكون الحل الأمثل هو دعوة المستثمرين العرب إلى استكمال تمويل مشروعات فى مصر مع أطراف أوروبية أو أمريكية وبحيث يتم مفاتحة المستثمرين العرب فى المرحلة الأخيرة لاستكمال التمويل .

(ح) **مصر والعالم الثالث** : فقد العالم الثالث توازنه وربما دوره بعد ثورة النفط . فحتى ذلك الوقت كان صراعه موجهًا إلى الدول المتقدمة . وبعد ثورة النفط وجد العالم الثالث نفسه فى ضائقة اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار واردات النفط من ناحية وبسبب الضائقة الاقتصادية العالمية ونجاح الدول الصناعية فى نقل عبء الأزمة إلى الدول النامية من ناحية ثانية . وفى هذا الوقت لم تنجح دول العالم الثالث فى بلورة تصور واضح لدورها ومشاكلها واكتفت بطلب المساعدة من العالم. ونجحت دول الأوبك فى تحويل الأنظار عنها بدفع نسبة صغيرة من المنح للدول الفقيرة . والحقيقة التى لم تدركها الدول النامية بعد فى علاقتها مع دول الأوبك هى أنها وحدها ـ وليست الدول الصناعية ـ هى القادرة على تحويل مدخرات دول الأوبك إلى استثمارات حقيقية . ولذلك فإنها تحتاج إلى دور شريك وليس مجرد مساعدات أو معونات. وفى كافة المؤتمرات الدولية كانت الدول النامية تفتقد إلى تصور واضح . ويمكن لمصر أن تساعد فى

هذا الدور وتحقق من ورائه كسبًا لا بأس به .

(ط) **السكـــان** : لعل أهم وأخطر مشكلة تواجهها مصر هى السكان وهى المشكلة التى على ضوئها ستحدد نجاح أو فشل المشروع المصرى كله . ورغم أنه من المعلوم أن هذه المشكلة لا حل لها فى المدة القصيرة ، فإنه من الغريب ألا تلقى هذه المشكلة القدر الكافى من الاهتمام . ومن الممكن إثارة حملة من الوعى الكامل بهذه المشكلة فيما لو وضعتها الدولة على قائمة أولوياتها . ولا ينبغى أن ننسى أن الدولة قد قامت بواحدة من أنجح حملات التوعية والتعبئة حول مشروع اقتصادى آخر أقل أهمية بكثير من مشكلة السكان . وهو مشروع السد العالى . وهو مشروع اقتصادى فى نهاية الأمر . ولكن الدولة جعلت منه رمزًا لكرامة وعزة المصرى وأصبح قضية فى كل مكان . إن الدولة لم تبذل كل ما تستطيع فى سبيل التوعية بمخاطر هذه القضية الرهيبة « قضية السكان » .

والله أعلم ،،،

لحظات الحقيقة
قوة فى السياسة وضعف فى الاقتصاد
(١٩٨٢م)

تمر فى حياة كل دولة ـ كما هو الحال فى حياة الأفراد ـ لحظات يواجه فيها الحقيقة بلا مواربة أو مجاملة . ولعلنا نمر فى مصر بإحدى هذه اللحظات عندما نطرح على الجميع حاكما ومحكومين مراجعة النفس وإعادة تقدير الموقف .

ولعل إحدى الحقائق التى تبرز من مراجعة تاريخ مصر الحديث هى التناقض المستمر بين قدرات مصر السياسية وعجزها الاقتصادى . فعلى مر التاريخ الحديث مرت مصر بتجارب عديدة أثبتت ـ بصرف النظر عن صحة التقدير هنا أو هناك ـ سعة الخيال السياسى ومرونته . وفى المقابل كان عجز مصر الاقتصادى هو الصخرة التى تحطمت عليها معظم المشاريع السياسية وبحيث أصبح السياسيون فى كثير من الأحوال أسرى الأوضاع الاقتصادية وضاقت الخيارات أمامهم بسبب الضغوط الاقتصادية . ومع ذلك فقد ظل الضعف الاقتصادى لمصر هو دائما العقبة الأساسية . وهذا ليس اتهاما للاقتصاديين أو المسئولين عن الإدارة الاقتصادية بصفة عامة ، بل إن السياسيين فى كثير من الأحوال كانوا هم أنفسهم السبب فى

(*) كتبت هذه الورقة فى ١٩٨٢ بقصد نشرها فى الأهرام ، ولكنها لم ترسل . وقد تناولت نفس المعنى فى التعارض بين قوة السياسة وضعف الاقتصاد ، فى حديث للأهرام الاقتصادى بتاريخ ٣ ابريل ١٩٨٩ نشر تحت عنوان : المعضلة المصرية : **قوة فى السياسة وضعف اقتصادى** .

زيادة حدة المشاكل الاقتصادية بتركيزهم على وسائل **الخروج من الأزمة الاقتصادية** دون محاولة للبحث عن أساليب **مواجهة حل المشكلة الاقتصادية** .

وفى مقال لى نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٠ بعنوان « أزمة مصر منذ الحرب العالمية الثانية : اختلال بين الموارد الاقتصادية والدور السياسى »(*) ، أشرت إلى أن موارد مصر الاقتصادية كانت ـ ولاتزال ـ أقل من أن تمكنها من أن تلعب دورها السياسى والحضارى الكامل . فإن هى ارتكنت إلى حدود مواردها الاقتصادية قصرت فى حق دورها السياسى والحضارى الممكن ، وإن هى لعبت دورها السياسى والحضارى واجهت أزمة نقص الموارد الاقتصادية . وبصفة عامة فقد اتجهت السياسة المصرية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى محاولة القيام بدورها السياسى والحضارى الرائد فى المنطقة مع العمل على سد فجوة النقص فى الموارد الاقتصادية من الخارج . ومن هنا تظل السياسة المصرية الخارجية محلا للجدل والمناقشة ، ومن الصعب أن يتحقق حولها اتفاق عام طالما استمرت مصر على ضعفها الاقتصادى ، وكانت سياستها الخارجية مدعوة لتغطية فجوة العجز فى الموارد الاقتصادية المحلية . وهذا ماسوف يلقى دائما ظلالا من الشك حول سياسات مصر الخارجية .

وقد أشرت فى المقال سابق الذكر إلى أن مصر قد مرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل عاشت فيها دائما على موارد تفوق مواردها الذاتية واستخدمت السياسة بقدر كبير من الكفاءة فى توفير ظروف دولية مناسبة لتغطية العجز فى الموارد الذاتية . ولعله لم يواز قدرة مصر فى الإفادة اقتصاديا من سياستها الخارجية لمواجهة قصور الموارد الذاتية سوى الهند . ومع ذلك فيبدو أن

(**) أعيد نشرها فى كتابنا ، **فى الحرية والمساواة** ، دار الشروق ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ وما بعدها .

الهند قد حققت فى السنوات الأخيرة نجاحا ملموسا فى ميدان الاقتصاد المحلى بشكل لم تعرفه مصر بعد ، لولا ما أصابها مع ارتفاع أسعار النفط .

ففى مرحلة أولى استمرت منذ نهاية الحرب الثانية وحتى ١٩٥٨ استخدمت مصر الأرصدة المتراكمة لديها لدى الكتلة الاسترلينية . ومنذ نهاية الخمسينيات انعكس قصور الموارد الاقتصادية الذاتية فى شكل اعتماد مباشر على موارد خارجية تقدم لأسباب سياسية فى الأساس . ففى الفترة منذ نهاية الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات (١٩٦٤ على وجه الخصوص) اعتمدت مصر على الكتلتين معا ، الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى تقدم الاستثمارات الصناعية ، والكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة تقدم معونات الغذاء . وكانت هذه فترة **عدم الانحياز** فى السياسة المصرية . وبعد توقف معونات الغذاء من الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٦٤ ظل الاعتماد الأساسى على الاتحاد السوفيتى فى سد فجوة الموارد الذاتية ، وهى فترة عانى فيها الاقتصاد المصرى معاناة شديدة حيث أن الكتلة الشرقية لم تزد مساعداتها لمصر لتعويض النقص الغربى بعد ١٩٦٤ ، وجاءت حرب ١٩٦٧ فزادت الأمر سوءا وإن بدأ معها ظهور شكل جديد من التمويل العربى للمساهمة فى سد فجوة العجز المصرى . وكانت هذه فترة بداية انحياز مبدأ عدم الانحياز والتأكيد على **محاربة الأمبريالية** بشكل خاص . ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية ١٩٧٩ تقريبا عرفت مصر مرحلة الاعتماد على التمويل العربى بشكل أساسى والاتجاه إلى الاندماج فى الاقتصاد الدولى الغربى . وهى فترة **التضامن العربى** والانفتاح الاقتصادى . ومع اتفاقية السلام مع إسرائيل والمقاطعة الرسمية من الدول العربية فى ١٩٧٩ ازداد اعتماد مصر على قروض ومساعدات الدول والمؤسسات الغربية ، وهى مرحلة التأكيد على **الانفتاح الاقتصادى** .

وهكذا نجد أن مصر قد نجحت إلى حد بعيد فى استثمار دورها السياسى لسد العجز فى مواردها الاقتصادية ، وأنها تمتعت فى خلال الثلث الأخير من هذا القرن بمرونة ليست قليلة فى سياستها الخارجية ، ونجحت بشكل عام فى توفير موارد خارجية لا بأس بها من مصادر متعددة ومتناقضة خلال هذه الفترة التاريخية . على أن هذا النجاح ذاته إنما يعكس فى نفس الوقت فشلا ذريعا فى علاج أساس المشكلة وهو قصور الموارد الاقتصادية الذاتية عن متابعة احتياجات مصر . وطالما استمر هذا الفشل الأساسى ، فإن أية سياسة خارجية مهما كانت ناجحة سوف تظل رهينة الضعف الاقتصادى الأساسى فى البنيان المصرى .

وإذا ركزنا النظر على الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى الفترة الأخيرة يمكن أن نستخلص أمرين أساسيين . الأمر الأول يتعلق بتغيير توجهات النظام الاقتصادى ، والأمر الثانى يتميز بتزايد اعتماد مصر على نمط الاقتصاد البترولى العربى . وفيما يتعلق بالأمر الأول ، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادى تتضمن فى الواقع تغييرا أساسيا فى أسلوب الإدارة الاقتصادية والانتقال من نظام الإدارة المركزية والقرارات الإدارية إلى الأخذ بمنطق السوق .

ومع ذلك فينبغى الاعتراف بأن ماتم فى هذا الصدد كان تغييرا فى الاتجاه دون أن يصاحبه اهتمام مماثل فى الاجراءات لضمان الكفاءة فى التنفيذ اليومى سواء بوضع الضوابط على قوى السوق أو التأكد من سلامة نظم الإشراف والرقابة أو حسن اختيار القائمين على الإدارة الاقتصادية بصفة عامة . وبذلك فإن التغيير الكبير فى الاتجاه العام لم يصاحبه تغيير مماثل فى وضع ضمانات الكفاءة فى الإدارة والتنفيذ . ومن هنا ظهرت أشكال عديدة من انفلات الانفتاح الاقتصادى مما جعل البعض يشيرون إليه بالتسيب الاقتصادى .

وأما الأمر الثانى فهو تغيير هيكلى فى طبيعة الاقتصاد المصرى تجعله يزداد

شبها بالدول النفطية المحيطة . فهذه الدول تواجه بشكل عام مشكلة الاعتماد على مورد زائل من ناحية وانغماس فى نمط استهلاكى مبالغ فيه من ناحية أخرى . وقد كانت مصر تمثل إلى وقت غير بعيد نموذجا مختلفا عن نماذج الدول النامية التى تعتمد على موارد مستمرة وإن كانت محدودة الإنتاجية وتعيش بمستوى منخفض بعيدا عن الإسراف . وقد بدأنا نتجاوز الأمرين معا . فمن ناحية زاد الإنتاج البترولى بشكل كبير خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى الآن وأصبح هذا القطاع يمثل أكبر القطاعات الإنتاجية المحلية وتضاءلت معه مساهمات القطاعات الإنتاجية الدائمة من زراعة وصناعة تحويلية وخدمات إنتاجية . ولايقتصر الأمر على زيادة الاعتماد على البترول بشكل مباشر بل إن الاعتماد على البترول العربى بشكل غير مباشر قد بدأ يزداد بشكل يثير الانتباه . فقناة السويس هى فى نهاية الأمر ممر بحرى وثيق الصلة بتجارة النفط العربية ، وسوف تزداد أهميتها نفطيا بعد الانتهاء من مشروع خط البترول من الظهران إلى ينبع . كذلك فإن تحويلات العاملين المصريين فى الخارج هى فى الأساس دخول مرتبطة بالنفط العربى ومن ثم ترتبط به وبمستقبله . وهكذا بدأ تحول الهيكل الاقتصادى ليتقارب بشكل أكبر من هياكل الدول النفطية المعتمدة على الموارد الناضبة مما يقتضى قدرا كبيرا من التحوط أمام بعض مظاهر التحسن الاقتصادى الظاهر . ومن ناحية ثانية فقد تكاتفت اعتبارات متعلقة بتزايد دور تحويلات العاملين وبقصور الضوابط على سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى شيوع أنماط الاستهلاك المبالغ فيه والذى لايتفق مع القدرات الاقتصادية الحقيقية للدولة شأن الدول النفطية الأخرى . ولذلك فإن سياسة اقتصادية متزنة تراعى احتياجات تحويلات العاملين من ناحية وخطورة النمط الاستهلاكى من ناحية أخرى لابد وأن تدرس بكل دقة لوضع القيود على تفاقم النمط الاستهلاكى .

وبذلك فإنه يبدو أن المشكلتين الاقتصاديتين الأولى بالرعاية الآن هما من ناحية توجيه قدر أكبر من العناية إلى قضية الكفاءة فى الإدارة الاقتصادية بعد أن تحقق التغيير المطلوب فى **الاتجاه الاقتصادى** ، ومن ناحية أخرى التنبيه على خطورة غلبة **نمط الاقتصاد النفطى** على مصر سواء بضرورة التحوط من مخاطر الموارد النفطية الناضبة أو من غلبة النمط الاستهلاكى المصاحب للاقتصاديات النفطية .

ومالم تجد مصر حلولا جذرية لمشكلة عجز الموارد الاقتصادية المحلية فستظل سياستها الخارجية رهينة تثير من الجدل والخلاف أكثر مما تحقق من الاتفاق والقبول . وإن تجربة مصر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن وإذ تعكس مرونة وكفاءة فى استثمار دور مصر السياسى لتغطية عجز مواردها الاقتصادية إنما تبين فى نفس الوقت مدى الضعف الاقتصادى الذى تعانى منه والفشل فى توفير حلول حاسمة . وطالما ظل الضعف الاقتصادى ، فإن أى نجاح سياسى سيظل محدود الأثر عقيم الفائدة .

والله أعلم ،،

٢- عن المستقبل والحتمية.

- المشروع التاريخى : عناصر للحوار
- مستقبل دور الدولة فى الوطن العربى

في المشروع التاريخي: عناصر للحوار (*)
(١٩٨٦م)

أثير فى الآونة الأخيرة موضوع « الهدف القومى » أو « المشروع التاريخى » كإطار تندرج تحت لوائه مختلف مناحى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى فترة معينة ، مما يضفى على هذه الأمور وحدة واتساقا فضلا عما يوفره لها من دعم وتماسك رغم ماقد يبدو بينها من تشتت وتناثر . ولعل أشهر المتحدثين عن هذا الموضوع هو الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى يؤكد أن « المشروع التاريخى لأى وطن هو استراتيجيته العليا وعلى أساسها تتحدد كل أهداف عمله ووسائلها » .

وغالبا مايثار هذا الحديث ، أو بالأحرى حديث غياب المشروع التاريخى ، بنوع من الحنين لتلك الفترة التى عرفت فيها مصر مشروعها التاريخى ، فمصر الآن « بغير مشروع تاريخى يحدد مجرى القرار ومساره على كل المستويات وبالتالى فإن القرار المصرى مشتت فى مسالك ومسارب متشعبة تمتص جزءا من اندفاعه وبالتالى تحد من تأثيره » .

الموضوع هام وخطير ويحتاج من مفكرينا الاهتمام والمناقشة ، ليس للموافقة أو المخالفة و إنما لإبراز مختلف الجوانب و إثراء الفكرة وفتح الحوار . والموضوع يثير من

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ ابريل ١٩٨٦ بعنوان : المشروع القومى بين مسئولية الحكام ومسئولية المفكرين .

الأمور النظرية والفلسفية بقدر مايتعرض لقضايانا المعاصرة . ولذلك فإن باب الاجتهاد مطلوب .

فأما عن ضرورة **استراتيجية عليا** للدولة **تحرك** من خلالها مختلف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فأمر لا أعتقد أن أحدا يخالف فيه . وبطبيعة الأحوال فإنه من الضرورى **أن تكون الأهداف التى تتوخاها هذه الاستراتيجية أساسية ورئيسية يدور حولها حد أدنى من الاتفاق العام بل والتصميم** . وإذا كان من الممكن أن تختلف الأحزاب والتكوينات السياسية فى البرامج والسياسات فإنه من الطبيعى أن يسود فى المجتمعات المستقرة عدد محدود من التوجهات الاساسية للدولة والتى تمثل استراتيجيتها العليا . بل إن فكرة الدولة ذاتها تستمد شرعيتها من هذه الاستراتيجية . فالدولة ليست مجرد سلطة للحكم تفرض على المحكومين ، وإنما الدولة ـ فى نهاية الأمر ـ تنظيم مؤسسى لتحقيق عدد من الأهداف الأساسية والتى يرتبط ويلتف حولها الاتفاق العام . وبدون الاتفاق العام حول هذه الأمور الرئيسية فإن الدولة بمعناها الحقيق تختنى لكى تكون فى مواجهة قوى للقهر والسيطرة وليست دولة بالمعنى الصحيح . والاستراتيجية العليا وان كانت تتمتع بالضرورة بقدر عظيم من الاستقرار والدوام ، فإن ذلك ليس معناه الثبات والجمود . فالاستراتيجية تتغير مع تغير المعطيات الأساسية للموارد والمقومات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وطبيعة العلاقات الدولية السائدة وتوازن القوى . وهى أمور لاتتغير عادة بشكل فجائى وعنيف ، وإن عرفت مصر بعضا من التغير فى بعض هذه العناصر مما ساعد على قدر من البلبلة .

وتسعى الدولة إلى جانب متابعة هذه الاستراتيجية العليا ـ التى هى من صميم دورها السياسى بالمعنى الواسع ـ إلى تحقيق بعض المثل العليا . وجهود الفلاسفة شاهد على هذا البحث الدائم عن المثل العليا للمجتمعات ، كما أن

النظم السياسية قد درجت منذ وقت بعيد على تسجيل أهدافها ومثلها العليا فى وثائقها الدستورية . فالثورة الأمريكية وضعت أول إعلان حديث لحقوق الإنسان رسمت فيه صورة المجتمع الذى تسعى إليه بخلق مجتمع للحرية والسعادة وجاءت الثورة الفرنسية بإعلانها لحقوق المواطن وبما يرسم صورة مماثلة للهدف المنشود . وبالمقابل نجد أن الدول ذات النزعات المذهبية ـ دينية أو علمانية ـ تحدد أهدافها فى إنشاء مجتمعات مثالية سواء أكانت مجتمعات اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى أو إسلامية مثل إيران .

كل هذا معروف ولاجديد فيه . ولعل مايستحق المناقشة والحوار فى هذه القضية المثارة هو فكرة « المشروع التاريخى » بما يتضمنه من معنى الأحادية من ناحية والبعد التاريخى من ناحية أخرى . فالحديث عن المشروع التاريخى بدلا عن « الاستراتيجية » قد يفيد أن عناصر الاستراتيجية العليا لابد وأن يغلب عليها هدف واحد أو غالب ، فضلا عن أن إضفاء الصبغة التاريخية قد يتضمن فى أحد التفسيرات نوعا من مسايرة التاريخ والخضوع لمنطقه . وكلا الأمرين يثير قضايا ليست هينة ولا يسيرة .

وينبغى التنويه فى البداية أن أحد أهم أسباب التشكك والتساؤل حول مدى توافر المشروع التاريخى يعود بشكل عام ـ ضمنا أو صراحة ـ إلى معاهدة السلام مع إسرائيل . فلا يخفى أن الحرب مع إسرائيل كانت تشكل محورا رئيسيا فى الاستراتيجية العليا للدولة خلال فترة جاوزت الثلاثين عاما وكان لها أبعد الأثر على تشكيل الحياة السياسية وتعبئة الاقتصاد المحلى وتوجيه علاقات الدولة الخارجية . ولذلك فقد جاء توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل معبرا عن تغيير جوهرى فى استراتيجية مصر ، وإن كان مدى هذا التغيير وطبيعته لم يعط القدر الكافى من المناقشة والحوار . وجاءت الأحداث التالية لتوقيع المعاهدة وخاصة

من حيث ممارسات دولة إسرائيل مع الفلسطينيين والدول المجاورة (لبنان والعراق) لتساعد على إلقاء مزيد من الشكوك حول معنى التغيير وجدواه لدى قطاعات ليست بالصغيرة فى المجتمع .

وإذا كان من الطبيعى أن تغير الدول استراتيجيتها فى الحرب والسلام فى ضوء المتغيرات ، فكما قال ريشيليو السياسى الداهية فى عصر لويس الثالث عشر ، إن الدولة لاتعرف صداقات ولا عداوات دائمة ، وإنما فقط مصالح دائمة ، فإنه لايخفى أن طبيعة التغيير والظروف التى أحاطت به ولحقته قد ساعدت على إثارة هذه الشكوك فى كثير من النفوس .

والآن نعود إلى فكرة « المشروع » ومايفيده ضمنا من غلبة هدف سياسى أو قومى رئيسى . والحق أننا تعودنا منذ عاد الوعى السياسى للشعب وبدأت مشاركته فى الحياة العامة على غلبة **هدف سياسى واضح سواء فى نوع من** الديمقراطية أو فى طلب الاستقلال السياسى ثم القومية العربية . فإذا كان تاريخنا السياسى الحديث يرتبط بمحمد على أو بالحملة الفرنسية ، فإن المشاركة الشعبية ـ المحدودة ـ بدأت فى النصف الثانى من القرن الماضى مع المطالبات بالدستور ثم تركز العمل السياسى فى طلب الاستقلال السياسى (حركة الحزب الوطنى ثم ثورة ١٩١٩ وماتلاها من نشاط سياسى) . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ١٩٥٢ بلورت فكرة القومية العربية أهداف التحرر السياسى والاقتصادى وآمال الوحدة والاشتراكية وتحقيق الذات واستئصال الغزو الأجنبى (الاستعمار والصهيونية) . **وهكذا تميز هدف المشروع القومى الغالب بأنه هدف سياسى واضح المعالم ـ نسبيا ـ وبأنه يكاد يكون هدفا أحاديا لاتعادله أهداف أخرى فى الأهمية** . وهكذا ساعدت الأحادية والبساطة فى الاعتقاد بأن هناك هدفا قوميا وأنه فى غيبة ذلك نكون بلا أهداف قومية أو بلا مشروع تاريخى . وبطبيعة

الأحوال فإن الانتقال من السعى لتحقيق الاستقلال أو القومية إلى محاولات التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخول فى العصر والمشاركة فى الانجازات التكنولوجية فضلا عن المشاركة الأصيلة فى الاسهامات الحضارية مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية ـ كل هذا يبدو أكثر صعوبة وأكثر تعقيدا . وهذه الأمور وهى تفقد بساطتها وأحاديتها تمثل ولاشك درجة أعلى فى مستوى النضج السياسى والحضارى . ولكنها فى نفس الوقت ـ بالمقارنة بالأهداف الأولية فى الاستقلال والوحدة ـ أقل تحديدا وأكثر هلامية . وهذه مشكلة التقدم فى سلم الترقى ، فالخيارات تكون عادة محدودة وواضحة فى أدنى السلم ، وهى متعددة ومعقدة فى الدرجات الأعلى . فالاستراتيجية العليا يمكن أن تختصر فى هدف أو أهداف قليلة محددة فى ظروف الدول الأدنى تقدما بل ويمكن ترجمتها فى شعار أو شعارات قليلة يمكن أن تعبئ الجماهير فى مظاهرات وانتفاضات ، ولكن الأمر لايكون كذلك مع الانتقال من مرحلة حضارية إلى مرحلة أبعد . وغنى عن البيان أن هذا الحديث لايعنى أبدا إمكان التخلى عن ضرورة وجود استراتيجية عليا مع الانتقال من مرحلة الاستقلال السياسى إلى مرحلة البناء الاقتصادى والاجتماعى ومشاركة العصر . بل لعل الصحيح هو أن **وضع هذه الاستراتيجية العليا يصبح أكثر خطورة مع تعقد الأمور وتداخلها . وإنما المقصود هو أن فقدان الأحادية والبساطة فى الاستراتيجية هو أمر تفرضه ظروف التطور . فلم يعد من السهل اختصار أهداف الاستراتيجية العليا فى شعار واضح مثل الاستقلال السياسى أو الوحدة العربية وإنما أصبحت الأمور أكثر تعقيدا مما يتطلب فكر الصفوة إلى جانب عواطف العامة .**

على أن الجانب الأكثر صعوبة فى حديث المشروع التاريخى إنما ينصرف إلى البعد التاريخى ومايضفيه هذا الوصف ـ التاريخى ـ من ثقل وإيحاءات .

والتاريخ عباءة واسعة ليس من السهل دائما استئناسها . وسياق الحديث عن مشروع تاريخى « قد يفيد ـ ضمنا ـ أنه يعنى اختيار أهداف تتفق مع « حركة التاريخ » ولاتتعارض معها . والحديث عن « حركة التاريخ » سير فى طريق وعر ملئ بالعقبات . وإذا كان من اليسير نسبيا أن نفهم تاريخ الأحداث ونربط بينها بل ونتحدث عن مراحل تاريخية معينة ونضع علامات مؤثرة فى تطور أحداث الماضى ، فإن الأمر بالنسبة « لحركة التاريخ » أو « معنى التاريخ » و « اتجاهه » مختلف كلية ويفرض صعوبات فلسفية بالغة الدقة ، والحقيقة أن المعركة قائمة ومستمرة بين أنصار حتمية التاريخ الذين يعتقدون ان للتاريخ منطقا ومعنى يمكن اكتشافها ، وبين مخالفيهم الذين مع تسليمهم بالسببية التاريخية يرون استحالة التنبؤ باتجاه التاريخ . وينبغى التأكيد هنا بأن الخلاف بين الاتجاهين ليس خلافا على أهمية التاريخ أو ضرورة الافادة من خبرات الماضى ودروسه ، كما أنه ليس خلافا حول السببية فى ترابط الأحداث ، فالحاضر وليد الماضى ولاشك ، كما أن المستقبل يصنع فى أحداث الحاضر، كل هذه أمور لاخلاف حولها . ولكن الخلاف ينحصر فى الواقع فى مدى أهمية حرية الفرد ومساحة الاختيار . فمعارضو الحتمية التاريخية أبعد الناس تقليلا لشأن التاريخ أو لإهمال فكرة السببية ولكنهم يرون مع ذلك وفوق كل ذلك أهمية حرية الإنسان واختياره التى تفتح إمكانيات متعددة وليس طريقا واحدا . وهكذا فحركة التاريخ ليست خطا مستقيما دائما وإنما هى نقطة انطلاق لآفاق متعددة وبذلك فإننا لانكون بصدد حركة واحدة للتاريخ وإنما أمام إمكانيات متعددة . وبطبيعة الأحوال فإن هذه الآفاق ليست مجرد شطحات مستقلة عن أرض الحاضر .

وليس الغرض من هذا الحديث دعوة لتجاهل التاريخ أو التقليل من أهمية

الرؤية التاريخية ، بل لعل العكس هو الصحيح **فنحن أحوج مانكون فى اختيار توجهاتنا الأساسية إلى استلهام عبرة التاريخ وفهم ظروف الحاضر واستيعابها والتركيز على أهداف قابلة للتحقيق والإصرار عليها** . ولكن ماقصدت الإشارة إليه هو أنه **لايوجد مسار تاريخى واحد وأن حريتنا ـ وإن لم تكن كاملة فى هذه الخيارات ـ فهى أيضا ليست بالقليلة** .

ويقتضى الإنصاف أن نقرر أن طرح الفكرة تحت عنوان « المشروع » تؤكد معنى **صناعة** التاريخ وليس مجرد الخضوع لحتمية تاريخية ميكانيكية ، ففكرة المشروع تعنى خيارا ومسئولية ومن ثم الالتزام بالعمل على تحقيق **أحد** الامكانيات المتاحة .

وإذا نظرنا إلى الوراء لنستخلص عبرة التاريخ لأدركنا أن **الدور التاريخى** الذى لعبته الأحداث والنظم المختلفة لم يكن دائما وليد نوايا واضحة . بل إننا كثيرا مانجد أن دورا تاريخيا معينا قد تم القيام به رغم أنف أصحابه ، وفى معظم الأحوال فإن الأدوار التاريخية الحاسمة لم تكن وليدة مشروع صريح أو ضمنى لدى جهة أو جهات متعددة . ولعل الصحيح هو أن مانطلق عليه **الدور التاريخى لفترة أو لنظام معين هو حكم لاحق** تلقيه الأجيال التالية من المفكرين على الأحداث السابقة لاعطائها منطقا وتجانسا لم يكونا لها فى الحقيقة . فعصر النهضة أو الثورة العلمية أو الثورة الصناعية كلها مراحل تاريخية هامة تكاتفت على كل منها عديد من العناصر دون القول ببساطة إنه وجد فى كل من هذه الفترات مشروع تاريخى للنهضة أو للثورة العلمية أو للثورة الصناعية . ومع ذلك فإنه سيكون من السخف أن نتجاهل كيف تكاتفت العناصر المتناثرة والمختلفة فى القيم والمؤسسات ونظم الحكم والأفكار والفنون والتى أدت فى عصر ما إلى النهضة وفى عصر آخر إلى الثورة العلمية وفى ثالث إلى الثورة الصناعية .

وهكذا ، **فإن الدور التاريخى ليس مجرد مشروع يقوم فى ذهن الحاكمين بقدر مايعكس تضافر ظروف كثيرة لتحقيق هذه النتيجة وهى ظروف تؤثر فى الحكم وفى أساليب الإنتاج وفى القيم السائدة وفى مستوى العلم والمعرفة** . وبطبيعة الأحوال فإن دور السلطة السياسية فى التأثير فى هذه العناصر يكون عادة بالغ الأهمية ، ولكنه أبدا لم يكن دورها منفردا دون العناصر الأخرى المكملة وبوجه خاص الفكر الذى لعب دائما دورا متميزا . **ولذلك فإن مسئولية المفكرين فى خلق الظروف المناسبة لتحقيق التغيرات التاريخية لاتقل عن مسئولية الحكام** .

كذلك تنبئنا أحداث التاريخ أن أدوارا تاريخية هامة ترتبت على مشروعات ذات أهداف أخرى . فانظر مثلا إلى رسالة محمد عليه السلام ودورها التاريخى فى **توحيد أمة العرب** وإنشاء **حضارة إسلامية وعربية** . فالدور التاريخى لرسالة الإسلام فى إنشاء حضارة جديدة إنما ولد من خلال دعوة دينية إلى التوحيد الإلهى ، وفى داخل هذه الحضارة يمكن القول بأن انتقال السلطة من نظام الخلفاء الراشدين إلى بنى أمية وقد بدا وقتها صراعا على السلطة فإذا به من خلال المنظور التاريخى يعبر عن احتياج الدولة الجديدة إلى مؤسسات للحكم تتفق مع طبيعة دولة الإسلام الجديدة التى لم تعد تناسبها أشكال الحكم القبلى كما عرفتها الجزيرة العربية . وهكذا فإن الدور التاريخى الحقيقى لدولة بنى أمية هو تحويل جماعة المسلمين فى الجزيرة العربية إلى **دولة** ذات مؤسسات قادرة على مناطحة دولتى الرومان والفرس ولتولى مسئوليات الحكم فى امبراطورية جديدة واسعة الأرجاء .

وبعد ، فإن هذا الحديث لم يقصد به تأييد أو معارضة مايطرح على الساحة حاليا حول موضوع المشروع التاريخى ، وإنما هى عدة انطباعات أثارها هذا الحديث رأيت من المناسب تسطيرها على الورق . والله أعلم .

مستقبل دور الدولة فى الوطن العربى
فى ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة والمتوقعة (*)
(١٩٨٩م)

تمهيد : ملاحظات حول الدراسات المستقبلية :

تعانى دراسات المستقبل من صعوبات لاتخفى . حقا إن المستقبل يصنعه الحاضر ، كما أن الحاضر هو وليد الماضى . ولكن معرفة أى من الحاضر أو الماضى ليس بالأمر الهين أو اليسير ، فلكل منهما عناصره المتداخلة والمعقدة ـ الظاهر منها والخفى ـ وتأثيراته المتشعبة ، مما يضطر الباحث إلى الاختيار والانتقاء من بين هذه العناصر المتعددة مما يعتقد أنه أكثر أهمية أو فاعلية لإعطاء صورة عن الحاضر أو الماضى . وهكذا ، فإنه رغم أن كلا من الحاضر أو الماضى قد حدث وتحقق بالفعل ، فإن مانتحدث عنه إنما هو صورة عنه ، ولدينا العديد من هذه الصور عن هذا الحاضر أو ذاك الماضى بقدر مالدينا من باحثين أو مؤرخين . ولذلك لم يكن من الغريب أن تكون كتابة التاريخ أو بالأحرى إعادة كتابته مشروعا مستمرا ، ليس فقط من حيث اكتشاف مصادر أو وثائق جديدة تلقى أضواء مختلفة عن الماضى ، بل من حيث إعادة تفسير أحداث الماضى على ضوء نتائج الحاضر وتطوراته . فالماضى ليس مستقلا عن الحاضر . وكما أن الحاضر هو

(*) دراسة مقدمة إلى ندوة «دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بالوطن العربى» والتى عقدها المعهد العربى للتخطيط بالكويت فى الفترة من ٢٧ ـ ٢٩ مايو ١٩٨٩ .

وليد الماضى فإن الماضى هو ابن الحاضر ، فالتاريخ هو ، إلى حد بعيد ، رؤيةُ المؤرخ المعاصر لأحداث الماضى على ضوء نظرته المعاصرة . وقل نفس الشىء عن الحاضر ، فليست لنا صورة واحدة عنه ، بل تتعدد هـذه الصور بقدر ما تتعدد رؤية الباحث بحسب موقعه وتفضيلاته ومدى شمول نظرته . وليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال الاختلاف حول موضوعية الأحداث والوقائع ، فهذا الأمر يثير القليل من الجدل ، ولكن الخلاف يثور حول دلالة هذه الأحداث وارتباطاتها والصورة الاجمالية التى تترتب على تجميع هذه العناصر المتنافرة والمتناثرة لإعطائها وحدة فيما يسمى بالحاضر أو الماضى .

وإذا كان هذا هو شأن معرفة الحاضر أو الماضى فإن محاولة استكشاف المستقبل هى بالضرورة أكثر مشقة ومخاطرة . فتتوقف قدرة الباحث على استكشاف المستقبل على تجربته فى الربط بين العلاقات ، وهى تجربة مستمدة ، بالقطع ، من علاقات الماضى أو فى أحسن الأحوال من علاقات الماضى بالحاضر. وبعبارة أخرى ، فإن محاولة استشفاف المستقبل تحصر نفسها ، بدرجات متفاوتة من الخيال ، فى إطار محدود يسقط الماضى وتجربته على المستقبل . وقد اثبتت التجارب أن التطورات التاريخية كانت دائما أرحب أفقا وأكثر تنوعا من خيال الباحثين . فإذا أضفنا إلى ذلك أن تفضيلات الباحث ــ وهى ترتبط بذوقه وقيمه ــ تؤثر عادة فيما يختار أو فيما يترك ، وقد يتسرب ــ بوعى أو بدون وعى ــ ما يتمناه ليختلط بما يتوقعه . وأخيرا ، فإنه حيث يتعلق الأمر بمستقبل بعض الظواهر الاجتماعية مثل « الدولة » ، ومدى تأثرها بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ــ وهى تكاد تشمل كل شىء ــ فإن الأمر يتطلب إحاطة شاملة لجوانب ومعارف قل أن تتوافر لفرد واحد . فما يراه اقتصادى عن هذا الموضوع يختلف تماما عما يشعر به عالم فى الطبيعيات أو الأحياء أو مايراه أديب أو

فنان ، وهكذا تقيد حدود المعرفة الفنية للباحث من أفق خياله ، وتؤثر بالتالى فى النتائج التى يتوصل إليها .

ولكل ذلك فإن هذا النوع من البحث والتأمل يمتزج عادة بعناصر ذاتية أو شخصية تختلف من باحث إلى آخر سواء فى اختيار المتغيرات الأكثر أهمية أو فيما يعطى لها من دلالات . وتظل مع ذلك أهمية هذا النوع من الدراسات ، لأنه وإن لم تكن هناك حتمية فى التاريخ ــ هكذا يعتمد الباحث ــ فإننا نصنع مع ذلك المستقبل بأفعالنا الآن . فليس هناك مستقبل واحد نتيجة لظروف الحاضر والماضى ، وإنما هناك مستقبلات متعددة بقدر ما نسعى ــ بوعى أو بدون وعى ــ لتحقيق واحد منها دون غيرها من المستقبلات الممكنة . فرغم أن هناك علاقة سببية بين الأحداث ، وارتباطا بين الحاضر والماضى ، وبين المستقبل والحاضر ، إلا أن هناك وبنفس الدرجة اختيارا وحرية ، ونفس الأحداث يمكن أن يترتب عليها أمور متعددة بقدر ما تختلف ردود أفعالنا تجاهها . وينبغى التأكيد هنا على أن عنصر الاختيار لاينفى السببية ولكنه يحول دون الحتمية . فالاختيار لايعنى حرية كاملة فى تحقيق ما نريد بصرف النظر عن المقدمات ، ولكنه يعنى أن هناك دائما امكانيات متعددة لكل وضع ، وأن النتائج المتحققة إنما تترتب على الاختيار الحاصل بين هذه الامكانيات المتاحة . فالسببية من ناحية والاختيار أو الحرية من ناحية أخرى هما أساس المستقبل . فالمستقبل ليس ضربا من الحظ أو الصدفة بل هو يرتبط بالحاضر برابطة السببية . ولكن السببية ليست علاقات وحيدة وحتمية بين فعل ونتيجة ، وإنما هى بين فعل وامكانيات متعددة ، وارادة الفرد أو حرية اختياره تظهر فى تحقيق واحدة ــ دون غيرها ــ من هذه الامكانيات .

تحديد وتقسيم للموضوع :

بعد هذا الحديث عن المستقبل ودراساته ، فإن موضوع البحث يتعلق بعدة أمور لابد وأن نشير إليها من أجل تحديد نطاق الدراسة . يفترض العنوان ان تتم الدراسة حول مستقبل دور الدولة فى الوطن العربى من خلال التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها بالتالى على دور الدولة . وهكذا يبدو أن هناك ثلاث حلقات من الدراسات المستقبلية فى هذا الموضوع . وأولها هو مستقبل الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية بوجه عام . ويمثل ذلك ـ فى ذهن معدى الندوة ـ الخلفية العامة للموضوع . أما الحلقة الثانية من الدراسات المستقبلية ، فهى شكل ودور الدولة نتيجة لهذه التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية . وأخيرا ـ وهو بيت القصيد فيما يبدو ـ مستقبل دور الدولة فى الوطن العربى فى ضوء كل هذه التغيرات المستقبلية .

وفى دراسة سابقة لى تمت منذ حوالى عقدين تناولت موضوع « التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث . وجهة نظر اقتصادى »[1] . وقد تعرضت فى هذه الدراسة لما يمكن أن يعتبر التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الاساسية فى المجتمع الصناعى ، وفى دراسة مكملة عن « الأوتوميشن والاقتصاد »[2] تناولت آثار هذا التطور التكنولوجى على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وترتبط هذه الأفكار بموضوعنا من حيث اتصالها

---

(١) **مجلة عالم الفكر** ، المجلد الأول ابريل ـ يوليو ١٩٧٠ ، أعيد نشرها فى « **على أبواب عصر جديد** » ، دار الشروق ١٩٨٣ .

(٢) **مجلة عالم الفكر** ، المجلد الثانى ، يناير ـ مارس ١٩٧٣ ، أعيد نشرها فى « **على أبواب عصر جديد** » ، المرجع المشار إليه .

بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة .

وليس الغرض هنا اعادة بحث هذه الموضوعات من جديد ، رغم أنه بعد مرور مثل هذه الفترة ، لابد وأن يشعر المرء بالرغبة فى التعديل أو حتى العدول عن بعض الآراء الواردة فيها . ومع ذلك فمن الصعب القول بأن هذه الورقة تمثل معاودة أو مراجعة لما أوردته فى هذه الدراسات ـ أو كما يقال عادة ـ معاودة زيارة الموضوع . فكل هذا يتطلب أكبر مما هو متاح لهذه الورقة . ولكنى سوف أستند فى أجزاء كثيرة هنا على هذه الدراسات السابقة فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مع مايتطلبه الأمر من تعديل أو تغيير أو إضافة فى ضوء احتياجات هذه الدراسة الجديدة .

كذلك عرفت الفترة الأخيرة اهتماما خاصا بموضوع الدولة ومستقبلها فى الوطن العربى [٣] . وقد عنيت هذه الدراسات بوجه خاص بدراسة ظاهرة الدولة القطرية فى الوطن العربى ومدى استقرارها وتأصلها فى مواجهة التيار القومى العربى ، وبذلك تطرح هذه الدراسات قضية وجود الدولة القطرية ومبدئها نفسه للمناقشة . وهو أمر يختلف عن الحديث المطروح الآن عن « دور » الدولة ، وبالتالى افتراض استمرار وجود الدولة والبحث عن شكل دور هذه الدولة ومجاله .

وسوف نحاول أن نستعرض الموضوع بإلقاء الضوء على تطور دور الدولة فى

---

(٣) **مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات** . مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ٨٨ ، سعد الدين إبراهيم ، **مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى** ، ١٩٨٨ ، وانظر أيضًا المجلدات الأربعة المنشورة فى مشروع

Nation, State and Integration in the Arab World, Institute Affari Internationale, Rome, Croom Helm, 1987.

المجتمع الصناعى مشيرين بوجه خاص إلى أهم الخصائص الاقتصادية لهذا التطور ثم نعرض لما يبدو أنه أهم الاتجاهات المعاصرة للحياة الاقتصادية ومدى تأثير ذلك على فكرة الدولة . وبطبيعة الأحوال فإنه يصعب فى مثل هذه الدراسات الانتهاء بنتائج قطعية وإنما يكفى أن تطرح بعض الأسئلة وأن تثار بعض القضايا . وفى الختام نحاول أن نربط مايحدث فى وطننا العربى بهذه الاتجاهات العامة .

السلطة السياسية والدولة المعاصرة :

عرفت جميع المجتمعات أشكالا من السلطة السياسية بما وفر لها من خلال هذه السلطة نوعا من الاستخدام المنظم للقهر حماية للجماعة من الانفراط وتوفيرا للنظام والاستقرار داخلها بعيدا عن الصراعات الفئوية أو الطبقية فضلا عن الحماية من المخاطر الخارجية . وقد تطورت أشكال هذه السلطة السياسية وماتستند إليه من شرعية بما لامحل للدخول فيه هنا . وقد استندت هذه السلطة فى تطورها إلى اعتقادات دينية فى بعض الأحيان كما اعتمدت كثيرا على التفوق المادى والتفوق العسكرى لفئة أو فئات ولعبت الأسباب العرقية والقبلية أدوارًا متعددة ، وكان للعرف والتقاليد والمعتقدات أدوار مستمرة فى كل هذه التطورات .

والدولة المعاصرة هى الشكل الحديث للسلطة السياسية فى المجتمعات المعاصرة ، وتجد جذورها فى الأفكار السائدة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى أوربا مع أفول الإقطاع وبداية بزوغ الممالك الوطنية ، وجاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالى فأكدا وجودها بهذا الشكل الحديث [٤] . وتتميز

(٤) لعبت أفكار ماكيافيللى وخاصة بودان الفرنسى وهوبز الإنجليزى دورًا هامًا فى تطوير فلسفة الدولة . ورغم أن ماكيافيللى لم يتحدث كفيلسوف سياسى ، فقد رسم دور الأمير فى مباشرة السلطة باعتباره =

هذه الدولة المعاصرة عن المؤسسات السياسية السابقة بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف ، فضلا عن الاعتراف لها بحدود إقليمية تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة . فأما أهداف الدولة المعاصرة فهى أساسا حفظ الأمن والاستقرار لأبنائها ، وإقامة العدل ، وأضيف إلى ذلك فى فترات لاحقة تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية . وأما عن وسائلها فهى القهر المنظم عن طريق استخدام القوانين المستندة إلى القوة المادية لأجهزة السلطة . وأما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فإنها من ناحية تمد سلطانها داخل حدود إقليمية محددة من ناحية وتطلق لها الحرية داخل هذه الحدود ومع الاستقلال من الدول الأخرى من ناحية ثانية . وسوف نعود إلى التعرض إلى بعض هذه الاعتبارات وما ورد عليها من تغير خلال التطور .

والحديث عن الدولة المعاصرة إنما هو حديث عن ظاهرة تاريخية حديثة نسبيا ـ أوربية فى الأصل ومنها انتقلت إلى مختلف البقاع . فنقطة البداية هى أن الدولة المعاصرة ظاهرة حديثة ، ومن ثم فهى ظاهرة لم تكن كذلك دائما ، وليس من المفروض ، بالتالى ، أن تستمر على شكلها القائم إلى الأبد ، بل إننا بدأنا نلحظ تطورا ليس بالقليل فى الظاهرة نفسها خلال التاريخ الحديث . ورغم أن ظاهرة الدولة المعاصرة كانت استجابة للتطورات التى حدثت بوجه خاص فى القارة الأوربية مع تفكك الاقطاع وقيام الثورة الصناعية فإنها قد انتقلت إلى خارج هذا النطاق . وبدأت فكرة الدولة ـ الأمة والتى تأخذ بفكرة

مستقلاً عن كافة الارتباطات الدينية أو الخلقية وبذلك ساهم فى تدعيم سلطان الدولة الجديدة . أما بودان فقد كان أول من أشار إلى فكرة سيادة الدولة المطلقة والأبدية مؤكدًا بذلك سلطة الملك بالنسبة للأمراء وجاء هوبز محبذًا السلطة المطلقة للدولة على حالة الفوضى الطبيعية قبل قيام الدولة .

المواطنة ـ تفرض نفسها على العديد من المناطق الأخرى غير الأوربية بالرغم من اختلاف ظروف التطور الداخلى فى هذه المناطق عما حدث فى أوربا . وهكذا ظهر نموذج الدولة الأوربية والذى بدأ يفرض نفسه منذ نهاية القرن السادس عشر ـ كنموذج عالمى تأخذ به معظم الدول ، سواء تلك التى عرفت بوادر الثورة الصناعية فى بدايتها مثل انجلترا أو تلك التى عرفتها فى فترات لاحقة مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو حتى المستعمرات البعيدة والتى تمتعت بالاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الثانية . ولم يمنع ذلك بطبيعة الأحوال أن خضع شكل الدولة وطبيعتها لاختلافات ليست بالقليلة والتى ترجع إلى التاريخ الخاص لكل دولة وظروفها الثقافية والحضارية ،فضلا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها . فالدولة المعاصرة فى انجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية ليست قطعا هى نفس الدولة المعاصرة فى الاتحاد السوفيتى أو فى الهند أو فيتنام ، وهكذا ..

ورغم اختلاف نظم الدولة المعاصرة باختلاف الظروف ، فإنه يمكن مع ذلك ، القول بشيء من التجريد والتعميم أن هناك نموذجا نظريا يمثل الخطوط الرئيسية للدولة المعاصرة ، وتختلف الأشكال الواقعية للدول فى كثير أو قليل عن هذا النموذج النظرى أو المثالى بقدر ماتعكس الظروف المحلية وخصوصية كل مجتمع شكل الدولة فيها .

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة ، فإن هذا التعبير « الدولة » قد يقصد به أمور مختلفة . فهو فى معنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هى التنظيم السياسى للمجتمع وبالتالى يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة . ولكن التعبير فى معنى أضيق يقصد به المؤسسات الحاكمة بالمقابلة للأفراد والهيئات الخاصة ، وفى هذا

المعنى الثانى يختلط اصطلاح الدولة بتعبير « الحكومة » بالمعنى الواسع . وعندما يدور الحديث عن « دور » الدولة فإن المعنى الثانى يرد بشكل أقرب إلى الأذهان بإعتباره حديثا عن دور المؤسسات الحاكمة فى النشاط الاقتصادى . ومع ذلك فإنه من الصعب مناقشة دور الدولة دون التعرض لأهم خصائص الدولة بمعناها العام .

سيادة الدولة ومجال نشاطها :

رغم تعدد التعريفات للدولة ، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو أن الدولة تتضمن عناصر ثلاثة : شعب وإقليم وسيادة . وأهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهى تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين (الشعب والاقليم) . ففكرة السيادة تحدد علاقة الدولة المعاصرة بمواطنيها وحدود سيادتها الاقليمية وبالتالى استقلالها عن الدول الأخرى . وهكذا لاتقتصر هذه الفكرة على تحديد طبيعة الدولة داخل حدودها وإنما أيضا فى علاقات الدول ببعضها البعض .

وقد يكون من المفيد قبل أن نتناول فكرة السيادة أن نشير إلى أنها بدأت ـ فى الأصل ـ كتصور سياسى وقانونى وشارك فى تحديدها عدد من المفكرين السياسيين وعلماء القانون ، ولكنها خضعت فى التطبيق الواقعى لعديد من الاعتبارات الأخرى من اقتصادية ومذهبية وتكنولوجية . ولعل أول من أعطى فكرة السيادة معناها هو المفكر الفرنسى جان بودان (١٥٣٠ـ١٥٩٦) وخاصة فى مؤلفه Six Livres de la Republique (١٥٧٦) ، والمقصود بذلك هو أن الدولة تتمتع بالسلطة العليا والمطلقة لفرض القوانين والتزام تطبيقها على شعبها فى داخل اقليمها الوطنى ، وبالتالى تتمتع الدولة بسلطة استخدام القهر والقوة

المنظمة لفرض الطاعة لقوانينها على اقليمها ومواطنيها ، وفى نفس الوقت صيانة استقلال الوطن من التدخل الخارجي. وهكذا فإن للسيادة وجهين، داخلى وخارجى ، فى الداخل سلطان مطلق وفى الخارج استقلال كامل ، والأمران فى النهاية مرتبطان . على أن السيادة الداخلية تتمثل فى نشاط الدولة الإيجابى بوضع القوانين وفرض الالتزام بتطبيقها ، فى حين أن السيادة الخارجية تظهر بشكل سلبى فى منع تدخل الدول الأخرى فى أمورها الداخلية .

وعندما ظهرت فكرة السيادة فى أول الأمر كان النظر إليها باعتبارها مطلقة ودائمة وغير قابلة للتجزئة . ومع ذلك فإن هذه الأفكار القانونية يصعب تحقيقها فى الواقع بهذه البساطة أو الوضوح . والسيادة بهذا المعنى ترتبط بالعنصرين الآخرين للدولة ، وهما الشعب والإقليم . فسيادة الدولة محدودة بالمواطنين وبحدود الدولة الإقليمية ، وبالتالى تحدد الحدود السياسية نطاق علاقة الدولة ـ كتنظيم سياسى ـ بالدول الأخرى . فسيادة الدولة لاتباشر إلا على مواطنيها ، كما أنها محدودة بحدود الإقليم الوطنى ، وخارج هذه الحدود فلا سيادة للدولة . وهكذا تلعب فكرة الحدود السياسية دورا رئيسيا فى تحديد نطاق نشاط الدولة . ففكرة الدولة نفسها وزيادة أهميتها هو اعتراف بأهمية الحدود السياسية . فالدولة هى الحدود الإقليمية .

ومع تطور النظم الديمقراطية بدأت فكرة الشرعية تظهر وهى تتعلق بمدى قبول الأفراد لهذه السلطة أو السيادة . فلايكفى أن تقوم هذه السيادة فى الواقع ، بل لابد وأن يلحقها نوع من القبول العام أو الاتفاق العام حولها حتى تتوفر لها الشرعية. وإذا كانت فكرة السيادة تعطى الدولة السلطان المطلق داخل حدودها ، فليس معنى ذلك أن دور الدولة أو نطاق نشاطها قد امتد لكل شىء داخل حدود الدولة . فالحق أن فكرة السيادة قد ارتبطت دائما ومنذ البداية

بالقيود التى ترد على هذه السيادة وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأفراد . فبودان كان يرى أن هذه السيادة مقيدة بالقانون الطبيعى والقانون الدستورى وحقوق الملكية ، فى حين أن جون لوك يرى ان السيادة تعتبر ضرورة لحماية الأرواح والحرية وحقوق الملكية ، وفى هذه الحدود فقط تكون السيادة مشروعة ومقبولة .

وبصرف النظر عن الاعتبارات القانونية أو الفلسفية لفكرة السيادة ، فقد تضمنت سيادة الدولة المعاصرة فى المجال الاقتصادى ـ وبصرف النظر عما لحق دور الدولة من تطور فى الزمان والمكان ـ عدة أمور أساسية قل أن ثار الخلاف حولها . ولعل أهم هذه الحالات هى :

- توفير الخدمات الاساسية للمجتمع .
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى .
- نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام التعاقدات .
- فرض الضرائب .
- النقود .

أما توفير الخدمات الاساسية للمجتمع ، فإن هذا هو مبرر وجود الدولة . وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية ، حيث قامت السلطة السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ المجتمع وحمايته، وسواء تعلق ذلك بتوفير الأمن فى الداخل أو الحماية من المخاطر الخارجية . وغالبا ما جاوز ذلك مجرد حفظ الأمن الداخلى والخارجى ، واستدعى بالاضافة إلى ذلك تدخل السلطة السياسية لتوفير عدد من الخدمات الاساسية للمجتمع فى مجموعه ، مثل نظم الرى والصرف فى الدول ذات الزراعات المروية (مثال ذلك مصر ودول وادى النهرين منذ القدم) ، أو شق الطرق وحماية المواصلات الداخلية والخارجية أو رعاية العلوم والفنون .

ولعل أهم مايميز دور الدولة المعاصرة فى هذا الشأن هو اتساع مجال الخدمات الأساسية التى تقدمها الدول لمواطنيها . وقد ارتبط ذلك بالتوسع فى مفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية (٥) . فأصبحت الدولة مسئولة أيضا عن توفير مستوى معقول من التعليم الالزامى ، فضلا عن حماية مستوى التعليم العالى والجامعى ، ورعاية البحث العلمى . كذلك فإن مسئولية الدولة تتضمن رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية . وتوفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد ببعضه البعض فضلا عن ربط الاقتصاد القومى بالعالم الخارجى . وهناك مجالات أخرى متعددة مثل الإعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة .. كذلك امتدت مسئولية الدولة بشكل متزايد لتوفير مستوى معقول من النشاط الاقتصادى وضمان إمكانيات للنمو الاقتصادى . وفى نفس الوقت زادت مسئولية الدولة فى المجال الاجتماعى برعاية المتعطلين وتوفير أنواع من الضمان الاجتماعى ضد العجز والشيخوخة والمرض فضلا عن التعطل .

بالإضافة إلى الخدمات التى تقدمها الدولة مباشرة إلى مواطنيها ، فإن الدولة مسئولة أيضا عن وضع الإطار القانونى لمباشرة مختلف نواحى النشاط الاقتصادى . فإذا كانت الدولة لاتتدخل فى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، فليس معنى ذلك أنها لاتضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة . ويكون دور الدولة هنا التأكد والمراقبة والإشراف على اتباع الأفراد لهذه القواعد فى مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة . وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمى للدولة من حيث أهمية وضع قواعد ومواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة . وتتجه الدول بشكل عام إلى تنميط المواصفات اللازمة

---

(٥) R.A. Musgrave **The Theory of Public Finance.** 1959.

لمباشرة مختلف الأنشطة . وتهدف هذه الترتيبات إلى توفير الشروط المناسبة للإنتاج ، من حيث ضمان السلامة الفنية للإنتاج وحماية حقوق ومصالح المنتفعين ، وضمان أوضاع الأمن الصناعى ، وحماية البيئة .. وفى الحالات التى لاتتدخل فيها الدولة مباشرة لتنظيم أوضاع مباشرة النشاط الاقتصادى ، فإن القواعد العامة القانونية السائدة تتضمن الحدود الدنيا اللازمة لضمان المصالح الأساسية للمواطنين ، وتترك لحرية التعاقد بين الأفراد مساحة أكبر من الحرية . ويلاحظ أن أهم مايميز هذه القواعد التنظيمية للنشاط الاقتصادى هو أنها تستند إلى قواعد القانون المكتوب الصادر من السلطات الحاكمة . وفى هذا يختلف الأمر عن المجتمعات السابقة وحيث كان العرف والعادات والتقاليد هى الأساس فى تنظيم قواعد السلوك . ولذلك فإن القانون يأخذ شكلا خاصا فى الدولة المعاصرة حيث يغلب عليه شكل القانون المكتوب ، وتتراجع أهمية العرف بشكل واضح . وقد امتد هذا الاتجاه حتى بالنسبة لدول القانون العام Common Law (العرف) فى البلاد الانجلو سكسونية ، لتصير الغلبة فيها للقانون المكتوب الصادر من السلطان التشريعية .

لاتقتصر الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ووضع الاطار القانونى لمباشرة النشاط الاقتصادى ، ولكنها تضع فوق ذلك نظاما قضائيا وبوليسيا لضمان احترام القواعد الموضوعة وحماية حقوق ومصالح الأفراد . وفى هذا تظهر الدولة باعتبارها سلطة قهر. تملك ـ وحدها ـ استخدام القوة المنظمة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد التى تضعها . فالسيادة التى تملكها الدولة ـ باعتبارها السلطة النهائية لحسم الأمور ـ ليست فكرة نظرية ولكنها نظام يستند إلى القوة المادية لضمان فاعلية هذه السيادة . وإذا كانت سيادة الدولة تستند إلى القوة المادية مما يمكن الدولة من استخدامها ـ فى الأحوال التى تقتضى ذلك ـ فإن

الدولة تحتكر فى نفس الوقت هذا الحق للقهر المنظم . فالدولة وحدها تملك استخدام القوة بشكل مشروع ، أما استخدام غيرها للقوة أو القهر فإنه يعتبر عملا غير مشروع .

فالدولة المعاصرة تقوم على أساس ضرورة حل كافة المنازعات بين الأفراد والمؤسسات سلميا دون استخدام للقوة ، وأى استخدام للقوة أو العنف من غيرها يعتبر خروجا على القواعد المشروعة ، والدولة وحدها هى التى يسمح لها باستخدام هذه القوة المادية استخداما مشروعا .

إذا كانت الدولة المعاصرة تقوم بهذه الاعباء ــ توفير الخدمات الأساسية ، وضع إطار النشاط الاقتصادى ، ضمان احترام القواعد والحقوق ــ فإنها تحتاج بالضرورة إلى موارد مالية مناسبة لتمكنها من اداء هذا الدور . وقد انتهى ذلك العصر الذى كان يمكن فيه للحكام الاستيلاء على الأموال أو فرض السخرة أو استخدام العبيد فى أداء كل أو جزء من هذه الخدمات . فالدولة المعاصرة لاتستطيع أن تحصل على الموارد اللازمة ــ بشرية أو مادية ــ دون أن تتوافر لها موارد مالية كافية . وهكذا فإن فرض الضرائب يعتبر أهم مظاهر الدولة . وقد عرفت سلطة فرض الضرائب تطورا كبيرا ، نتيجة لتطور النظم الديمقراطية. كما أنها ساهمت بدورها فى هذا التطور . فرغم أن الضرائب تمثل أعباء مفروضة على الأفراد قهرا من سلطات الدولة ، فإن المبدأ المستقر فى معظم الدول هو أن الضرائب لاتفرض إلا بقانون ، وبالتالى بموافقة ممثلى الشعب فى المجالس النيابية . وقد كان هذا المطلب فى ذاته من أهم أسباب التطور الديمقراطى No taxation without representation . على أن تطور أساليب المالية العامة قد مكن الحكومات من فرض أنواع من الضرائب الضمنية فى الأحوال التى تلجأ فيها إلى تمويل عجز الميزانية بالتضخم أو بصفة عامة

الاقراض من الجهاز المصرفى . وقد أدت الضغوط الشعبية على الحكومات إلى زيادة تدخلها لأداء مزيد من الخدمات فضلا عن اتجاه الإدارة الحكومية بصفة عامة إلى التوسع فى وظائفها ، فى نفس الوقت الذى يصعب فيه فرض ضرائب جديدة ـ أدى كل ذلك إلى التجاء الحكومات إلى فرض أعباء مالية متزايدة على الأفراد بأشكال ضمنية ، مثل الاعتماد على تمويل الموازنات بالعجز . وعلى أى الأحوال فإن الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر لنفسها موارد مالية جبرا ، صراحة بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية ، أو بأشكال ضمنية عن طريق التضخم والسيطرة على النظام النقدى .

وأخيرا فإن الدولة تسيطر على النظام النقدى بما يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادى داخل الدولة من ناحية ، والتأثير فى توجيه النشاط الاقتصادى بصفة عامة من ناحية أخرى . وقد كان الاصدار النقدى ومنذ التاريخ البعيد مظهرا للسيادة . فبعد أن بدأت المبادلات النقدية تحل محل عمليات المقايضة بدأت تظهر النقود الصادرة عن الأمير أو الملك (القرن السادس قبل الميلاد فى ليديا من المدن الاغريقية)[٦] . ورغم أن ظهور النقود كان سابقا على سك النقود بمعرفة الحكومات ، فقد ارتبط انتشار النقود بظهور النقود المسكوكة ، وارتبطت النقود فى الأذهان بفكرة الدولة وسيادتها[٧] .

وقد بدأ الأمر بأن أضفى الملك أو الأمير على سك النقود اسمه ضمانا لقيمتها وجدواها ، ولكنه لم يلبث أن وجد فيها مصدرا للدخل . ولذلك فقد بدأ الأمراء باقتطاع جزء من وزن السبائك المسكوكة لحسابهم مقابل السك ،

---

(٦) The Origin of Coinage. **Cambridge Ancient History**, Vol. 4. ch. 5.

(٧) J.R.Hicks. **A Theory of Economic History**. Oxford University Press, 1969, P. 63.

وبذلك توافر لهم مصدر جديد للدخل ، وهو مايقابل التمويل بالتضخم فى عصرنا ، وذلك بإصدار كمية نقود أكبر من قيمتها الحقيقية . ومع ذلك فلا ينبغى المبالغة فى خطورة هذا الاجراء فقد تمتعت النقود المعدنية بقدر كبير من الاستقرار بالمقارنة بالعملات الحديثة(٨) .

ومع التطور أصبح إصدار العملة الوطنية أحد مظاهر السيادة الحديثة للدولة . وقد أدى وجود عملة وطنية يتم تداولها داخل حدود الدولة إلى أن أصبحت جميع المعاملات تتم عن طريقها ، وبما يعنى أن كافة عمليات الحساب الاقتصادى للوحدات الاقتصادية تتم استنادا إلى هذه الوحدة الوطنية للنقد . وهكذا تقدم الدولة المعاصرة لمواطنيها أساسا يستندون إليه فى نشاطهم الاقتصادى حيث تتم المعاملات وبالتالى المقارنة بين العائد والتكاليف بهذه الوحدة النقدية . وتؤدى سيطرة الدولة على النظام النقدى إلى التأثير فى النشاط الاقتصادى من خلال الوحدات النقدية المستخدمة فى الحساب الاقتصادى . كذلك فقد وجدت الدولة المعاصرة فى استخدام السياسات النقدية ـ وخاصة بعد ترك قاعدة الذهب ـ وسيلة فعالة للتأثير فى مستوى وتوجهات النشاط الاقتصادى ، عن طريق التغيير فى الائتمان وشروطه فضلا عن تمويل عجز الموازنات كما سبق أن أشرت .

ومن المفيد هنا أن نؤكد أن هذا الدور الذى تقوم به الدولة المعاصرة استنادا إلى حقها فى السيادة يتقيد بما تتقيد به السيادة نفسها وخاصة اقتصاره على داخل الحدود الإقليمية للدولة . فما تقدمه الدولة من خدمات أو ما تضعه من قواعد ونظم إنما يتوقف عند حدودها الإقليمية لايجاوزه ، ومن هنا تختلف

---

(٨) J.D.Gould, **The Great Debasement.** Oxford, 1969.

قواعد وظروف النشاط الاقتصادى من دولة إلى أخرى . وبالمثل فإن حق القهر الذى يمكن الدولة من فرض نظامها القضائى لحماية التعاقدات والحقوق يرتبط بإقليمها الوطنى ولا يتجاوز ذلك. ونفس الشيء بالنسبة للضرائب والنقود . وليس الأمر مرتبطا فقط بالاطار القانونى ، وإنما أيضا بالأوضاع الفعلية ، فقل أن تجاوز تأثير قواعد الدولة وإجراءاتها حدودها الإقليمية . ونفس الشيء بالنسبة لضرائبها ونظمها النقدية . فالوحدة القانونية التى تمثلها الدولة يقابلها وحدة اقتصادية ينحصر فى داخلها التأثير الاقتصادى لأفعال الدولة . ومع ذلك فسوف نرى أن هذه الأمور بدأت تتغير ، وبدأت تتضاءل أهمية الحدود الإقليمية لتصبح فى مواجهة أوضاع عالمية يتجاوز فيها التأثير الاقتصادى لأفعال الدولة حدود إقليمها الوطنى .

هذه بشكل عام أهم مجالات تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى استنادا إلى سيادتها الإقليمية . ومع ذلك فإن مدى هذا التدخل قد اختلف فى الزمان والمكان ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولة فى تقديم الخدمات الأساسية حيث اتجه هذا الدور إلى التوسع بشكل مستمر حتى بات الاعتقاد بأن ثمة قانونا عاما لزيادة دور الدولة فى تقديم الخدمات الأساسية . ومع ذلك فقد ظهر اتجاه عكسى أخيرا ينبئ بأن هذا الاتجاه ليس قاطعا على ما سنرى . وقبل أن نتناول مظاهر الاختلاف فى دور الدولة من مكان إلى آخر ، فقد يكون من الأنسب أن نتوقف لحظة عند أهم الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع الصناعى والذى قامت الدولة المعاصرة فى رحابه .

الدولة والمجتمع الصناعى :

تناولت فى دراسة سابقة موضوع خصائص المجتمع الصناعى الحديث[٩] بما لامحل معه لإعادة ترديد ما ورد فيها هنا . ومع ذلك فقد يكون من المناسب الاشارة باختصار إلى بعض ماجاء فى هذه الدراسة بالقدر الذى يساعد على إلقاء الضوء على موضوعنا ، أو بما قد يتطلبه الأمر من تغير فى بعض الآراء الواردة فى هذه الدراسة .

ولعله من المفيد أن نبدأ بما أوردناه من تحذير من أن « التاريخ مستمر لا انقطاع فيه ، وأننا نستطيع أن نجد بذور هذا «المجتمع الحديث » منذ وقت طويل . كذلك فإن مانتصور أنه « المجتمع الحديث » مازال يحمل آثارا أو بقايا كثيرة من مخلفات الماضى بدرجات متفاوتة . كذلك فإن « تسمية هذا المجتمع الحديث بالمجتمع التكنولوجى » إنما هى إشارة إلى الأهمية الكبرى التى تحتلها التكنولوجيا الحديثة وتطورها ، وأثر ذلك على طبيعة وخصائص المجتمع الصناعى الحديث . وإذا كان تاريخ الإنسان هو فى الواقع تاريخ تطور أدوات الإنتاج ، أو هو تاريخ التكنولوجيا بالمعنى الواسع ، فإن التكنولوجيا الحديثة قد أخذت طابعا جديدا تميز بوجه خاص فى سرعة التطور وخطورته واعتماده على العلم والمعرفة والبحث وليس على مجرد التجريب والخبرة »[١٠] .

وقد بدأت تلك الدراسة بالاشارة إلى أهمية **الحساب الاقتصادى** باعتباره من أهم خصائص هذا المجتمع الصناعى . « فلعل أهم مايميز المجتمع الصناعى عن المجتمعات السابقة هو التغير المستمر ، التغير فى وسائل الإنتاج ومايترتب على

---

(٩) التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث ، **على أبواب عصر جديد** ، المرجع السابق .
(١٠) المرجع السابق ص ٢٧ .

ذلك من تغير مستمر فى الأذواق وفى الكفاءة الفنية لعناصر الإنتاج .. الخ . فالمجتمعات السابقة كان يسودها نوع من الثبات والاستقرار النسبى بحيث أن العادة والروتين كانا ينظمان كل شئون الإنتاج والتوزيع . الزراعة والرى والصيد تكاد تخضع لناموس الطبيعة من حيث الدورة الزراعية ومواسم الصيد بحيث تكاد تكون مجموعة من العادات الثابتة الموروثة للقيام بهذه النشاطات . وتتأكد هذه العادات وتنتقل من جيل إلى آخر دون تغير يذكر . ويكاد يحكم الفرد فى مثل هذه الظروف مجموعة من ردود الفعل المشروطة . فلا حاجة هناك إلى التفكير المستمر لمواجهة أحداث جديدة وإنما لكل حدث طريقة مواجهته . وهى طريقة أثبتت كفاءتها خلال أجيال متعاقبة . وفى مثل هذه الظروف لانكون بحاجة إلى الحساب الاقتصادى والتخطيط والتنبؤ . فالعادات والتقاليد كفيلة بذلك . وليس الحال كذلك فى المجتمع الصناعى(١١)

وإذا كان التغيير أهم ما يميز المجتمعات الصناعية ، فإنه يرتبط بشكل رئيسى بالاستثمار وتراكم رأس المال . فالمجتمعات الصناعية هى بطبيعتها مجتمعات تقدمية بمعنى أنها تنظر إلى المستقبل بالعمل على زيادة فرصها فى المستقبل عن طريق الاستثمار . وهكذا فإن الحساب الاقتصادى يقتضى دائما المقارنة بين الحاضر والمستقبل ، الأمر الذى جعل الائتمان والتمويل بشكل عام من أهم خصائص هذا المجتمع . وليس المقصود بذلك هو أن المجتمعات السابقة كانت راكدة تماما وأنها لم تعرف التغيير ، فالحقيقة أن التغيير هو سنة الحياة . ولكن المقصود هو التأكيد على أن التغيير كان يتم فى المجتمعات السابقة ببطء شديد وبشكل تدريجى بحيث كانت قواعد العادات والتقاليد والعرف السائدة كافية

---

(١١) المرجع السابق ص ٣٠

لتنظيم العلاقات الأساسية فى المجتمع . أما مع ظهور الصناعة الحديثة ، فقد أصبح معدل التغيير سريعا ، وبالتالى تعددت الوقائع المتجددة وغير المتوقعة والتى تحتاج لمواجهتها إلى التغيير المستمر فى أساليب العمل ، وبالتالى أصبح القرار الاقتصادى وضرورة المقارنة بين التكاليف والعوائد المتوقعة من طبيعة المجتمع الصناعى الجديد . فالحساب الاقتصادى والذى كان يتم بشكل غير واع بما تفرضه حكمة السنين من خلال العادات والتقاليد ، قد أصبح قرارا واعيا خاضعا لقواعد الرشادة الاقتصادية للاختيار والتنبؤ عن الامكانيات المتاحة .

وقد ارتبط هذا التطور بتأكيد واستقرار التخصص **واقتصاد التبادل** . ويرى بعض الاقتصاديين أن التاريخ الاقتصادى كله يمكن فهمه من خلال استعراض مقتضيات التوسع فى اقتصاديات المبادلات الأمر الذى تحقق بشكل كبير فى المجتمع الصناعى الحديث (١٢) . ويهمنا هنا أن نشير إلى أن كفاءة وقدرة الأفراد والمشروعات على التخصص والتبادل تتوقفان إلى حد بعيد على مدى القدرة على القيام بالحساب الاقتصادى السليم . ومن هنا فإن توفير الشروط والأوضاع المناسبة لإجراء هذا الحساب الاقتصادى يعتبر أمرا ضروريا لتقدم المجتمعات . وينبغى لإمكان إجراء هذا الحساب الاقتصادى أن تتوافر مجموعة من الشروط الاساسية سواء من حيث توافر جو من الاستقرار فى الاطار العام للنشاط الاقتصادى، أو من حيث وجود وحدات حساب مستقرة يتم على أساسها تقدير التكاليف والعوائد ، أو من حيث استقرار العلاقات القانونية واحترام العقود والتعهدات . ولذلك فقد أصبحت قضايا استقرار النظام النقدى والقانونى من

(١٢) J.R. Hicks. op. cit

أهم محددات الحساب الاقتصادى . فالم تتوافر وحدة نقد مستقرة فإن كل حساب اقتصادى لابد وأن ينهار . فالنقود ـ وهى تمثل وحدة الحساب ـ لابد وأن تتوافر بكميات وبظروف تسهل الحساب الاقتصادى على مختلف الوحدات الاقتصادية . ويمكن أن ننظر إلى النقود باعتبارها أفضل وسيلة لنقل المعلومات عن التكاليف والعوائد السائدة فى الاقتصاد . وبقدر ما يتاح لهذه النقود من مجال للاستخدام بقدر ما يتاح لها أن تنقل معلومات عن هذا المجال . فالنقود المتداولة فى إقليم أو منطقة معينة تعطى صورة عن القيم الاقتصادية فى هذا الإقليم أو تلك المنطقة . وقل نفس الشيء عن النقود الوطنية أو الدولية فمجال استخدام النقود يحدد فى نفس الوقت أفق النشاط الاقتصادى . ويتسع هذا الأفق باتساع مجال أو نطاق استخدام النقود .

وينبغى أن تتمتع النقود حتى تقوم بهذا الدور بقدر معقول من الاستقرار فى قيمتها الشرائية حتى تصبح مقياسا للقيم وبالتالى مؤشرا عن الأوضاع الاقتصادية . ومع ظهور الدولة المعاصرة وسيطرتها على النظام النقدى الوطنى ، فقد وفرت الظروف المناسبة لإمكان إجراء الحساب الاقتصادى بقدر ما نجحت فى توفير الاستقرار النقدى ، وفى نفس الوقت فإنها نظرا لاقتصار دورها النقدى على حدودها الإقليمية فقد حددت مجال القرارات الاقتصادية بصفة عامة فى هذه الحدود أيضا . حقا لقد قامت عدة عملات بدور دولى خارج حدودها الوطنية ، كما هو الحال بالنسبة للاسترلينى خلال القرن التاسع عشر ، أو الدولار فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ولكن هذه الحالات ـ مع قاعدة الذهب ـ مثلت أحوالا خاصة ارتبطت بظروف التجارة الدولية أكثر مما تعلقت بطبيعة النشاط الاقتصادى داخل كل دولة . وسوف نشير ـ فيما بعد ـ إلى أن هذا التطور قد بلغ من الأهمية بما يمثل اتجاها متزايدا فى الفترات الأخيرة وبحيث بدأ يؤثر على النشاط

الاقتصادى المحلى فى مختلف الدول . وباستثناء هذه الأحوال الخاصة فقد ظلت الدولة حريصة على استقلالها النقدى ، وبالتالى تحديد آفاق النشاط الاقتصادى داخل حدودها . ولم يقتصر الأمر على إصدار النقود وحماية مستوى الاسعار بل ارتبط بذلك أيضا بظروف الائتمان والاستثمار وبصفة عامة الأوضاع القانونية لمباشرة النشاط الاقتصادى ، وهى أمور تسيطر عليها أجهزة الدولة المعاصرة .

والدولة وهى تسيطر على أوضاع النظام النقدى والمؤسسات المالية ، وتفرض النظام القانونى للمعاملات وتضع القواعد لحماية العقود والحقوق ، فإنها تضع فى نفس الوقت الاطار الإقليمى للقرارات الاقتصادية . فالفرد أو المشروع عندما يتخذ قرارا لحسابه الاقتصادى فإنه يرتبط بالضرورة بحجم المعلومات المتاحة له من ناحية وبالحدود التى تسمح له بإجراء هذا الحساب من مؤشرات مستقرة من ناحية أخرى ، وهى أمور كرستها الدولة المعاصرة داخل حدودها الإقليمية . وهكذا تساعد الدولة المعاصرة على أن يرتبط النشاط الاقتصادى بصفة أساسية بنطاق الإقليم الذى تمارس فيه الدولة سيادتها ، وبالتالى حققت الدولة المعاصرة الاندماج الاقتصادى داخل حدودها وزيادة تطور حجم التبادل والتخصص فى هذا الاطار . ولعلنا نلاحظ الآن تطورا جديدا للعلاقات الاقتصادية عبر الحدود .

ورغم هذا الاطار الإقليمى للنشاط الاقتصادى ، فقد أدى المجتمع الصناعى إلى التوسع فى فتح الأسواق البعيدة ، ومن ثم فقد ازدهرت التجارة الدولية بأكثر مما عرفته فى أى وقت مضى ، بل وأصبحت التجارة الخارجية الدافع الرئيسى للنمو فى الدول الصناعية . ولم يكن مستغربا أن الدول التى قادت التطور الصناعى هى نفسها الدول التى لعبت أدوارا هامة فى الصادرات

الصناعية ، وتمثل انجلترا فى القرن الماضى ، وألمانيا منذ نهاية القرن الماضى ثم اليابان فى السنوات الأخيرة أكبر مؤشر على ذلك . وسوف نرى ـ فيما بعد ـ أن نمو التجارة الخارجية وإن مثلت خروجا على فكرة الإقليمية فى نشاط الدولة قد بدأت تتجه لكى تصبح الأصل فى النشاط الاقتصادى وليس مجرد استثناء . وبالمثل فإن الاقتصاد قد بدأ يتحول من اقتصاد وطنى قائم على وجود الدولة وعلاقات تجارية بين الدول إلى نوع من الاقتصاد العالمى الأكثر اندماجا وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول . وسوف نشير إلى أن هذا التطور لن يلبث أن يترك بصماته على شكل الدولة ودورها . إذا كان الحساب الاقتصادى هو أهم مايميز المجتمع الصناعى الجديد فإن ذلك ارتبط بالتطور التكنولوجى وظهور أهمية المشروع الصناعى الكبير .

أشرنا فى دراستنا السابقة إلى أن «المشروع الصناعى» كوحدة للإنتاج قد نشأ مع نشأة النظام الرأسمالى وتطور معه . والواقع أن نشأة هذه المشروع لم تظهر فجأة وإنما نتيجة لتطور طويل من الصناعات المنزلية إلى الصناعات اليدوية ، حتى أخذ شكله الحالى . وقد أحدث هذا التطور فى وحدة الإنتاج الأساسية آثارا بعيدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة . فمن ناحية انفصل العمل عن الأسرة ، مما كان له أبعد الآثار فى طبيعة العلاقات الاجتماعية . كما أدى تركيز عدد هائل من العمال فى مكان واحد وفى ظروف متشابهة إلى نشوء الوعى الطبقى بين العمال ، كما كان له آثار أيضا على ظروف الحياة فى المدن الصناعية المكتظة بالسكان وغير ذلك كثير .

« على أن المشروع الصناعى لم يعد مظهرا من مظاهر النظام الرأسمالى وحده ، بل جاوز ذلك ليصبح وحدة الإنتاج الرئيسية فى ظل المجتمعات

الصناعية الحديثة[١٣] ، ولايستثنى من ذلك بطبيعة الأحوال المجتمعات الاشتراكية .

وقد ركزت دراستنا السابقة على أهمية **المشروعات الصناعية الكبرى** . « فأهم ما يميز التكنولوجيا الحديثة هو حاجتها إلى مشروعات كبيرة نسبيا وأحيانا كبيرة جدا ، وذلك حتى يمكن استنفاد جميع المزايا الفنية » فيبدو أن العامل الحاسم فى العصر الحديث بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبرى هو البحوث . وهذه البحوث تتطلب فى العصر الحديث إمكانيات مالية ضخمة لايمكن أن تتوافر للمشروعات الصغيرة . ولذلك يكاد يكون التقدم التكنولوجى الضخم محدودا بالصناعات التى يتركز فيها الإنتاج » . كذلك فإن «أهم مايميز البحث العلمى فى العصر الحديث ، هو أن التقدم العلمى لم يعد نتيجة عمل فرد عبقرى بقدر ما هو نتيجة لعمل مجموعة كبيرة من الباحثين فى فروع مختلفة ومتكاملة ، وبحيث يتوافر لها إمكانيات مالية ومعملية ضخمة تمكنهم من إجراء البحوث والتجارب . وهكذا نجد أن البحث هو من أهم المجالات التى تظهر فيها مزايا الإنتاج الكبير . فحيث تتوافر الإمكانيات المالية والمعملية يمكن دائما تحقيق نتائج أفضل[١٤] » . ورغم أن جوهر هذه الحجة مازال سليما ، إلا أن التجربة خلال السبعينيات والثمانينيات قد أظهرت أيضا أن عددا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان أقدر على الاستفادة من مزايا التقدم العلمى ، وأن العديد من الصناعات ذات التطبيقات العلمية قد ظهرت من خلال وحدات صغيرة تعتمد على التطبيق العلمى فى المجالات الصناعية برءوس أموال صغيرة . وظهر ذلك

---

(١٣) التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث ، المرجع السابق ص ٣٧ ـ ٣٨ .

(١٤) نفس المصدر ص ٤٠ ـ ٤٣ .

بوجه خاص فى التطبيقات العلمية فى مجال الهندسة الوراثية ، وفى التطبيقات فى مجالات صناعة الحواسب الالكترونية ، وكانت شركة آبل الأمريكية فى هذا الميدان أحد مظاهر نجاح المشروعات الصغيرة « الصغير جميل » .

وهكذا بدأ يتضح أن التطبيقات العلمية فى الصناعة قد ساعدت المشروعات الكبيرة ، كما أدت إلى نمو عدد هائل أيضا من المشروعات الصغيرة بل والفردية ، وقد انتشر فى الولايات المتحدة وأوربا فى نهاية السبعينيات مايسمى برأس المال المخاطر Venture capital بقصد تمويل هذه الأفكار الجديدة برءوس أموال صغيرة تساعدها على النجاح . فالتقدم العلمى الهائل وما ترتب عليه من توافر مراكز متعددة للمعلومات وشبكات هائلة لتوزيع هذه المعلومات قد أتاحت المجال لعدد كبير من المشروعات الصغيرة ذات الكثافة العلمية العالية Science intensive للظهور والتطور . وفى العادة فإن نجاح أحد هذه المشروعات الصغيرة يؤدى فى الغالب إلى نموها وتوسعها بسرعة أو إلى استيعابها بأحد المشروعات الكبرى لتوسيع حجم توزيعها والافادة بها . ولذلك فإنه يمكن القول بأن التقدم العلمى وإن حابى المشروعات الصناعية الكبرى ، فإنه لم يقض على المشروعات الصغيرة بل فتح لها مجالا واسعا فى نفس الوقت . وبالمثل فإن عددا غير قليل من الصناعات الكبرى بدأت تفضل استخدام العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوريد مستلزماتها الإنتاجية من السلع الوسيطة التى تنتجها وفقا لما تضعه لها من مواصفات . وهكذا أدت الصناعات الكبرى إلى نشوء حزام من الصناعات المغذية الصغيرة والمتوسطة لتوريد احتياجاتها من مكونات الإنتاج . كذلك فقد ارتبط هذا التطور الصناعى بظهور خدمات صناعية مكملة ، سواء فى مجالات الصيانة أو التطوير ، وهى عادة تعتمد على كفاءات علمية ومهنية عالية لتيسير وترشيد استخدام الأساليب الفنية الحديثة فى شكل مشروعات

ومؤسسات صغيرة أو متوسطة . ومن هنا فقد أدت الصناعة الحديثة إلى ازدهار قطاع الخدمات المكملة . ولعل فى مثال قطاع الحواسب الالكترونية (الكمبيوتر) مايؤكد ذلك ، حيث تطورت صناعة خدمات إعداد وتصميم وتطوير البرامج Software بما جاوز أهمية صناعة الأجهزة نفسها . ولذلك فإننا نعتقد أن النتيجة التى وردت فى دراستنا السابقة من حيث أهمية المشروعات الصناعية الكبرى ، وإذ لم تكن غير صحيحة ، إلا أنها تحتاج ، بالقطع ، إلى غير قليل من التحفظات ، حيث أدى التقدم العلمى فى الصناعة إلى ازدهار قطاعات غير قليلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تعمل فى محيط الصناعات الكبرى .

إذا كان أهم مايميز المجتمع الصناعى الحديث هو التقدم الفنى الكبير فى وسائل الإنتاج ، فإن هذا التقدم لم يعد فى الوقت الحاضر « نتيجة عمل فرد عبقرى أو نتيجة للصدفة بحيث أن التقدم فى نوع معين يتم بقفزات غير منظمة وإنما أصبح التقدم الفنى جزءا منظما من أجزاء العملية الإنتاجية ، ومرحلة مندمجة تماما فى مراحل الإنتاج » . « وإذا كان التقدم الفنى فى العصر الحديث قد أصبح جزءا عضويا فى الإنتاج ولم يعد عملا عفويا نتيجة للصدفة والحظ ، فإن وراءه جيشا كبيرا من الفنيين والباحثين الذين يقومون بالوصول إلى حلول جديدة للمشاكل ، ويقومون بإجراء التجارب .. الخ . هذا الجيش من الفنيين قد أصبح عضوا أساسيا فى الإنتاج لايمكن لدولة حديثة أن تستغنى عنه مما أدى إلى زيادة أهميتهم » .

وقد ترتب على الأهمية المتزايدة التى يمثلها التقدم الفنى والعلمى فى الإنتاج فى العصر الحديث « تغيير جوهرى فى شخصية مصدر القرارات الاقتصادية . فالإدارة الاقتصادية لم تعد عملا سهلا يستطيع المالك ، أى مالك ، لرأس المال أن يقوم بها ، وإنما أصبحت الإدارة عملا معقدا يقتضى فهما فنيا

متخصصا فى مجالات متشابكة ، وتقتضى اتخاذ قرارات من بين عديد من الاختيارات التى تتضمن الكثير من المتغيرات مما لايسهل القيام به . ولذلك فإنه بصرف النظر عن الملكية القانونية لأدوات الإنتاج . فإن إصدار القرار الحقيقى قد انتقل إلى أيدى **الفنيين والمديرين** المؤهلين للقيام بهذه الأعمال » . هكذا نرى أن الفنيين والمديرين قد زادوا من قبضتهم على الحياة الاقتصادية ، وسواء قاموا باتخاذ القرارات الاقتصادية بأنفسهم أم كان يقوم بها ظاهريا غيرهم ، ماداموا فى جميع الأحوال مسيطرين على جميع العناصر اللازمة لاتخاذ القرارات »[١٥] من معلومات أو بيانات أو غير ذلك .

وفى نهاية الدراسة سالفة الذكر ، وهى عن التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث خلص الكاتب إلى أنه « ليس من الممكن الحديث عن التنظيم السياسى على نحو مفصل ، فذلك أمر سيظل بالضرورة مختلفا من دولة إلى أخرى . فالاتحاد السوفيتى يقترب من المجتمع التكنولوجى الحديث ونظامه السياسى يعتمد على نظام الحزب الواحد ، فى حين أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت هذا المجتمع ونظامها السياسى يعتمد على حرية الأحزاب وشكل من أشكاله الديمقراطية النيابية . وهذا النوع من الخلافات والفردية سيظل قائما لأنه يتوقف على عدد هائل من الاعتبارات التاريخية والنفسية لكل شعب من الشعوب » . « وإذا كان علم السياسة هو العلم الذى يدرس السلطة ، فإن المجتمع التكنولوجى الحديث من شأنه أن يحدث بعض التغيرات فى أشخاص القائمين على السلطة وفى مدى هذه السلطة ، وفى نوع المشاكل التى يتعين مواجهتها . وفى هذا فقط يتم التلاقى بين الحقائق الاقتصادية فى ظهور

---

(١٥) نفس المرجع ص ٥٠ ـ ٦٠ .

المجتمع الصناعى الحديث وبين الحقائق السياسية فى كيفية مباشرة السلطة »[١٦] . ونعتقد أن هذه النتيجة تظل صحيحة عند الحديث عن دور الدولة ، فرغم ظهور اتجاه نحو تماثل المشاكل من ناحية وتقارب فى القائمين على مباشرة السلطة من ناحية أخرى ، فإن دور الدولة يخضع لاعتبارات أخرى متعددة يصعب معها القول بأن هناك دورا وحيدا للدولة يتفق مع حقائق العصر .

والآن قد يكون المناسب أن نلقى ضوءا على الاتجاهات العامة لتطور دور الدولة الحديثة وما استجد على الساحة من متغيرات اقتصادية وتكنولوجية عسى أن يساعد ذلك على تبين بعض الاتجاهات المستقبلية .

تطور دور الدولة :

خضع دور الدولة لتطور كبير ، وتغير حجم هذا الدور ومداه فى الزمان والمكان . وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية ، وفى نفس الوقت فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية والتدخلية على زيادة دور الدولة ، كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور فى عدد كبير من الدول النامية . ورغم كل هذه الاتجاهات العامة ، فمازال هذا الدور مختلفا من مكان إلى آخر بحسب ظروف كل مجتمع من حيث القيم السائدة والتراث التاريخى ، فضلا عن أننا بدأنا

---

(١٦) المرجع السابق ص ٩٤ .

نلحظ ـ بقدر من الحذر ـ اتجاها عكسيا لتحجيم دور الدولة فى بعض الدول التى يبدو أنها قد جاوزت درجة معينة من التدخل .

فالدولة لم تلبث أن اتسعت مسئولياتها إلى تقديم المزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين . فلم يعد دور الدولة قاصرا على توفير الأمن فى الداخل والخارج وضمان استقرار الاطار القانونى للنشاط الاقتصادى ، بل أصبحت الدولة مسئولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بينهم . وقد ساعد على هذا الاتجاه ارتفاع مستوى التعليم وتأكيد قيم المساواة ، ولعبت المذاهب الاشتراكية والاجتماعية دورا غير قليل فى هذه التطورات ، كما ساعدت الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية فى المجالس الشعبية على مزيد من المطالبات الاجتماعية . وهكذا بدأت الأحزاب العمالية والاشتراكية تؤثر فى سياسات الدول ، وبالتالى فى دور وحجم الدولة فى النشاط الاقتصادى . وتطور دور الدولة من مجرد حارس يحول دون الخروج عن قواعد اللعبة ، إلى مشارك فى النشاطين الاقتصادى والاجتماعى بالعمل على توفير عدد من الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين . وظهرت بالتالى أفكار عن دور دولة الرفاهية Welfare State والتى ينبغى ان تقدم المزيد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتؤمنهم ضد العديد من المخاطر « العجز والشيخوخة والمرض ... » . وقد مكن الدولة من القيام بهذا الدور المتزايد تطور مقابل فى الأدوات المالية والنقدية التى تسيطر عليها بما يوفر لها إمكانيات تعبئة الموارد المالية اللازمة لها للقيام بهذه الخدمات . فمع انتشار وتوسع اقتصاد المبادلة وتنوع المؤسسات المالية وتأكد سيطرة الدولة على النظام النقدى وأسواق المال زادت قدرة الدولة على الحصول على الموارد اللازمة لها .

كذلك لم يقتصر التوسع فى دور الدولة على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر معقول من العدالة والمساواة ، بل بدأت الدولة ـ وخاصة مع استقرار الأفكار الاقتصادية لكينز ـ تتحمل مسئوليات اقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادى ومنع البطالة فضلا عن تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادى . فقبل كينز ، كان الرأى السائد بين الاقتصاديين غير الاشتراكيين ، أن دور الدولة الاقتصادى يقتصر ـ بالاضافة إلى حفظ وحماية الأمن وتقديم الخدمات الأساسية ـ على تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق حماية قيمة النقد والتوازن المالى . وجاءت أفكار كينز فى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات لتوضح أن الاستقرار الاقتصادى وتحقيق مستوى معقول من النشاط قد يتطلبان تدخلا مباشرا من جانب الدولة فى الانفاق العام لضمان مستوى كاف من الطلب الفعال . وهكذا أصبح تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية مطلوبا من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادى والدخل القومى ، وأنه فى غياب مثل هذا التدخل قد تتعرض الاقتصاديات المتقدمة إلى أزمات بطالة حادة يدفع ثمنها ملايين العاطلين . وجاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات للتضخم والغلاء ، بحيث واجهت الدولة المسئولية العكسية للتدخل لتخفيف حدة التضخم . وبذلك توسع دور الدولة لضمان تحقيق استقرار فى مستوى النشاط الاقتصادى دون كساد أو تضخم ، وتأثرت سياسات الدول فى الانفاق العام بين توسع أو تضييق بما يناسب احتياجات الاقتصاد . ولم تلبث مسئولية الدول أن جاوزت ذلك إلى ضرورة تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادى . وهكذا لم يقتصر دور الدولة الاقتصادى على مجرد توفير الاطار العام المناسب لنشاط الأفراد ، بل أصبحت الدولة نفسها مشاركا أساسيا فى النشاط الاقتصادى حيث يتأثر مستواه بحسب

هذا الدور . ولم يقتصر هذا الأمر على الدول التى تأثرت بشكل أكبر بالتيارات السياسية العمالية أو الاشتراكية كما هو الحال فى انجلترا أو السويد أو فرنسا ، بل إن دور الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية أصبح بالغ الأهمية فى النشاط الاقتصادى من خلال النفقات العامة وبرامج التسليح وسياسات الضرائب .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال عدد كبير من المستعمرات السابقة ، فقد طرحت التنمية الاقتصادية على معظم هذه الدول حديثة الاستقلال . ومع ضعف مؤسساتها الاقتصادية الوطنية وتبعية معظمها للدول المستعمرة أو ارتباطها بها وقصور امكانيات السوق المحلى وضعف كفاءات التنظيم لدى الأفراد ، فقد كان من الواجب أن تتحمل الحكومات فى هذه الدول مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال مسئوليات جديدة فى الاستثمار والتصنيع بالاضافة إلى دورها التقليدى فى إقامة المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ، الأمر الذى جعل من الدولة فى هذه المجموعة الممارس الاقتصادى الرئيسى وأحيانا الوحيد فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى . وقد تأثرت هذه الدول بالأفكار الاقتصادية السائدة حول قصور السوق فى معظم الأحوال ، فضلا عن الانبهار بتجارب التخطيط للتصنيع فى الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى . ولذلك فقد كان الاتجاه الغالب فى هذه الدول فى الخمسينيات والستينيات هو نحو تأكيد دور الدولة فى المجال الاقتصادى بقصد الاسراع بعمليات التنمية الاقتصادية وعلاج أسباب قصور الأسواق المحلية . ولم يقتصر الأمر على الدول المتأثرة فقط بالمذاهب الاشتراكية ، بل إن معظم مؤسسات التمويل الدولى ـ البنك الدولى فى مقدمتها ـ كانت تدعو إلى ضرورة

تحمل الحكومات مسئوليات التنمية . وبطبيعة الأحوال فقد ظهر الأمر بشكل أكثر وضوحا حينما تزاوجت الاعتبارات الاقتصادية فى التنمية مع اعتناق المذاهب الاشتراكية فى بعض الدول النامية .

وإذا كان الاتجاه العام لدور الدولة هو إلى الزيادة والتوسع بشكل عام ، حتى استنبط بعض الاقتصاديين ما اعتقدوا أنه قانون عام للمالية « تزايد النفقات العامة » ـ فإن ذلك لم يمنع من اختلاف مدى تدخل الدولة من مكان إلى آخر ، وفى الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى . فقد كان التدخل بشكل أكبر فى الدول الأوربية المتأثرة بالتيارات الاشتراكية مما هو بالنسبة للولايات المتحدة الأكثر اعتناقا للمذهب الفردى وإيمانا باقتصاديات السوق . وفى داخل الدولة الأوربية اختلف الأمر من الدول الاسكندنافية وانجلترا عنه بالنسبة لألمانيا وبلجيكا وسويسرا مثلا . وقل نفس الشيء بالنسبة للدول النامية ، فرغم بروز دور الدولة فى معظم هذه الدول دون استثناء ، فهو طاغ فى عدد من الدول التى مالت إلى المذاهب الاشتراكية والجماعية كتنزانيا أوكوبا أو مالى ، وهو أقل وضوحا فى تونس أو المغرب أو ساحل العاج . وهكذا اختلف مدى التدخل بحسب العديد من الاعتبارات الخاصة بكل دولة . ومع ذلك فقد لعبت المذاهب الاقتصادية بين رأسمالية أو اشتراكية دورا حاسما فى هذا النطاق .

فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه الحاجة إلى ضرورة التدخل الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة وضرورة وضع سياسات اقتصادية إجمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، نجد أن الدول الاشتراكية قد تبنت ـ وخاصة الاتحاد السوفيتى منذ ١٩٢٩ ـ أسلوب التخطيط الاشتراكى عن طريق خطط خمسية للاقتصاد القومى فى مجموعه . وتتضمن هذه الخطط تحديدا للأهداف التى

ينبغى الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك[17] .

وغنى عن البيان أن الخطة لاتعدو أن تكون ـ فى نهاية الأمر ـ نوعا من الحساب الاقتصادى ولكنه يطبق على الاقتصاد القومى فى مجموعه على أساس مركزى . فالدول الاشتراكية وبعد تبنيها للنظام الاشتراكى والقضاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، بدأت تدير الاقتصاد القومى عن طريق هذه الخطط المركزية . وتأخذ هذه الخطط عادة شكل خطط كمية لأهداف محددة تخصص للقطاعات المختلفة وتلتزم القطاعات والمشروعات التابعة لها بتحقيق أهداف هذه الخطط . ومع الأخذ بنظام التخطيط المركزى اختلط دور الدولة بالمجتمع ، فأصبحت الدولة مسيطرة على كل شيء ، وفى نفس الوقت أصبح الجميع أعضاء فى جهاز الدولة ، واختلط الاقتصاد بالسياسة . فالقرارات الاقتصادية أصبحت ملزمة بقوة الدولة . وانتقل نظام التخطيط من الاتحاد السوفيتى إلى مختلف الدول الاشتراكية فى أوربا الشرقية وفى الصين وتأثرت به العديد من الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

وإذا كان التخطيط المركزى يبدو على عكس نظام السوق من حيث مركزية القرارات الاقتصادية وبحيث تحل قرارات السلطة المركزية محل قرارات الأفراد من المستهلكين والمنتجين ، فإن العمل يخفف من ذلك إلى حد بعيد حيث تقتصر هذه القرارات المركزية على الأهداف الكبرى أو على القطاعات الرئيسية وعلى عدد محدود من المشروعات ، وتترك لأجهزة وإدارات لامركزية مسئولية توزيع هذه الأهداف الاجمالية إلى أهداف أكثر تفصيلا . كذلك فإنه فى العادة لا تهدر السوق كلية فى هذه النظم المركزية وإنما تستمر فى القيام بدور محدود .

---

(١٧) **على أبواب عصر جديد** ، المرجع السابق ص ٣٦ .

ويمكن القول بأن التطور فى كل من نظم السوق ونظم التخطيط المركزى قد جعل من الخطة والسوق أمرين متكاملين أكثر مما هما متناقضان . فمن ناحية هناك تدخل متزايد فى الدول الرأسمالية فى النشاط الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى هناك مزيد من الحرية وفتح المجال للسوق فى الدول الاشتراكية . وهكذا يبدو التنظيم القائم فى المجتمعات الصناعية كمزيج من القرارات المركزية والقرارات اللامركزية وإن كان ذلك بدرجة متفاوتة بحسب النظام الاجتماعى السائد(١٨) .

ونخلص مما تقدم إلى أن دور الدولة لم يكن واحدا فى الدولة المعاصرة ، رغم أنه يمكن القول بأن هذا الدور قد مال إلى الاتجاه نحو التوسع بشكل عام يستوى فى ذلك الدول المتقدمة أو النامية ، والرأسمالية أو الاشتراكية . وبالتالى فقد كان هناك انطباع عام بأننا بصدد ظاهرة عامة لتوسع دور الدولة . ومع ذلك فيبدو أن ثمة اتجاهًا جديدًا بدأ يغلب على معظم الدول لوضع بعض الحدود على استمرار توسع دور الدولة ، وهو أمر نلاحظه أيضًا فى معظم الدول ، شمالها وجنوبها ، كما هو فى شرقها أو غربها .

التكنوقراط والبيروقراط :

رأينا أن المجتمع الصناعى الحديث وهو يستند إلى التقدم الفنى المستمر فى أساليب الإنتاج والتوزيع قد أدى إلى تعاظم أهمية الفنيين أو التكنوقراط . وفى نفس الوقت فإن ظهور الدولة المعاصرة وتزايد دورها فى الحياة الاقتصادية قد أديا إلى تزايد أهمية أجهزة الدولة البيروقراطية . ومن هنا جاء عنوان التكنوقراط والبيروقراط أو قل الفنى والمكتبى . وينبغى أن نلاحظ أولا أن هناك تداخلا بين

---

(١٨) المرجع السابق ص ٧٨ .

الفئتين . فغالبا مايكون الفنى مكتبيا فى نفس الوقت سواء عمل فى الأجهزة الحكومية أو فى المؤسسات العامة أو المشروعات الخاصة . كذلك فإنه كثيرا ماتعتمد البيروقراطية فى أدائها لمهامها إلى المعرفة الفنية . ورغم هذا التداخل وصعوبة الفصل بين الأمرين فى عدد غير قليل من الأحوال ، فإننا نعتقد أن التمييز بينهما لايخلو من أهمية رغم أنها قد تكون محاولة اصطناعية أحيانا .

ويمكن أن نقول بصفة عامة إن التكنوقراط يستند فى دوره الاقتصادى إلى معرفته الفنية وتتأكد سلطاته نتيجة للتخصص الفنى والمهنى والمعرفة الفنية بصفة عامة . أما البيروقراط فهو الذى يستند فى مباشرته لدوره إلى السلطة ، وخاصة سلطة الحكومة وأجهزتها . فالتكنوقراط مكانه المصنع أو المشروع ، والبيروقراط مكانه الحكومة وأجهزتها الإدارية . وهذا بطبيعة الأحوال تبسيط للأمور ، فحتى المشروعات الصناعية تعرف بيروقراطيتها رغم أنها ليست بالضرورة حكومية ، كما أن أجهزة الدولة ومؤسساتها كثيرا ما تحتاج إلى خبرات الفنيين بعيدا عن السلطة والقهر الإدارى . وتظل مع ذلك التفرقة بين الفئتين مقبولة للتمييز بين دوريهما فى المجتمع الصناعى الحديث ، وتأثير ذلك على شكل ودور الدولة المعاصرة .

وإذا كانت التطورات الحديثة للمجتمع الصناعى قد حابت هاتين الفئتين ، فإنّ تأثيرهما على شكل المجتمعات لم يكن متماثلا دائما . رغم ما بينهما من تداخل وتشابه فضلا عن التقارب فى الأذواق والمشارب . ويرجع اختلاف سلوك كل من الفئتين إلى اعتبارات عقلانية رشيدة ، وليست مجرد ميول أو انحرافات ذاتية . فكل منهما يريد أن يزيد من دوره وأهميته فى المجتمع وبالتالى من المزايا التى يمكن أن تعود عليه .

فالتكنوقراط يزداد وزنه وأهميته فى المجتمع مع زيادة التقدم الفنى فى المجتمع وبالتالى الاعتماد المتزايد على خبراته الفنية ، ومن هنا فإن هؤلاء الفنيين يطالبون

دائما بالاندفاع فى استخدام آخر التطورات الفنية للإنتاج والتوزيع ، ويفضلون الأساليب التى تعطى لعلمهم ومعرفتهم الفنية قيمة اقتصادية أكبر ، حتى لو ترتب على مثل هذه الاختيارات تحمل تكاليف أكبر على الاقتصاد وأحيانا تحمل مخاطر وأضرار أكبر على المجتمع مثل الاندفاع فى برامج التسليح أو التصنيع الثقيل أو استخدام الطاقة النووية بما يزيد من الأعباء المالية على المواطنين أو من آثار سلبية على البيئة والمجتمع .

أما البيروقراطية فإن أهميتها ووزنها فى المجتمع يزيدان مع زيادة دور الدولة فى اتخاذ القرارات ، وبالتالى تزيد سلطة البيروقراط ونفوذهم ، وكثيرا ما ينعكس ذلك على أوضاعهم الاقتصادية المباشرة . وقد قام التعارض فى كثير من الأحيان بين مايمكن أن يمثل المصلحة العامة وبين مصالح هذه البيروقراطية . وقد يبدو هذا الأمر غريبا ، حيث أن مبرر وجود البيروقراطية هو حماية المصلحة العامة . ومع ذلك فإنه متى نشأت البيروقراطية ووعت بوجودها كمؤسسات وأجهزة ، فإنها لن تلبث أن تدرك أن لها مصالح ذاتية مباشرة متمثلة فيما يمكن أن تحصل عليه من مزايا اقتصادية أو نفوذ أو غير ذلك . ويقتضى السلوك الرشيد أن تسعى هذه البيروقراطية ـ كما هو الحال بالنسبة لغيرها ـ لتحقيق مصالحها المباشرة . ولعل أخطر ما تمثله البيروقراطية بالمقارنة بغيرها من المؤسسات أو الهيئات هو أنها باعتمادها على سلطة أو سيادة الدولة تستطيع نقل أعبائها أو تكلفتها إلى المواطنين عن طريق الضرائب أو غير ذلك من الأعباء العامة . ولذلك فإن البيروقراطية وهى شديدة الحرص على مزاياها فإنها ـ عادة ـ قليلة الاحساس بما يترتب على سلوكها من أعباء وتكاليف عامة .

إذا كان لكل فعل أو سياسة عوائد وتكاليف ، فإن أهم مايميز البيروقراطية هو قدرتها على التحلل من تحمل هذه التكاليف لكى تتحملها بدلا عنها الخزانة

العامة وبالتالى المواطن العادى . ولذلك فإن سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالاسراف والتبديد ، ويظهر ذلك عادة فى عجز الموازنات العامة . وقد عبر أحد الاقتصاديين عن التفرقة بين سلوك الوحدات الخاصة ووحدات البيروقراطية بأن الأولى تخضع لقيد الموازنة الحديدى Hard — budget constraint فى حين أن الثانية لا تعرف إلا قيدا ماليا لينا Soft — budget constraint [(١٩)] .
ومع ضعف القيد المالى على البيروقراطية وإمكان الالتجاء إلى العجز بشكل مستمر ، فإن مصلحتها تكون دائما فى تعظيم دورها ونفوذها بصرف النظر عن أية تكلفة . ولذلك فإن عدم كفاءة البيروقراطية يظهر بشكل عام فى الدول المتقدمة مثلما هو فى الدول النامية . وفى جميع الأحيان تسعى البيروقراطية إلى توسيع دورها وحجمها ومزاياها دون اهتمام بما يترتب على ذلك من تكاليف أو أعباء مالية .

وينبغى الاشارة إلى علاقة البيروقراطية بالدولة ، فالبيروقراطية ليست هى الدولة أو السلطة وإنما هى أداتها وأجهزتها ، والعلاقة بين سلطة الدولة وبين الأجهزة البيروقراطية ، هى العلاقة بين رجل السياسة أو الدولة وبين الموظف العام ، أو هى بين العقل وبين أعضاء الجسم . ورغم أن رجل السياسة أو الدولة لايستطيع أن يعمل دون أجهزة وأدوات البيروقراطية ، فهى خادمة وتابعة له ، إلا أن استشراء البيروقراطية لم يلبث أن رهن الدولة وسيطر عليها بل وأفقدها الهيبة والفاعلية . فالدولة الكبيرة ليست دائما الدولة الأكثر فاعلية وتأثيرا ، بل كثيرا ما أصبحت هذه الدولة الكبيرة المترهلة وسيلة للمصالح إما للأجهزة الإدارية نفسها أو لغيرها ممن يستطيع رشوتها أو استمالتها بالمزايا والعطايا .

---

(١٩) انظر ورقة مقدمة إلى ندوة «أبو» ظبي عن التخصصية **Liberalisation and Privatisation** Alan Walters, عقدت فى ٤ ـ ٨ ابريل ١٩٨٩ .

وقد ظهرت فى الفترة الأخيرة مخاطر توسع دور الحكومة فى البيروقراطية فى معظم الدول الصناعية والنامية ، الرأسمالية والاشتراكية . ولذلك ظهرت منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات دعوات لتقييد دور الدولة فى ضوء استمرار العجز فى الموازنات العامة وظهور مدى ضعف كفاءة أجهزة البيروقراطية . وكان عدد من الاقتصاديين المحافظين على رأسهم فردمان[٢٠] قد دافع عن أهمية تقييد دور الحكومة وتزايد الاعتماد على السوق . وجاءت حكومة تاتشر فى انجلترا فأخذت بهذا الاتجاه Privatisation ولم يلبث أن تبعها ريجان فى الولايات المتحدة ، ثم هاهو جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى يدعو إلى تخفيف قبضة البيروقراطية فى بلده[٢١] ، كما بدأت حكومة شيراك ـ متابعة لتاتشر ـ فى فك التأميمات وبيع عدد من المشروعات إلى القطاع الخاص ، وعندما عاد الاشتراكيون من جديد إلى حكم فرنسا فإنهم لم يمسوا تلك الاجراءات بأى تغيير .

من العلاقات الدولية إلى الاقتصاد العالمى[٢٢] :

لعل نقطة البدء هنا هى ضرورة إدراك مايدور على الساحة العالمية سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية التطور التكنولوجى ومقتضيات الصناعة الحديثة . لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط الاقتصادى كما يعرفه الآن ، ولم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول بل إننا بدأنا فى عصر الاقتصاد العالمى . ولم يعد الاكتفاء الذاتى أمرا

---

(٢٠) Milton Friedman, Rose Friedman, **FREE to CHOOSE** Penguin Books, 1980.

(٢١) ميخائيل جورباتشوف ، البيريسترويكا ، ترجمة حمدى عبد الجواد ، دار الشروق القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٢٢) انظر نحو استراتيجية التصدير ، البنك المصرى لتنمية الصادرات ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ وما بعدها .

ممكنا ، فحتى الدول/ القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى أو البرازيل أو استراليا أصبحت تشارك فى العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد بحيث لم تعد للحدود السياسية نفس القيود على ممارسة النشاط الاقتصادى كما كان الأمر فى الماضى .

وإذا كان اضطراد النمو الاقتصادى لمختلف الدول هو أهم مايميز المجتمعات الحديثة ، فإن الملاحظة الأخرى التى لاتقل أهمية هى زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية المصاحبة لهذه الاقتصاديات المتنامية . وإذا اقتصرنا على الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نجد أن معدل نمو التجارة الخارجية تراوح فى المتوسط بين مرة ونصف وضعفى معدل نمو الاقتصاديات المحلية وهو مايعنى زيادة الترابط والاندماج فى الاقتصاد العالمى . ولعله مما يدعو إلى التأمل أن دور العلاقات الخارجية للدول لم يعد فقط مرتبطا بمدى توافر أو عدم توافر الموارد الطبيعية أو حجم السوق المحلى المناسب . فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتى تكاد تتمتع بمعظم الموارد الطبيعية وبحجم سوق داخلية كبيرة تمثل تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلى نسبة تقارب الوضع فى اليابان المعروفة بمحدودية الموارد الطبيعية المتاحة لها (حوالى ١٤ ـ ١٦٪ فى كل منهما) . وهكذا أصبحت العلاقات الدولية مظهرا من مظاهر ظهور فكرة الاقتصاد العالمى وليس مجرد علاقات اقتصادية خارجية بين الدول للبحث عن الاسواق أو توفير الموارد الطبيعية .

وقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمى بتطورات مقابلة فى الصناعة وفى التكنولوجيا المتاحة فضلا عن تطور المؤسسات والمنظمات المؤثرة فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

فالصناعة الحديثة لاتتميز فقط بإمكانياتها التكنولوجية والتسويقية العالمية ،

وإنما أيضا باتجاهها العالمى فى كافة مراحلها . فالصناعة الحديثة عالمية بطبيعتها سواء فى توجهها نحو السوق العالمى أو فى نشاطها الإنتاجى واعتمادها المتزايد على مستخدمات الإنتاج من مختلف أجزاء العالم . وهكذا تدخلت صور العلاقات الاقتصادية الدولية فى تبادل السلع والخدمات فى مختلف مراحل الإنتاج وأصبحت التجارة فى السلع نصف المصنعة والوسيطة ومكونات الإنتاج تجاوز تجارة السلع النهائية . واختفى نمط التجارة التقليدى المعروف فى القرن الماضى والذى كان يمثله إلى حد بعيد نموذج تجارة انجلترا مع مستعمراتها ، مواد خام/سلع مصنعة ، والآن نجد أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية يتناول منتجات صناعية بين الدول الصناعية فيما بينها وتحتل تجارة مكونات الإنتاج والسلع الوسيطة الجزء الأكبر من هذه التجارة . ويعكس هذا التطور انتقال مفهوم الإنتاج بشكل متزايد إلى مفهوم عالمى يجاوز فكرة الحدود السياسية ليتعامل مباشرة مع مختلف الاسواق ومراكز الإنتاج .

وغنى عن البيان أن هذا التطور لم يبلغ نهايته وأننا مازلنا فى بداية الطريق ، فمازال للحدود السياسية أهميتها ومازالت السياسات الوطنية تلعب دورا ليس بالهين ، كما أن العقبات أمام حركات السلع ورءوس الأموال ليست بالقليلة فضلا عما يظهر من آن لآخر من انتكاسات أمام هذا التطور مثل ظهور الضغوط لوضع أنواع من الحماية والقيود الجمركية أو الحصص أمام تجارة بعض أنواع السلع . ومع ذلك وبالرغم من هذه الانتفاضات والنكسات فإن اتجاه التطور يبدو واضحا وأن الاقتصاد العالمى وإن لم يكن بعد حقيقة كاملة فهو فى الأقل حقيقة كامنة تمثل مستقبل العلاقات الاقتصادية .

وقد صاحب هذا التطور فى طبيعة الصناعة الحديثة واتجاهها إلى العالمية أن ظهر دور متميز لعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة ـ مايطلق عليه عادة اسم

الشركات متعددة الجنسيات ـ والتى تتحكم فى تكنولوجيات مختلف الصناعات وتباشر سياسات واستراتيجيات صناعية عالمية تجاوز الحدود السياسية . وسيطرة هذه الوحدات على عدد من الفروع الإنتاجية الأكثر تقدما هى أحد مظاهر العصر الحديث ، بحيث أصبح من الصعب ولوج بعض هذه الصناعات دون قدر من التعاون أو التنسيق مع هذه الوحدات الإنتاجية العالمية . فالتكنولوجيا تتجه لتصبح عالمية ترتبط بعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة التى تعمل فى تعاون أو تنافس على مستوى العالم أجمع .

ولايقتصر الاتجاه إلى العالمية على هذه النواحى التكنولوجية وما ارتبط به من دور متزايد تلعبه هذه الوحدات الإنتاجية العالمية ، بل إن اتجاهات العالمية تفرض نفسها على مختلف نواحى الصناعة الحديثة سواء من حيث الاتجاه المتعاظم نحو توحيد وتنميط المواصفات العالمية أو المقاييس الفنية . ونفس الاتجاه نلاحظه فيما يتعلق باتجاهات الأذواق بحيث أننا نكاد نلمح مولد المواطن العالمى . كذلك فإن النظم القانونية للمعاملات لم تعد دائما نظما وطنية ، فقد ظهر نوع من القواعد العالمية لتنظيم العديد من المجالات فى البيوع الدولية ، الاستشارات ، العقود الدولية . كما ازداد الالتجاء إلى قواعد التحكيم الدولى فى العديد من المعاملات ، وهكذا بدأ يظهر نوع من قانون المعاملات الدولى لتنظيم العديد من الأنشطة .

وفى نفس الوقت الذى يتجه فيه العالم إلى نوع من الاقتصاد العالمى فإننا نعايش تطورات مماثلة على تطور النظام الدولى المؤسسى ، فالدولة كإطار مؤسسى للنشاطين الاقتصادى والسياسى أصبحت تتعايش مع مؤسسات ومنظمات منافسة أو مكملة . وقد أشرنا إلى الأهمية المتزايدة للدور الذى بدأت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات فى مجالات الإنتاج الصناعى وحيث تتحدد

استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يجاوز حدود الدولة السياسية ليتعامل مع معظم مناطق العالم . كذلك فإننا نجد أن التعاون الدولى بين بعض الدول الصناعية الكبرى يلعب دورا أكبر أهمية فى تحديد أوضاع الاقتصاد العالمى . فهناك إلى جانب المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، دور مجموعة الدول العشر أو مجموعة الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية ، انجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان) أو مؤتمرات القمة الاقتصادية للدول الصناعية (وتضم كندا وإيطاليا إلى جانب الدول الخمس المشار إليها) وقد أصبحت هذه التنظيمات الفوقية أكثر أهمية فى تحديد العديد من المؤثرات على الحياة الاقتصادية الدولية (تحديد أسعار العملات ، أسعار الفائدة ، ديون الدول النامية) . ولم يقتصر الأمر على هذه التنظيمات المتعددة بين بعض الدول المؤثرة بل بدأت تظهر فى نفس الوقت تنظيمات مستقلة إلى حد بعيد عن التأثير السياسى للدول مثل أسواق اليوروماركت والتى أصبحت تلعب من خلال عدد من المراكز المالية دورا مستقلا ومتعاظما فى توزيع الاستثمارات العالمية .

وهكذا نجد أننا نعيش فى عالم أكثر تداخلا فى علاقاته الاقتصادية ولم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة فى العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجرى فيه . وإذا كانت الصناعة الحديثة بطبيعتها واتجاهها تأخذ بالعالمية ، فإن الأمر لايكاد يختلف عن ذلك فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية سواء من حيث اتجاهات حركات رءوس الأموال الدولية أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف للعملات على ماسنرى .

ثورة المعلومات والاتصالات[٢٣] :

لقد كثر استخدام لفظ « الثورة » لكل تغيير أو تعديل ، ليس فقط فى حياتنا السياسية بل فى كافة مجالات اهتمامنا حتى كاد اللفظ يفقد معناه ومدلوله . فإلى جانب ما تعلنه الصحف يوميا عن « ثورات » لاتكاد تتوقف فى كل بقعة من بقاع العالم ، إذا بالدعاية والإعلان تتحدثان عن « الثورة » عند تسويق أى منتج جديد للتجميل أو للدعاية عن ذوق جديد للأزياء . وكذلك الحال فى العلوم والصناعة . فكل بحث أو اختراع هو « ثورة » وكل تغيير فى التصميم أو التنظيم هو « ثورة » .

ومع ذلك فإننا عندما نتحدث عن « ثورة المعلومات » إنما نقصد شيئا أكثر من كل ذلك . نشير إلى تغيير وانقطاع كيفى فى التكنولوجيا وفى الآفاق المتاحة . فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالى عشرة آلاف سنة فى وادى النيل أو وادى مابين النهرين ثورة وانقطاع كامل بين نمط الحياة السابقة واللاحقة . وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين فى الجزر البريطانية ثم فى أوربا انقطاعا آخر غير فى نمط الحياة وأساليب الإنتاج[٢٤] . فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعا وتغييرا فى نمط الحياة والتكنولوجيا ، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات . فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال هذا القرن ، فيبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كليا منذ نهاية الستينيات

---

(٢٣) انظر لنا ، من النظام الاقتصادى الدولى الحديد إلى نظام المعلومات الدولى الجديد فى ، **على أبواب عصر جديد** ، المرجع المشار إليه ص ٢٢٤ وما بعدها .

(٢٤) Carlo Cipolla, **The Economic History of World Population**, Pelican Books, London 1962, p.18.

وبداية السبعينيات . أما قبل ذلك وبالرغم من سرعة التغيير فإنه لايبدو أن العالم قد عرف شيئا مختلفا عما كان موجودا ومعروفا من قبل . حقا لقد تحقق أكثر من كل شيء ، ولكن هذا تغيير كمي لانوعي . فالتقدم الذى حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات والذى يمثل بكل المعايير فترة من أسرع فترات التاريخ تطورا وازدهارا ، إلا أنه يعبر عن حلقة متصلة ولايعكس أى انقطاع أو انفصال فى شكل التطور .

ففى خلال الربع قرن التالى للحرب العالمية الثانية لم تنشأ صناعة كبيرة جديدة لم تكن كذلك بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم تستخدم تكنولوجيات غير معروفة قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل[٢٥] . فالقطاع الذى حقق أكبر معدل للنمو خلال الخمسين سنة الأولى للقرن العشرين كان القطاع الزراعى . وهو فى كل هذا يستخدم أفكارا وتكنولوجيات معروفة منذ بداية القرن على الأقل . وإذا كانت صناعة الصلب تمثل خلال تلك الفترة محرك النمو ، فإن معظم التكنولوجيات المستخدمة فى هذه الصناعة فى منتصف هذا القرن كانت معروفة بالفعل قبل قرن من الزمان . ورغم التطورات فمازالت القطاعات الأكثر أهمية فى الاقتصاد فى منتصف القرن العشرين ــ سواء من حيث مساهمتها فى الناتج القومى او استيعابها للعمالة ــ مازالت هى نفس الصناعات المعروفة فى أول هذا القرن وتستخدم فنونًا وأساليب إنتاجية معروفة بشكل عام منذ ذلك الوقت . وربما الاستثناء الوحيد يتعلق بصناعة البلاستيك[٢٦] والبتروكيمياويات .

ولم يعد الأمر كذلك منذ نهاية الستينيات وبوجه خاص مع الثمانينيات .

---

(٢٥) Peter F. Drucker, **The Age of Discontinuity**, Heinemann, London 1969.

(٢٦) Ibd.

فنحن نعاصر الآن تغييرا نوعيا فى الصناعة والتكنولوجيات المستخدمة . فلم يعد الأمر متعلقا بإنتاج « أكبر » أو « أكثر » ولكنه أصبح يشير إلى شيء «آخر» إلى أمر « مختلف » . فالاستمرار القديم بدأ ينقطع وبدأنا ندخل مرحلة جديدة تماما ، مما حدا بالبعض إلى اطلاق اسم « عصر الانقطاع » على هذه الفترة[٢٧] . وهى فترة تتميز بغلبة المعلومات والاتصالات . ورغم أن وجود الجماعة الإنسانية لايتصور دور « تنسيق » لنشاطهم مما يفترض تبادل المعلومات ، إلا أن غلبة المعلومات والاتصالات على المجتمع الحديث قد بلغت درجة تبرر اطلاق ثورة المعلومات على هذا المجتمع الحديث . فالآلة الجديدة لم تعد تحل محل قوة الإنسان وعضلاته بل أصبحت على العكس تقوم بدور عقله وذكائه . وكما أدى احلال الآلة محل عضلات الإنسان إلى مضاعفة قوة الإنسان ، فإن دخول الآلة فى مجال الحساب وترشيد القرار سوف يؤدى إلى مضاعفة ذكائه .

وكما تجرى المقابلة كثيرا فى الفلسفة والأخلاق بين الروح والمادة ، فإننا نستطيع أن نجد مقابلة أخرى فى عالم التكنولوجيا والإنتاج تساعد على إلقاء بعض الاضواء ، وهى المقابلة بين الطاقة والمعلومات (بين العضلات والعقل) أوكما جاء فى عنوان أحد الكتاب « بين الاداةوالكلمة »[٢٨] . وعندما نتحدث هنا عن الطاقة فإننا نشير إلى المادة بكل صورها ، فالطاقة لا تعدو أن تكون إحدى صور أو حالات المادة كما علمنا اينشتاين .

وفى كل صور الإنتاج نجد أن هناك تكاتفا بين الطاقة (بما فيها المادة)

---

(٢٧) Op. cit.

(٢٨) Jacques Attali, **La Parole et l'Outil**, Press Universitaire de France, Paris, 1975.

والمعلومات . فالصورة الاساسية للإنتاج هى تحويل لبعض أشكال المادة إلى أشكال جديدة أكثر نفعا لحاجات الإنسان . كذلك قد يأخذ الإنتاج نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر أكثر فائدة . وفى هذا كله نحن بصدد المادة سواء فيما يتعلق بالمواد المستخدمة والمحولة من شكل إلى آخر أو بالطاقة اللازمة لإجراء هذا التحويل والنقل . ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك « معلومات » فالإنتاج يتطلب معرفة بخصائص المادة ، وهذه المعلومات ، وهو يتطلب تصميما وتصورا للآلة ومراحل الإنتاج ، وهذه معلومات . وفضلا عن كل ذلك فإن عملية الإنتاج ذاتها تتضمن إصدار قرارات متعددة والتنسيق بين مختلف عمليات الإنتاج والاشراف على النتائج ومراقبتها وعلاج الخلل وهو مايتضمن سلسلة من القرارات والأوامر وتوجيهها لغرض محدد . وهذا كله معلومات : الأذواق ، الأسعار الأخرى ، التطورات التكنولوجية وهكذا . ولذلك فإن عملية الإنتاج تتضمن بطبيعتها دائما عنصرى الطاقة (المادة) والمعلومات . ولافرق فى هذا بين صور الإنتاج القديم وصور الإنتاج الحديث .

ولعل الخلاف الأساسى بين المراحل المختلفة إنما هو فى تحديد مركز الصدارة والأهمية . فالجديد هو فى بروز أهمية المعلومات فى صور الإنتاج الحديث وتراجع أهمية الطاقة بعض الشيء . فقديما كانت الغلبة للطاقة وكانت المعلومات تابعة لاحتياجات تحويل المادة . والحديث هو أننا بدأنا ندخل عصر معالجة المعلومات ذاتها وبحيث تتدخل الطاقة بالقدر اللازم لهذه المعالجة .

ويقابل هذا التطور فى الانتقال من التركيز على المادة إلى التركيز على المعلومات تطور مقابل فى نوع الآلات ووظائفها . فالآلة هى فى نهاية الأمر محاولة من الإنسان فى محاكاة الطبيعة . وإذا كان الإنسان قد خلق « على

صورة الله » فقد أحب أن يقلده فى عملية الخلق[٢٩] . وهى هنا إنتاج آلات تؤدى بعض الوظائف الصناعية المقابلة للوظائف الطبيعية . وقد اتجهت الآلية فى أول الأمر إلى تقليد قوى الطبيعة العضلية ، فالآلة تمثل قوة أكبر وسرعة أكثر . وفى المرحلة التالية اتجهت الآلية إلى تقليد قوى الذكاء . فالآلة لم تعد تقوم بالأعمال الميكانيكية فقط وإنما بالعمليات الذهنية أيضا . وهذا ما يتطلب ليس فقط حفظ المعلومات ونقلها وتوزيعها وترتيبها بل أيضا معالجتها باستخراج بعض النتائج وحل العديد من المشاكل باستخدام هذه المعلومات . وقد ارتبط هذا التطور بما حدث فى ميادين الالكترونيات من ناحية وعلم بحوث العمليات والبرمجة ونظرية القرارات والأحصاء .. من ناحية أخرى . ومن المهم أن نؤكد هنا أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى هذه الصناعات الجديدة تتميز بأنها فى ذاتها قليلة الاستخدام للطاقة . فحجم الطاقة اللازم لآلات التكنولوجيا القديمة اللازمة لإعادة تشكيل المادة كان كبيرا ، بعكس حجم الطاقة اللازمة لحفظ ومعالجة المعلومات . وفى هذا الصدد فقد كان تطور تكنولوجيات المواد الصلبة والالكترونيات حاسما .

ومن أهم هذه التطورات هنا التلاقى بين تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية من ناحية والاتصالات من ناحية أخرى نتيجة للتطبيقات المتزايدة للسيليكون . وقد استخدمت التكنولوجيات الالكترونية فى عمليات التحويل Switching والإرسال Transmission . وقد تقدمت هذه التكنولوجيات مع ظهور الخيوط البصرية Optical fibres [٣٠] وغيرها وبشكل عام . فإن

(٢٩) Henri Bartoli, **Economi et Creation Collective,** Economica, Paris 1977, pp. 16 et ss.

(٣٠) Communications, **Financial Times Survey,** April 27, 1981.

صناعة أو تكنولوجيا المعلومات Information Technology تقوم على تضافر ثلاثة ميادين صناعية وهى : الالكترونيات Micro-electronics والاتصالات Communications والحاسبات الالكترونية Computers .

ولعل أهم ماترتب على هذه الثورة الجديدة فى المعلومات والاتصالات هو ما نتج عن ذلك من تقارب واندماج بين مختلف أجزاء العالم ، حتى بات البعض يتحدث عن « القرية العالمية » Global Village . فإذا كان ثمة اتجاه فى تاريخ البشرية ـ ورغم صعوبة استخلاص قوانين تاريخية ـ فهو أن التاريخ البشرى فى تطوره قد اتجه إلى تحقيق أمرين بدرجات متفاوتة ، هناك من ناحية مزيد من سيطرة الإنسان على الطبيعة وتلاؤمه معها ، وهناك من ناحية أخرى مزيد من اتجاه الوحدة فى العالم والتقارب بين مختلف أجزاء المعمورة (٣١) . وليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال اختفاء التمييز والاختلافات الاقليمية بين مختلف أجزاء المعمورة ، ولكن معناه أن هذه تمثل بقايا ونتاج التاريخ والماضى ، أكثر مما تعبر عن حاجات المستقبل . وبطبيعة الأحوال فإن الاتجاه العام نحو التماثل نتيجة للتطور التكنولوجى والتقارب بين مختلف المناطق بفعل المعلومات والاتصالات لايحول دون أن تسمح نفس هذه الثورة فى التكنولوجيا والمعلومات بمزيد من التنوع والتفرد . فالتطورات التكنولوجية وهى تساعد على التقريب بين أجزاء المعمورة تؤدى بالتالى نحو إزالة أو تخفيف عناصر الاختلاف الراجعة إلى فترات الانعزال النسبى ، ولكنها بما توفره من قدرات أكبر تسمح من ناحية أخرى بمزيد من التنوع والتفرد نتيجة لزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالى القدرة على تنويع الأذواق . فالعالم

---

(٣١) J.M. Roberts, **The Triumph of the West,** British Broadcasting Cor, 1985, p 37.

إذ يتقارب وتزول الحواجز بين أجزائه نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية يتجه نحو التماثل ، ولكنه أيضا وبفعل هذه الثورة يتمكن من حلق أشكال جديدة من التنوع والتفرد ، ولكنها أشكال للتنوع ناجمة عن هذه الثورة الإنتاجية وليست راجعة إلى فترات الانعزال السابقة .

الثـورة المـاليـة :

لم يقتصر التغيير فى العلاقات الدولية على التغيير العينى فى ظروف الإنتاج وأساليب ووسائل المواصلات والاتصالات وتغلغل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج ، بل إن التغيير قد شمل أيضا العلاقات المالية وأدواتها . وقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ الاقتصادى قد تشكل إلى حد بعيد نتيجة للتوسع فى التخصص وما ارتبط به من ظهور الادوات المالية . ولعل أخطر وأهم هذه الأدوات المالية هى النقود . ويرى بعض المؤرخين أن اكتشاف النقود هو أخطر الاكتشافات الإنسانية ـ بعد النار والكتابة ـ تأثيرا فى تطور المجتمعات . فتطور ونمو المبادلات لم يكونا ممكنين دون النقود والتى تقدم باعتبارها وسيطا فى المبادلات ومقياسا للقيم وأفضل وسيلة لنقل المعلومات عن الاقتصاد القومى بشكل موجز واقتصادى . ولم تلبث النقود باعتبارها مؤشرا عن القيم فى الاقتصاد أن أصبحت وسيلة الادخار ـ باعتبارها مخزنا للقيم . وهكذا لم تساعد النقود فقط على التبادل والتخصص وإنما ساهمت أيضا فى تشجيع الأدخار وبالتالى تراكم رأس المال . وقد ساعد تطور شكل النقود نفسها إلى زيادة كفاءتها الاقتصادية سواء من حيث سهولة تداولها ، أو من حيث نطاق التعامل فيها وبالتالى توسيع حجم المعلومات التى تقدمها عن السوق . على أن النقود ـ وهى أهم الأدوات المالية ـ لاتكفى لتطوير المبادلات وتحقيق النمو

الاقتصادى ولذلك وجب أن يصاحبها عدد من الأدوات المالية الأخرى من أسهم وسندات وأذونات وأوراق تجارية وحقوق اختيار. ومن هنا ظهرت أهمية الثروة المالية Financial assets بالمقابلة بالثروة العينية Real assets . فالثروة العينية هى الموارد العينية أو الحقيقية التى تسهم فى إشباع الحاجات الإنسانية ، أما الثروة المالية فهى حقوق أو مطالبات على هذه الثروة العينية. وإذا كانت الثروة المالية ليست مستقلة عن الثروة العينية ، بل هى مجرد انعكاس لها ومطالبات عليها ، إلا أن وجود هذه الثروة المالية ـ من أدوات مالية ـ قد ساعد على حسن استخدام الثروة العينية وانتقالها. فلولا ظهور الأسهم مثلا لما أمكن تكوين الشركات الكبرى وتجميع رءوس الأموال الكافية لها. ولذلك فإن ظهور مثل هذه الأدوات المالية كان حاسما فى تطور المجتمعات الحديثة. وقل مثل ذلك بالنسبة لمعظم الأدوات المالية الأخرى التى تطورت وتنوعت بما يتفق مع ظروف المتعاملين من مدخرين أو مستثمرين ، بائعين أو مشترين ، وهكذا. كذلك ساعد تطور هذه الأدوات المالية ـ وما ارتبط بها من ظهور المؤسسات المالية الوسيطة ـ على تقليل المخاطر بتوزيعها على أعداد كبيرة وبالتالى زيادة فرص الادخار والاستثمار. وهكذا أدى تطور الأصول المالية إلى دعم وتطوير الاقتصاد العينى ، وبالمقابل سهل استخدام نتائج التقدم التكنولوجى فى هذه المجالات على زيادة كفاءة هذه الأدوات المالية وانتشار استخدامها على أوسع نطاق. وكل هذه الأمور معروفة ولامحل للتأكيد عليها ، ولكن الجديد هو أن العالم يعرف تطورا هائلا فى الأسواق النقدية والمالية بما يجعلها عالمية التوجه Globalisation of Financial Markets ، وهو مايحتاج إلى بعض التعليق.

ولنبدأ بالنقود باعتبارها أهم الأصول المالية. لعل الملاحظة الأولى هى أن

النقود لم تعد أمرا وطنيا بحتا بل إنها أصبحت تتأثر وكثيرا ماتتوقف على مايحدث خارج الحدود . فمن ناحية المؤسسات التى تصدر النقود ، لم يعد الأمر واضحا وسهلا كما كان فى الماضى . فالنقود لم تعد فقط تصدر عن البنك المركزى والبنوك التجارية ، بل بدأت تظهر أشكال أخرى للمديونية تشارك النقود وظائفها مثل بطاقات المديونية Credit cards التى تصدرها المؤسسات التجارية والسياحية . كما أن تعريف النقود بدأ يتسع ليشمل عناصر جديدة للمديونية من مؤسسات الادخار والتمويل . ولذلك لم يكن غريبا أن نجد أن الدول المختلفة تعرف كميات النقود وفقا لتقسيمات متعددة ، فهناك مايسمى M1, M2, M3, M4 وهكذا . وهى تختلف باختلاف الدول مما يعنى أن ظاهرة النقود لم تعد بالبساطة التى كانت عليها عندما كانت أشياء مادية من معدن أو حتى من ورق . أما مع تطور النقود الالكترونية ونقود البلاستيك فإن الأمور تعقدت بشكل كبير. كذلك فإن العديد من هذه المديونيات لم تعد تحت سيطرة الدولة . فحتى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت ترى فى قيام ظاهرة الدولارات الأوربية أو الآسيوية Euro, Asian — Dollars مايمثل كتلة نقدية متداولة فى العالم دون أن يكون لها عليها سيطرة كاملة . وبالمثل فقد كان أحد أسباب عدول بعض الدول ـ مثل ألمانيا وسويسرا ـ عن نظام سعر الصرف الثابت أنها وجدت أن حجم النقود المتداولة داخل حدودها لايتوقف على إرادة السلطات المحلية بقدر مايتوقف على نتيجة معاملتها مع الخارجى ـ فائضا أو عجزا ـ ولذلك اضطرت إلى الأخذ بنظم التعويم حتى تستعيد استقلالها النقدى . وأخيرا فإنه لاجدال فى أن زيادة حجم التبادل الدولى قد جعل مسألة النقد مرتبطة باعتبارات دولية ، فالدولار يلعب دورا أساسيا ليس فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن فى معظم الدول الغربية واليابان وعدد

غير قليل من بقية دول العالم . وبالمقابل فإن تحديد سعر الدولار ـ يتأثر بدوره بما يحدث للفائضين اليابانى والألمانى . وفى نفس الوقت بدأت تظهر ترتيبات نقدية بين الدول سواء فى النظام النقدى الأوربى EMS' أو فى ظهور حقوق السحب الخاصة SDR أو الوحدة الأوروبية ECU . وبالتالى يمكن القول بأن النظام النقدى قد انفصل بعض الشيء عن علاقته الوطنية لكل دولة ليصبح له وجود وحياة مستقلة تتأثر بما يحدث فى مجموع العلاقات الدولية ، وليس فقط بما يحدث فى دولة واحدة . وليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال أن تأثير الدول متساو فى هذا الشأن ، بل إن لبعضها تأثيرا أوضح وللبعض الآخر تأثير أقل ، لكن ندر أن أصبحت النقود مسألة وطنية بحتة .

وإذا تركنا النقود إلى بقية الأدوات المالية نجد تطورا أكثر وضوحا يتمثل فى تحرر هذه الأدوات من القيد الإقليمى لتصبح عالمية . فعديد من السندات تصدر فى أسواق اليوروماركت بما يمكن الشركات العالمية وبعض الدول من التمويل خارج أسواقها الوطنية ، وبالمثل فقد عمد الكثير من الدول إلى تحرير أسواقها المالية Big Bang وبحيث أصبحت الأسهم تتداول فى معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود . فأسهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تتداول فى بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة . وبالتالى أصبح المدخر يواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته ، كما أن الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر فى السوق المحلى من مدخرات . وساعد على كل ذلك تطور أساليب الاتصال بين المراكز المالية العالمية . وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية تتوفر لها حياتها الخاصة التى تتمرد على الحدود السياسية وتجاوزها . وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزى تحركه هذه الأصول المالية التى تنتقل من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى فى لحظات دون

أن تدركها عين أو تعوقها سلطة . وهكذا أدت الثورة المالية فى أدوات وأساليب التمويل إلى تجاوز الحدود السياسية للدول ، وقيدت بالتالى من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية فى مواجهة هذه الثروات المالية الهائمة .

النظام الدولى المعاصر :

ليس من السهل تحديد خصائص النظام الدولى المعاصر نظرا لما يشوب الأوضاع الدولية من تغيير مستمر . فالنظام الدولى لما بعد الحرب العالمية ، وقد اقتسمته زعامة الدولتين العظميين ـ الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والاتحاد السوفيتى من جانب آخر ، مع الاعتراف بوضع خاص للدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن ـ هذا النظام لم يلبث أن لحقه العديد من التغيرات . فإعادة إعمار أوربا واليابان وعودتهما إلى مكان الصدارة فى الحياة الاقتصادية ، ثم ظهور دول العالم الثالث وخاصة مع موجة الاستقلال السياسى فى الستينيات ـ كل هذا غير من شكل وأوضاع النظام الدولى . وفى نفس الوقت فقد أدت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التى سبق الإشارة إليها ومع ما لحق أوضاع النظامين النقدى والمالى الدوليين ـ أدى كل ذلك إلى أن أصبحت فكرة الاستقلال أو السيادة المطلقة أثرا من الماضى ، وأصبحت أشكال التعاون والاعتماد المتبادل interdependence هى الأقرب إلى وصف أوضاع العالم . وبطبيعة الأحوال ، فإن الحديث عن القيود الفعلية أو القانونية على سيادة الدولة المطلقة ليست متماثلة فى كل الدول ، فبعض الدول تتمتع بحرية حركة أوسع من باقى الدول .

ولكن ماينبغى الاشارة إليه هو أن هناك عددا من القضايا ارتفعت فى سلم الاهتمامات العالمية ، ولم تعد قضايا وطنية بحتة ، بل أصبحت تستأثر بقدر أكبر

من الاهتمام العالمى بحيث أصبحت أقرب إلى القضايا الدولية أو العالمية . ومنذ صدور ميثاق الأمم المتحدة دخلت مسألة الأمن والسلام العالميين فى نطاق القضايا الدولية ، على أن الأمر جاوز ما يهدد الأمن والسلام إلى مايهدد الرفاهية أو تعكير جو العلاقات الدولية ، فقد أضيفت إلى المسائل الدولية قائمة طويلة من الاهتمامات الجديدة . من ذلك مثلا قضايا الأسلحة النووية ومجال استخدامها وحجم إنتاجها وتوزيعها . وقل مثل ذلك على العديد من المسائل الفنية الأخرى مثل قانون البحار أو استخدام الفضاء ، أو قضايا البيئة العالمية [الأوزون مثلا] ، فضلا عن الارهاب الدولى وحرب المخدرات . كذلك فإن قضية احترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير بدأت تفرض نفسها بشكل متزايد على قائمة الاهتمامات العالمية أو الدولية . وبالمثل فإن استقرار أوضاع النظام النقدى العالمى لم تعد قاصرة على وضع إطار لنظم الصرف العالمية فقط ـ كما حدث فى اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ ـ بل أصبح الأمر أقرب مايكون إلى الإدارة العالمية لكثير من أوضاع النقد العالمى عن طريق الدور الذى يقوم به صندوق النقد الدولى وبدرجة أقل البنك الدولى . وفى الفترات الأخيرة أصبح لاجتماعات القمة الاقتصادية للدول الصناعية تأثير واضح ومباشر على أوضاع النقد والمال العالميين . وفى الفترة الأخيرة بدأت مشكلة ديون العالم الثالث تعامل كإحدى المشاكل العالمية الإجمالية ، وليست فقط باعتبارها مظهرا من مظاهر العلاقات الثنائية للدول . ولذلك فإنه يمكن القول بأن الظاهرة الأولى للنظام الدولى المعاصر هى تزايد أهمية العلاقات عبر الدول ـ سواء أخذت شكلا مؤسسيا مثل صندوق النقد الدولى ، أو اجتماعات القمة الاقتصادية للدول الصناعية ، أو اتفاقات الدولتين العظميين ، أو لم تأخذ مثل هذا الشكل المؤسسى كما هو الحال فى تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات أو أسواق اليوروماركت أو تأثير الصحافة والإعلام العالمى . والوجه الآخر لتزايد

هذه الأهمية هو انحسار أو تناقض دور الدولة الوطنية فى العديد من هده المجالات . فالدولة الوطنية لم تعد مسئولة تماما عن كل مايدور فى إقليمها وبدأت تفلت من سيطرتها العديد من الأمور والتى خضعت للعديد من المؤثرات الخارجية على النحو الذى أشرنا إليه . وهنا نؤكد من جديد اختلاف الدول من حيث مدى مايرد على سيادتها من قيود أو حدود ، فهى كثيرة ومتعددة فى معظم الدول ، وهى أقل فى حالة الدول الأكثر تقدما والأقوى اقتصاديا وعسكريا . ويظل مع ذلك الاتجاه العام صحيحًا وهو تآكل جزء من قيمة الحدود السياسية للدولة باعتبارها حدودا لسيادتها المطلقة .

ومع تزايد أهمية المؤثرات الخارجية ، فقد اتجه عدد من الدول إلي الأخذ بنوع من التجمعات الاقتصادية وخلق كيانات اقتصادية كبيرة ، وهو أمر تتجه إليه أوربا (أوربا ١٩٩٢) ، وهو أيضا ماعبر عنه اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة وكندا . ويذهب عدد من الدول النامية إلى مثل هذا الاتجاه .

ورغم تزايد دور المؤثرات الخارجية ، فإن الدولة الوطنية لم تصبح أقل قدرة أو أدنى سيطرة . فالحقيقة أن الدولة المعاصرة تمتلك من أدوات السيطرة مالم يتوافر للسلطة السياسية فى الماضى . فالدولة المعاصرة تمتلك أدوات وأجهزة مالية ومادية ومعنوية تجعلها أكثر فاعلية وتأثيرا على حياة أبنائها فى الحاضر عما كانت عليه الدولة فى أى وقت مضى. فما تملكه الدولة من وسائل المواصلات والاتصالات يجعلها قادرة على التحرك السريع والتدخل فى كل مكان وبسرعة وفاعلية هائلة . كذلك فإن ماتوافر للدولة الحديثة من إمكانيات لتعبئة الأموال يمكنها ــ عادة ــ من الحصول على أفضل الآلات والأجهزة والقوى البشرية لتنفيذ رغباتها . كذلك فإن ما توافر للدول حاليا من قدرة للتأثير على الإعلام ووسائله والتعليم يمكنها من تشكيل مواطنيها بشكل لم يتح فى الماضى لأى

حاكم . وهكذا فإننا نجد أن تعاظم التأثير الخارجي وما يورده من قيود على سلطان الدولة فى الداخل لم يؤد دائما إلى ضعف الدولة التى أصبحت تسيطر بدورها على إمكانيات هائلة ـ فنية ومالية ـ لمباشرة سلطتها على إقليمها . ويمكن القول بأن فاعلية الدولة قد زادت بشكل عام وإن كان مجال نشاطها قد أصابه بعض التأثير ووردت عليه العديد من القيود نتيجة لأهمية وخطورة المؤثرات الخارجية .

ويثير الحديث عن دور الدولة الداخلى فى ظل هذه القيود الخارجية أمرين ، أولهما عن مدى هذا الدور واتساعه ، والثانى عن حقوق الأفراد ومشاركتهم فى تسيير أمور الحكم . وفيما يتعلق بالأمر الأول ، فقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا المدى يختلف من دولة إلى أخرى فى الزمان والمكان بحسب الظروف والأوضاع الخاصة لكل منها . ومع ذلك فقد كان هناك اتجاه عام لتزايد هذا الدور . ويبدو أن الأمور قد تغيرت فى هذا الصدد . فالحديث عن تقييد دور الدولة وخاصة بعد التوسع البيروقراطى الشديد وما صاحبه من عدم كفاءة ، قد ساعد على نمو اتجاه جديد لتقييد دور الدولة والعمل من جديد على إحياء دور أكبر للسوق والمؤشرات الاقتصادية . وقد تأكد هذا الاتجاه الجديد مع ما أظهرته التجارب فى الدول الاشتراكية ـ خاصة الاتحاد السوفيتى والصين ـ من شكوك حول إمكانيات الإدارة المركزية .

وأما فيما يتعلق بحقوق الأفراد ، فيبدو أن هناك تزايدا فى الاتجاه نحو احترام حقوق الإنسان وتوفير قدر أكبر له من المشاركة فى الحياة السياسية . وقد ساعد اندماج نظام المعلومات العالمى على وضع مزيد من الضغوط لتحقيق هذا الغرض . ومع ذلك فإنه ينبغى الاعتراف فى نفس الوقت بأن الدولة الحديثة فى عدد غير قليل من الدول النامية ـ وقد أفادت من مكتسبات العصر فى التكنولوجيا وفى أساليب المواصلات والاتصالات

والسيطرة على أجهزة الاعلام ـ قد توفرت لها أسباب للقمع والسيطرة وإجهاض حقوق الفرد بما لم يكن ممكنا فى ظل المجتمعات السابقة . ففى تلك المجتمعات السابقة قام توازن استند إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية من ناحية والأساليب الفنية من ناحية أخرى وبما وضع حدودا على قدرة الحاكم على القمع . وهنا جاءت الدولة الحديثة وقد وفرت لبعض الفئات من الأدوات الفنية المعاصرة للقمع مع بقاء العلاقات الاجتماعية القديمة ، وبما أزال التوازن القديم وحابى نظما مستبدة ما كان يمكن أن تستمر لولا هذه الامكانيات الفنية الحديثة الموجودة تحت تصرفها .

وماذا عن الوطن العربى :

يتأثر الوطن العربى ، بالضرورة ، بالاتجاهات العامة لتطور النظام الدولى فى ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتعددة . ويقع الوطن العربى فى منطقة حساسة من العالم سواء من حيث تلاقى قارات ثلاث أو التقابل بين حضارات وثقافات رئيسية أو من حيث مايتضمنه من موارد طبيعية وخاصة الطاقة وما ارتبط بها من أموال . ولذلك فإن تأثر الوطن العربى بالتغيرات الدولية هو أمر محتوم . ومع ذلك فإن للوطن العربى خصائصه وخصوصياته التى قد تفرض نفسها ، وخاصة من حيث انتمائه إلى ثقافة وقومية أساسية . ومع الاعتراف بصعوبة تحديد مسار واحد للتاريخ ، فقد انتهت دراسة حديثة عن مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى [٣١] ، إلى تصور ثلاثة مشاهد رئيسية محتملة للمستقبل العربى ، يعبر فيها المشهد الأول عن استمرار الأوضاع الحالية ،

---

(٣١) سعد الدين إبراهيم ، **مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى** ، المرجع السابق ص ٣٤٤ وما بعدها .

فى حين يشير المشهد الثانى إلى صور أكثر تقدما من التعاون والتنسيق ، ويفترض المشهد الثالث إمكان الوصول إلى الوحدة العربية. ورغم أن البحث عن وجود الدولة العربية ليس مجال هذه الدراسة ، وإنما فقط البحث فى مدى دور هذه الدولة ، فإن الحديث عن دور هذه الدولة لابد وأن يتأثر بشكل الدولة ، هل هى الدولة القطرية المجزأة والمشتتة ، أم تلك الدول التى يقوم بينها أنواع من التناسق والتعاون المنظم ، أم هى فى النهاية الدولة العربية القومية . وقد سبق الإشارة إلى أنه ليس من السهل اعطاء اجابة وحيدة على مثل هذه التساؤلات .

ويبدو أن تطور المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ينبئ ـ رغم العديد من التراجعات والاحباطات ـ بأنها تتجه إلى مزيد من النضج والواقعية بما يفتح الأمل لمزيد من الرشادة فى سلوك هذه الدول .

فإذا كان عقد الخمسينيات قد ارتبط بجهود الاستقلال ومحاولات التحرر الوطنى والمطالبة بالتغيير الاجتماعى من ناحية والتطلع القومى للوحدة العربية من ناحية أخرى ، فإن لحظات باندونج وحرب السويس والوحدة المصرية السورية فى الجمهورية العربية المتحدة كانت أهم مايميز هذا العقد ويعبر عن آماله وتطلعاته وإنجازاته . وجاء عقد الستينيات وبدأت الجهود للتنمية والتصنيع والتغيير الاجتماعى مع ماترتب على ذلك من استقطاب المجموعات العربية فى محاور متنافسة ومتطاحنة . وقد انعكست هذه الأحداث فى الاجراءات الاشتراكية والتأميمات فى مجموعة من الدول (مصر ، الجزائر ، سوريا ، العراق)، وظهور تجمعات أخرى مضادة، وانقسام الدول العربية بين دول تقدمية وأخرى رجعية . وجاءت هزيمة ١٩٦٧ كارثة على الجميع . ومع ١٩٧٣ ظهر عقد السبعينيات بداية بحرب أكتوبر ثم بثورة النفط ، وبحيث أصبح هذا العقد هو عقد الأموال النفطية من ناحية ومحاولات التغيير

الاقتصادى فيما سمى بالتصحيح أو الانفتاح ، وبدأت مظاهر السوق وعناصر القطاع الخاص فى البزوغ رغم استمرار هيمنة الدولة والأجهزة الإدارية . وقد ساعدت وفرة الأموال فى الدول النفطية على زيادة وزنها المالى ونفوذها السياسى العربى ، وأطلت بمؤسساتها المالية على مراكز المال فى العالم . وفى نفس الوقت أدت هذه الوفرة فى منطقة الخليج وتعدد الفرص إلى اجتذاب أعداد غفيرة من العمالة العربية وغير العربية للمساهمة فى فورتها الانشائية . وارتبط بهذه الهجرة للعمالة تدفقات مقابلة من تحويلات العاملين إلى ذويهم ، كما بدأت صناديق التنمية العربية والقطرية فى تمويل العديد من المشروعات وخاصة فى مجالات البنية الأساسية فى دول العجز ، وفى نفس الوقت صاحب ذلك حجم معقول من الاستثمارات الخاصة . وهكذا أدت ثورة النفط إلى حجم من العلاقات الاقتصادية العربية بما لم تحققه التجارة فى السابق أو اللاحق .

وكما تميز عقد السبعينيات بثورة النفط وأمواله فإنه لم يخل من تجاوزات هنا وهنالك لم تلبث أن ظهرت فى الثمانينيات مثل أزمة سوق المناخ فى الكويت ، فضلا عما لحق سوق النفط نفسها من تراجع وما أصاب العديد من الاستثمارات المالية العربية من صعوبات فى عدد غير قليل من الدول . وهكذا جاء عقد الثمانينيات كنوع من الردة بالنسبة للسبعينيات . فانخفضت أسعار النفط منذ بداية ١٩٨٣ ، وكانت حرب الخليج قد بدأت قبل ذلك بسنوات وبدأت بوادر الكساد تلوح فى الأفق .

ويلخص التقرير الاقتصادى العربى الموحد[٣٢] الوضع «اتسم نمط النمو

(٣٢) **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، تحرير صندوق النقد العربى ، ١٩٨٧ ص ٢٩ .

الاقتصادى لبلدان الوطن العربى منذ عام ١٩٨٢ بالتباطؤ الشديد ، وسجل عدد كبير من الدول تراجعا فى معدلات النمو فى السنوات الأخيرة ، فقد حققت ١١ دولة انخفاضا فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى عام ١٩٨٥ مقابل ٦ دول فى مطلع الثمانينيات ، ومن المقرر أن يرتفع هذا العدد إلى ١٤ دولة فى عام ١٩٨٦ .. كما أنه من المتوقع ان يستمر الانخفاض فى معدل نمو الناتج الحقيقى فى البلدان العربية فى عام ١٩٨٧ » .

ورغم أن الاقتصاديات العربية من أكثر الاقتصاديات انكشافا على العالم الخارجى ، إذ تصل نسبة تجارتها الخارجية إلى ناتجها المحلى الاجمالى مايقرب من ٧٠٪ ، فإن التجارة العربية البينية لم تزل محدودة وقد بلغت فى عام ١٩٨٥ حوالى ٧.٤٪ .

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط فقد تقلص نصيب الدول العربية من الصادرات العالمية من ١٢,٥٪ فى ١٩٨٠ إلى ٦,٢٪ فى ١٩٨٥ [٣٣] . وتتركز العلاقات التجارية العربية الخارجية مع الدول الصناعية المتقدمة حيث تستوعب أسواق هذه الدول حوالى ثلثى صادرات الدول العربية خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ . كما أن ثلثى واردات الدول العربية تأتى من هذه الأسواق . وقد انخفضت أهمية المجموعة الأوربية كسوق للصادرات العربية من حيث القيمة والأهمية النسبية ، من حوالى ٨٩ مليار دولار فى ١٩٨٠ إلى ٣٩ مليارا فى ١٩٨٥ .

وغم ما انطوى عليه عقد الثمانينيات لعدد غير قليل من البلدان العربية من ردة وتراجع فى العديد من المؤشرات الاقتصادية ، إلا أنه يمكن القول بأنه

---

(٣٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤

كان فى مجموعه عقد الدروس المستفادة نتيجة لحقبة طويلة من التجارب . فالحديث عن الاصلاح الاقتصادى قد أصبح الآن شاغلا رئيسيا لمعظم الدول العربية بعيدا عن الانفعالات المذهبية (الأزمة المذهبية) . وقد توفر لمعظم الدول العربية من التجربة مع نظم مالت إلى الاشتراكية والتدخل ، وأخرى فتحت الباب على مصراعيه ، ما يسمح الآن بتقدير المواقف بشكل أكثر هدوءا . كذلك فإن معظم هذه الدول وقد طبقت برامج إنمائية وصناعية ، وواجهت العديد من المشاكل فى إدارتها ، اكتشفت أن التنمية عملية معقدة وليست مجرد مصانع تبنى ، ولكنها سلسلة طويلة من المؤسسات والنظم ، وأن قدرا من الواقعية مطلوب ، ونجاح برامج التصنيع ليس بطموحها بقدر ماهى بفاعليتها . وهكذا فإن أزمة التنمية قد أدت إلى قدر من التواضع والواقعية . وفى نفس الوقت فإن العلاقة بين مجموعات دول الفائض ودول العجز قد أصبحت الآن أكثر نضجا . فقد جاءت ثورة النفط وأمواله فقسمت العالم العربى إلى أغنياء بالنفط وفقراء دونه . ورغم ما تم من مشروعات مشتركة وما قدم من إعانات ، فقد وقر فى أذهان الأغنياء ــ وقد فتحت أمامهم كافة أبواب المراكز المالية ــ أن دول العجز بمؤسساتها الحكومية وببيروقراطيتها المتسلطة ليست قادرة على استيعاب أموال النفط فى الوقت الذى استطاعت فيه عناصر الصفوة من دولهم من استيعاب أسرار أسواق المال وبما يؤهلهم للانضمام إلى نادى الأغنياء فى الشمال . وبالمقابل فقد أصاب العديد من دول العجز شعور بالقنوط وخيبة الأمل ، حيث انصرف عنهم أقرباؤهم من الوارثين الجدد إلى حيث الأضواء فى العالم الغربى نتيجة لقلة الخبرة وربما ضحالة الثقافة . وجاءت الثمانينيات فأكدت أن مشاكل الاستثمار والتوظيف فى الدول المتقدمة لاتقل خطورة عن مشاكلها فى الدول النامية ، وأن

الاستقرار السياسى لأموال المستثمرين ليس مطلقا (تجميد استثمارات إيران ۱۹۷۸) كما أن الأسواق المالية ليست دائما مرآة لقراءة الغيب (انهيار بورصة نيويورك أكتوبر ۱۹۸۷) فضلا عن انه تبين أن النجوم الصاعدة من المصرفيين والماليين العرب لم يملكوا تماما ناصية الفن المالى والاستثمارى (صعوبات وإفلاسات العديد من المؤسسات المالية العربية فى الخارج) ، الأمر الذى أكدته من قبل تجارب محلية (أزمة سوق المناخ فى الكويت) . وعلى الجانب الآخر فقد اكتشف العديد من المسئولين فى دول العجز مدى التقدم الذى حققته دول الفائض فى مؤسساتها وبنيتها الأساسية فى فترة زمنية محدودة وعلى العكس إلى أى حد تخلفت هى فى الكثير من مؤسساتها الوطنية . وبعبارة أخرى فإن الاختلال الذى نشأ فى أثر ثورة النفط بين دول العجز ودول الفائض فى السبعينيات قد تم استيعابه وتطويعه بشكل كبير فى الثمانينيات بعد أن أفضت الردة والتراجع فى الأوضاع الاقتصادية العامة إلى شىء غير قليل من التواضع والواقعية فى تقدير الأمور .

وأخيرا فإنه لايمكن الانتهاء من عقد الثمانينيات دون الإشارة إلى ظهور بوادر السلام فى المنطقة وما يمكن أن تؤدى إليه من تغيرات فى منطلقات التنمية والاستقرار . فالمنطقة العربية وقد عرفت الحروب أو الاستعداد لها لما يزيد على ثلاثة عقود ، بدأت تواجه احتمالات للسلام اليقظ . فهناك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ولكن هناك أيضا بدء التحرك للحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من الأطراف بعد قبولها قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن . وبالمثل فإن حرب الخليج التى بدأت فى بداية الثمانينيات قد توقفت معاركها وهناك أمل فى الوصول إلى تسوية سلمية . وإذا كانت بعض البؤر لاتزال مشتعلة كما هو الحال فى لبنان أو جنوب السودان ، فلاشك أن الانتهاء من

التسويات الكبرى سوف يترك أثره عليها . ومن الطبيعى أن تحقيق السلام فى نهاية الثمانينيات لابد وأن يفتح الباب أمام الوطن العربى فى التسعينيات لأوضاع جديدة .

والآن ماذا عن دور هذه الدولة العربية ؟ ربما يكون الأقرب إلى الاحتمال هو استمرار وتعزيز وجود الدولة القطرية مع زيادة أشكال التعاون والتنسيق العربى . ولعل قيام التجمعات الإقليمية من مجلس التعاون الخليجى إلى مجلس التعاون العربى إلى التجمع المغاربى مايؤكد هذا المعنى . ويطرح هذا التصور عدة قضايا عن مستقبل دور الدولة العربية . فهناك أولا التساؤل عن علاقة الدولة القطرية العربية فى مواجهة باقى الوطن العربى ، وهناك ثانيا علاقة هذه الدول العربية بالعالم الخارجى ، وأخيرا عن علاقة الدولة بمواطنيها .

فأما عن علاقات الدول العربية ببعضها البعض فإنها لابد وأن تتأثر بتاريخها وتراثها القديم والحديث . ورغم كل مايثار حول شرعية الدولة العربية القطرية أو الأمة العربية ، فإنه لاجدال فى أن علاقات الدول العربية ببعضها البعض تشوبها الكثير من العلاقات الخاصة والتى تقيد حرية كل دولة على حدة خضوعا لما يمكن أن يطلق عليه النظام العربى الإقليمى . فليست كل دولة عربية حرة تماما فيما تفعله أو لاتفعله ، فإن هناك أمورا عربية تفرض على معظم الدول العربية . وقد كانت المشكلة الفلسطينية أهم هذه الأمور ، ولكن هناك مجالات أخرى تتطلب حدا أدنى من الالتزام العربى فى مجالات الأمن والاستثمار وانتقالات العمل . وقد عرفت الفترة الأخيرة انتقالات هائلة للعمالة بين الدول العربية بما خلق اتصالا مباشرا بين الشعوب لم يتوفر فى فترات سابقة . ولذلك فإنه من الطبيعى أن تنشأ مجموعة من القواعد التى لابد وأن تفرض نفسها على مجموع الدول العربية ، وهى مايمكن أن يمثل نظاما عربيا

إقليميا يزيد من ترابط هذه المجموعة فى نفس الوقت الذى يقيد فيه من حرية كل دولة على حدة للانفراد بسياسة مستقلة تماما عن بقية المجموعة . وهناك داخل هذا النظام العربى الإقليمى تجمعات تمثل درجات أعلى من الترابط كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الخليج ومنطقة المغرب العربى .

أما فيما يتعلق بعلاقة الدولة العربية بالعالم الخارجى ، فإنه من الطبيعى أن يتأثر ذلك بالاتجاه العام ـ الذى سبق أن رصدناه ـ والذى يتضمن زيادة درجة الترابط والاعتماد والتبادل ، وبالتالى يقيد من حرية الدولة الوطنية فى عدد غير قليل من قراراتها . وترتبط المنطقة العربية اقتصاديا بالعالم الخارجى بشكل كبير فمازال النفط ـ ولسنوات طويلة قادمة ـ هو أساس الطاقة المستخدمة ، وبالتالى ترتبط المنطقة اقتصاديا بالعالم الخارجى . وفى نفس الوقت فإن الأموال النفطية تتأثر بشكل مباشر بما يحدث فى الأسواق المالية والنقدية ، كما أن دول العجز عليها أن تراعى فى سياساتها الاقتصادية المناخ العالمى للتوظيف إذا رغبت فى استقطاب نسبة من هذه الاستثمارات العربية إلى أراضيها ، بل إن عليها أن تجارى المزايا العالمية إذا أرادت أن تحتفظ بمدخراتها الوطنية فضلا عن تحويلات العاملين لها .

وأخيرا فإنه فيما يتعلق بدور الدولة العربية تجاه مواطنيها سواء من حيث مدى تدخل الدولة فى الشئون العامة أو من حيث مدى الحرية التى يتمتع بها هؤلاء المواطنون ، فإنه من الصعب إطلاق حكم عام . فقد سبق أن رأينا أن مقتضيات العصر وإن حابت تحرير الأفراد واحترام حقوق الإنسان ، إلا أن أجهزة الدولة الحديثة قد ساعدت على مزيد من القهر والاستبداد فى عدد غير قليل من الدول النامية وحيث تختل العلاقة بين الأجهزة المادية للدولة الحديثة من ناحية وبين العلاقات الاجتماعية المؤسسية المتخلفة من ناحية أخرى . وفيما

يتعلق بحجم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، فإنه يبدو ـ رغم صعوبة التنبؤ ـ بأن الاتجاه العام يسير فى اتجاه محاباة القطاع الخاص بالنظر إلى الدور الرئيسى الذى تلعبه أموال النفط واستثماراته فى المنطقة العربية . ومع ذلك فإنه لايمكن التقليل أبدا من دور البيروقراطية والتى بدأ دورها فى البروز حتى فى دول لم تكن لها مثل هذه التقاليد البيروقراطية مثل معظم دول الخليج العربى .

٣-الدولة والادارة الاقتصادية.

- العقد الاجتماعى وضرورة التغيير
- الدولة ومجتمع الموظفين

العقد الاجتماعي وضرورة التغيير في مصر(*)
(١٩٨٥م)

مقـــدمـة :

عندما تحدث كل من هوبز ولوك وجاك روسو عن العقد الاجتماعي الذى يربط الحاكم بالمحكومين فإنهم كانوا يتعرضون لطبيعة السلطة وحدود العلاقة بين الحاكم والمحكومين . ورغم أنه لم يثر فى ذهن أى منهم أن هذا العقد كان يمثل واقعة تاريخية حقيقية ، فإنهم كانوا يقصدون أنه فى كل مرحلة تاريخية هناك اتفاق عام ضمنى عن طبيعة هذه العلاقة وحدودها .

وإذ كانت قضية التنمية الاقتصادية لم تكن من قضايا الحكم والنظم السياسية فى أوقات هوبز ولوك وروسو ، فإنها على العكس قد أصبحت فى الوقت الحاضر صلب قضية الحكم ومبرر الشرعية السياسية للحاكم وخاصة فى دولنا النامية .

ومصر وهى تواجه فى الربع الأخير من القرن العشرين أخطر تحديات التنمية فإنها تطرح فى نفس الوقت العقد الاجتماعى وعلاقة الحاكم بالمحكومين وأثر كل ذلك على جهود التنمية .

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ .

وفى العصر الحديث ومنذ تولى أبناء مصر مسئولية الحكم ، فقد عرفت مصر تطورات هامة كثير منها إيجابى وكثير منها أيضا سلبى. ومع ذلك وبالرغم من كل ماتحقق من إيجابيات فقد بلغت الجوانب السلبية حدا يقتضى إعادة النظر والعمل على إحداث **تغيير أساسى فى المجتمع المصرى** .

ومع الاعتراف بخطورة استمرار الوضع القائم ، فلا ينبغى أن ننسى أن هذا الوضع يمثل **مصالح لعديد من الفئات ومزايا لكثير من القطاعات** . ومن ثم فإن أى تغيير لابد وأن يقاوم من أصحاب هذه المزايا والمصالح . ولذلك فإن أى تغيير لايتوقع أن يحدث أثره مالم يكن بجرعة قوية ومتكاملة من الاجراءات المستمرة وإلا ذهب هباء مثل العديد من الصرخات السابقة .

١ ـ تشابك المشكلة :

هناك اتفاق عام على أن المشكلة متشابكة وتتداخل فيها عوامل متعددة وهى نتيجة تفاعل عوامل كثيرة متداخلة ومترابطة . ومع ذلك فإن الاعتراف بوجود هذا الترابط والتشابك فى المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية ، لايعنى تبديد الجهود على جهة عريضة من المسببات . **ذلك أن هناك دائمًا مع التشابك والتداعى نوعًا من التحكم والتبعية بين المؤثرات بمعنى أن بعض العوامل تؤثر بدرجة أكبر فى المجموع من بقية العوامل**

٢ ـ أولوية التغيير فى السلوكيات والقيم :

مع الاعتراف بأن تدهور الأوضاع يرجع إلى اعتبارات متعددة يرجع بعضها إلى جانب الموارد والتكنولوجيا المتاحة ، والبعض إلى اعتبارات متعلقة

بالإطار التنظيمى (القوانين ولوائح ونظم الإنتاج والملكية والتوزيع ..) فضلا عن التطورات الدولية والإقليمية (أسعار النفط ، الحروب العربية/ الإسرائيلية ، النظام الاقتصادى العالمى ..) فقد تكون نقطة البدء هى محاولة إحداث تعبيرات إيجابية فى سلوك **الأفراد والجماعات** من خلال تغيير فى القيم السائدة . مبصرف النظر عما يعلن أو يقال فإن القيم السائدة كما يعبر عنها السلوك الفعلى للأفراد والجماعات (يستوى ذلك فى إطار النشاط الخاص أو العام) تعكس ظواهر سلبية خطيرة . هناك تدهور فى أخلاقيات العمل (فقد احترام العمل فى ذاته ، الالتزام بإتقان العمل والأمانة فى التنفيذ ، ارتباط العائد بالعمل ..) وفى النظرة إلى العلم والتكنولوجيا (تزايد الاهتمام بالقديم الموروث ، عدم التعمق فى الفهم العلمى ، اكتفاء بسرد وترديد القوانين العملية ، غلبة النزعة الغيبية والتشكيك فى قيمة العلم ، معارضة العلم بالأديان والتقاليد ..) وفى البعد عن التجديد والابتكار (الخوف من المغامرة بالجديد ، القسوة فى الحكم على فشل محاولات التجديد ، « من فات قديمه تاه ...») وفى الانفصال بين عالم الكلمة وعالم الفعل وغير ذلك من السلوكيات المدمرة .

وبطبيعة الأحوال فإن هذا التدهور فى قيم السلوكيات الفردية والجماعية هو بدوره نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية ودولية فضلا عن أساليب التنظيم المفروضة من قوانين وتنظيمات اقتصادية وسياسة .

وتغير قيم السلوكيات لن يكون بالوعظ والارشاد ، وإذا كانت القدوة تساعد على تيسير الأمور فإنها أيضا غير كافية والأمر يحتاج إلى تغيير العديد من الإجراءات التنظيمية من قوانين ومن تنظيمات سياسية واقتصادية .

والتغيير فى السلوكيات عن طريق إجراءات السلطات السياسية والتشريعية

لايعنى مزيدا من التدخل الحكومى فى عديد من المجالات المختلفة . فالعبرة ليست بالكثرة وإنما **بالفاعلية** . وفى خلال السنوات العشر الماضية صدر أكثر من ٧٥٠٠ قانون . فماذا كانت النتيجة ؟ لم نعاصر وقتا امتهن فيه القانون والاجراءات كما يحدث الآن ، وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة واحترامها قد يتطلبان التخلص من العديد من أعبائها وشحومها للتركيز على اهتماماتها الأصلية .

٣ـ عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكومين :

القدرة على التغيير لاتتطلب فقط إرادة التغيير عند الحاكم بل لابد وأن يصاحبه الرغبة فى التغيير وإرادة تحقيق ذلك عند المحكومين . ولذلك فإنه من الضرورى أن يتم الاتفاق العام .Consensus على ضرورة التغيير وعلى التوجيهات العامة لهذا التغيير وأن يكون ذلك مقبولا عن وعى وتقدير . فكل تغيير لابد وأن يتضمن قدرا من التضحيات ولابد أن يكون ذلك معروفا ومقبولا مقدما . وهذا ما يتطلب توافر الديمقراطية الحقة التى تقتضى المشاركة الواعية المسئولة وليس مجرد الاختلاف والمزايدة والمهاترة . ومع الاعتراف بإمكانية ـ بل واحتمال ـ التجاوزات . فإن الحرية هى الشرط الأول للمشاركة والثقة فى جدوى هذه المشاركة .

والاتفاق العام مطلوب فى التوجهات العامة وليس فى الحلول التفصيلية أو الخيارات الجزئية . فإذا كان قدر من الاتفاق العام ضروريا ، فإن التطابق التام فى كل التفاصيل غير ممكن فضلا أنه ضار . والتطابق الكامل فى كل شيء لايمكن أن يتحقق إلا فى جو من القهر ومن ثم النفاق أو فى وسط من السلبية وانعدام التفكير .

٤ ـ الاتفاق الضمنى القائم بين الدولة والأفراد :

فكرة العقد الاجتماعى بين الحاكم والمحكومين ليست مجرد بدعة بل إن المتتبع لتاريخنا الحديث يلمح نوعا من **الاتفاق الضمنى بين الدولة والأفراد** يتحدد فيه دور كل منهما . فمنذ بداية الاستقلال السياسى مع معاهدة ١٩٣٦ كان هم الحكومات المعلن وغير المعلن هو أن توفر للأفراد أكبر قدر من الخدمات مقابل استقرار الحكم . فالدولة تقدم الخدمات للأفراد وهؤلاء عليهم الالتزام بعدم الشغب وضمان استقرار الأمن بما يكفل استمرار الحكومة . وهكذا بدأنا نعيش فى مجتمع يرى الأفراد فيه أنفسهم « عيالا على الدولة » التى ينبغى أن تقدم لهم التعليم والصحة وتضمن ظروف العمل والوظائف . والدولة لاتطالب الأفراد بالعمل أو الجهد ولكنها شديدة القسوة عندما يتهدد الأمن والاستقرار . وبذلك تحددت العلاقة أو الاتفاق الضمنى بين الحاكم والمحكوم على أنه علاقة أبوية توفر فيه الحكومة للأفراد السلع والخدمات بأسعار معقولة أو مجاناً . ويلتزم فيه الأفراد بحسن السلوك وعدم إثارة الشغب والمشاكل . وهى أوضاع **يتخلى فيها الأفراد كلية عن مسئولية الإنتاج والابتكار وتحمل المخاطر**.

وهكذا بدأنا فى ترسيخ قيم سلوكية **تتعارض مع فكرة الدولة الصناعية الحديثة** . وإذا كان الأمر قد بدأ على حياء مع بداية الحياة الديمقراطية السياسية فقد ازداد تأكدا مع الثورة المصرية فى ١٩٥٢ وشيوع الأفكار الاشتراكية ، وأصبحت الدولة مسئولة عن كل شىء والأفراد يطالبون بكل شىء مادامو ملتزمين حدود الأدب والطاعة . ثم جاءت تطورات أخرى خارجية زادت من ثورة التطلعات بما أصبح الأفراد معها أكثر مطالبة للدولة دون أن ينعكس ذلك على تغيير نمط سلوكهم فى الاعتماد الكامل عليها . وقد

ظهر هذا فى جانبين ، فمن ناحية أدت ثورة المعلومات والاتصال (التليفزيون خصوصا) إلى أن أصبحت مستويات المعيشة المرتفعة المعروفة فى الخارج أمرا تعايشه العامة من خلال مشاهدتها ومن ثم أصبح مطلبا مستمرا . ومن ناحية أخرى جاءت الثورة النفطية وانهمرت الثروة على الدول العربية المحيطة من كل جانب . وهكذا أتيحت لأعداد كثيرة من المصريين ليس فقط التعرف على أنماط المعيشة المعروفة فى الدول الغنية بل أيضا أتيحت لهم هذه الفرصة لممارستها عن طريق انتقالات العمل المكثفة العاملة فى الدول العربية النفطية . وهكذا أصبحت التطلعات الجديدة حقيقة يومية يعايشها عدد متزايد من المصريين المتأثرين مباشرة أو غير مباشرة بالظروف النفطية .

ومن خلال هذا النمط للعلاقة الأبوية بين الحاكم والمحكوم والتطورات التى لحقت التطلعات سقط ضمن الضحايا واحد من أهم مقومات أى حياة اجتماعية سليمة وهى **الصلة بين العمل والعائد** . فالدخول أصبحت ترتبط بأشياء عديدة : الحظ ، العمل فى إحدى الدول النفطية ، العلاقات مع أصحاب السلطة، الاستفادة من ثغرات القانون، والنفاذ من ثغرات الانغلاق والانفتاح .. وقلما ارتبط العائد بالعمل . وأصبح التزام الدولة بالتعيين ـ بمعنى دفع مرتبات ـ دون عمل يعنى تأكيدا على الانفصال بين العمل والعائد. ومع مظاهر الاستهلاك وانفصال الدخل عن العمل ، أصبحت القيمة الحقيقية ترتبط بالقدرة على الاستهلاك دون نظر إلى كيفية الحصول على الدخل الذى يمكن من ذلك الاستهلاك .

وهكذا نجد أن عقدا اجتماعيا ضمنيا بين الحاكم والمحكوم ـ يستند إلى هذه العلاقة الأبوية وتخلى الأفراد عن مسئوليتهم الأساسية ـ قد أدى إلى عدة ظواهر لاتخلو من خطورة . فالحكومة ـ التى تعهدت من خلال هذه العلاقة

بتقديم كافة الخدمات للمواطن من المهد إلى اللحد ـ لم تلبث أن اكتشفت أنها فى الحقيقة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، لأن الدولة لاتستطيع الإنتاج بدون أفراد ، وهؤلاء قد تحولوا إلى **عيال للدولة** ونسوا قضية الإنتاج وهكذا **بدأت الدولة تفقد مصداقيتها** . فهى تعد ولاتقدم . فالتعليم مجانا نظريا ، ولكنه غير موجود بالمرة فى المدارس الحكومية ، والدروس الخاصة تصبح قاعدة عامة وليس استثناء . وتلتزم الحكومة بتعيين الخرجين ـ دون عمل لهم ـ مع التزامها بدفع مرتبات (وأحيانا التعيين بأثر رجعى) . ولكن مع التضخم وارتفاع الأسعار تصبح مرتبات الحكومة رمزا لاحقيقة .

وتتدخل الحكومة فى كل مجال وتنظمه بالقوانين واللوائح . ولكن هذه القوانين واللوائح تنتهك نهارا جهارا لأن **أجهزة الدولة توسعت وترهلت** بدرجة لاتستطيع معها أن تحتفظ بحيويتها فى الرقابة والتنفيذ . وهكذا بدأ شعور عدم الجدية يغلب على النظر إلى الحكومة . فكل حكومة جديدة هى حكومة المهمة القادمة الشاقة ، وهى حكومة الإصلاح والإنجاز ، والشعب ينظر ويبتسم كما يفعل أبو الهول منذ آلاف السنين لأنه يدرك أن شيئا لن يحدث ! .

ومع كثرة الحديث عن المصلحة العامة ترسخ فى العمل السعى إلى تحقيق المصلحة الخاصة . ولذلك لم يكن غريبا أن يشير أحد التقارير إلى أن جرائم الرشوة والاختلاس والانحراف الإدارى قد انتشرت بوجه خاص مع غلبة الحديث عن المصلحة العامة .

وفى هذا الجو العام غلب النفاق العام وانفصل القول عن الفعل . وخطورة هذا الوضع لاتنبع فقط من تأثيرها على الإنتاج والسلوك الاجتماعى بشكل عام وإنما بما تضعه من صعوبات عند التغيير . فالكذب العام ،

ومبالغة المسئولين فى الانجازات وعدم دقة البيانات والاحصاءات يجعل عملية التغيير بالغة الصعوبة لاعتبار عملى مرتبط بعدم القدرة على معرفة « الواقع » والثقة فى هذه المعرفة .

وأخيرا فقد كان « **الكيف** » من ضحايا هذه العلاقة الأبوية لرغبة الدولة فى إرضاء أكبر عدد من « العيال » .. وهكذا بدأت فكرة التضحية بالكيف لحساب الكم تجد تبريراتها . وقد انحدر فى خلال هذه العملية نوع « الكيف » المقدم لدرجة يصعب الحديث عن وجود أى « كم » . فمع تدهور الخدمات ، المجارى والمواصلات والصحة والتعليم والمياه يصعب القول بأننا نضحى بالكيف من أجل الكم ، فالحقيقة أن رداءة الأداء بلغت درجة يكاد تصبح الخدمات معها منعدمة تماما .

ومن أجل ذلك فإن هناك ضرورة إلى البحث عن صيغة جديدة للعقد الاجتماعى بين الحاكم والمحكومين تتحدد فيه العلاقة بين الطرفين على أساس مختلف عن تلك العلاقة السابقة . والله أعلم .

الدّولة ومجتمع الموظفين (*)

(١٩٨٦م)

يكثر الحديث هذه الأيام عن حق الدولة على الأفراد بمناسبة ماتتطلبه الأعباء المتزايدة على الحكومة . وبصرف النظر عن الظروف الطارئة والتى يواجهها الاقتصاد المصرى حاليا ، فإن هذا الحديث يطرح فى الواقع أحد أخطر قضايا السياسة وهى علاقة **الفرد بالمجتمع** . وربما تكون هذه هى أحد أهم قضايا الفكر السياسى والتى شغلت الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة منذ القدم بحيث لايكاد يوجد جديد يمكن أن يضاف إلى كل ماقيل فى هذه القضية الهامة . ومع ذلك فإن الأمر هنا ـ وكما هو الحال فى معظم القضايا الرئيسية ـ يحتاج إلى الاستمرار فى معاودة التفكير وتقليب الأمور دون أن يمكن الفصل فيها بكلمة نهائية تحسم الأمور إلى غير رجعة . وفى هذا رحمة بالعالمين . فاستمرار تغير الظروف يتطلب استمرار إعادة النظر وترجيح اعتبارات ربما كانت مرجوحة فى ظل ظروف سابقة .

ومن هذا المنطلق فإننى أود أن أعيد طرح هذه القضية القديمة والحديثة معا من أحد جوانبها الأساسية وهى علاقة **الدولة بكل من الأفراد والمجتمع** حيث يبدو أن هناك انطباعا شائعا يخلط بين الدولة والمجتمع ويطابق بينهما . وهكذا تناقش عادة مسائل الدولة ودورها بشكل ضمنى وكما لو كانت **الدولة**

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

هى **المجتمع** ويتحول الحديث عن علاقة الفرد بالمجتمع إلى حديث عن علاقة الفرد بالدولة . وهذا الخلط بين الدولة والمجتمع فضلا عن أنه غير صحيح فقد تكون له آثار ونتائج فادحة على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع على السواء .

الحقيقة أن الدولة ليست هى المجتمع وإن كانت تمثل ضرورة أساسية لحماية مصالح المجتمع وحقوق الأفراد فى نفس الوقت . الدولة هى مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسة والنظم القانونية والتى تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات . والدولة بهذا المفهوم المؤسسى تجد **مشروعيتها** فى حمايتها لمصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد . ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لايحول دون الاعتراف بأن لأجهزتها فى الواقع **وجودا مستقلا وحياة خاصة وربما مصالح فردية متميزة** يمكن أن تتناقض وكثيرا ما تتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فقد كانت كافة الثورات والانتفاضات الشعبية موجهة إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها التى ـ رغم ادعائها بالعمل من أجل المصلحة العامة وأحيانا باسم الحق الإلهى ـ كانت عدوانا على المجتمع والأفراد . ومن هنا فإن دراسة المجتمعات السياسية تقتضى التعرض لأطراف ثلاثة : الأفراد والمجتمع والدولة ، وهم مع ذلك مندمجون فى وحدة سياسية تتحدد ملامحها من خلال هذه العلاقة الثلاثية .

أما الأفراد فإنهم أكثر أطراف العلاقة وضوحا . فهم حقائق مادية ملموسة . ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه البساطة أو الوضوح . فالأفراد هم فى نهاية الأمر حقوق وإمكانيات . ومالم تتوافر لهؤلاء الأفراد حقوقهم وحرياتهم فإن وجودهم المادى فضلا عن قدراتهم وإمكانياتهم الإبداعية قد تتهدد أو تهدر كلية . وهو أمر لايمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود الفرد فى

جماعة منظمة . وقد أفاض فلاسفة السياسة منذ وقت طويل فى تأكيد أن وضع الفرد غير مستقل عن الجماعة ، وأن الحديث عن الفرد دون الجماعة إما غير ممكن أو بالع الاضطراب والوحشية (هوبز مثلا) . ولذلك فإن وجود الجماعة بقدر ما يضع الحدود والضوابط على حقوق الأفراد وحرياتهم بقدر ما يؤكد هذا الوجود ويضمن حقوق الأفراد وازدهارهم .

وأما الجماعة أو المجتمع ـ وهى ربما أكثر أطراف العلاقة أهمية وإلحاحا ـ فإنها تبدو أقل وضوحا وتحديدا . فالمجتمع ليس فقط مجموع الأفراد المكونين للجماعة . المجتمع حقيقة اجتماعية تشمل مجموع الأفراد حقا ، ولكنه أيضا حقيقة تاريخية تمتد من الماضى بتراثه إلى المستقبل بآماله ومن ثم ينصرف إلى الأجيال القادمة كما يهتم بالأجيال الحالية ويحافظ على تراث الأجيال السابقة . والمجتمع يتسع لعديد من القيم الحضارية والإنسانية والتى تميز أبناءه، ويحرص على تنمية قدراته وإطلاق ملكاتهم الخلاقة ويشارك فى تراث الإنسانية . وهكذا فالمجتمع حقيقة مادية ـ بأفراده وعلاقاتهم ـ وهو حقيقة تاريخية يعبر عن الحاضر ويربط الماضى بالمستقبل وهو أيضا رسالة حضارية بما يحاول أن يضيفه إلى التراث العالمى بخبرات أبنائه. وإذا كان هناك تمايز بين الأفراد والمجتمع بما يجيز المقابلة بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع ، فإن هناك أيضا تداخلا واندماجا بينهما فلا وجود للأفراد دون مجتمع ولامعنى لمجتمع دون أفراد أحرار وقادرين . وقوة المجتمع إنما هى من قوة أفراده . **فالمجتمع يجاوز الأفراد المكونين له ولكنه أبداً لا يستطيع التجاوز عنهم .**

على أن المجتمع بالمفهوم السابق كحقيقة اجتماعية وتاريخية وثقافية لامعنى له ولا فاعلية دون تنظيم قانونى وقهر منظم أو بعبارة أخرى دون سلطة سياسية . ومن هنا يجىء دور الدولة أو الطرف الثالث فى العلاقة بين الأفراد والمجتمع .

وفقط عن طريق السلطة السياسية يمكن أن ينتظم المجتمع وتتحقق حقوق الأفراد وحرياتهم . فالدولة أو السلطة السياسية هى حلقة الوصل الرئيسية لقيام المجتمع وحماية حقوق الأفراد ، وبدون هذه السلطة السياسية لاوجود للمجتمع أو الأفراد . الدولة ضرورة لاغنى عنها لكل من طرفى المعادلة : الأفراد والمجتمع . الدولة الأداة الأساسية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع . ولكن الدولة أيضا عنصر مستقل بأجهزته ومؤسساته وموظفيه . والدولة بالقطع ليست المجتمع وإنما هى أداة المجتمع والأفراد معا لضبط إيقاع العلاقات فى المجتمع . الدولة حقيقة قانونية وسياسية وهى تعطى لكل من المجتمع والأفراد وجودهما القانونى وتنظم العلاقات بينهما. ولكن ينبغى **الحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع** . الدولة وسيلة المجتمع ولكنها أيضا ضمان الأفراد . والدولة ليست مجرد حصيلة التقابل القانونى والسياسى للأفراد والجماعة . الدولة لها وجود مستقل فى شكل أجهزة ومؤسسات . وهى أجهزة لها منطقها الخاص ومصالحها المتميزة .

ومع تضخم الدولة ومؤسساتها فى العصر الحديث أصبح من الخطر تجاهل حقيقة الدولة كمجموعة من الأجهزة والمؤسسات ذات المصالح الخاصة والتى قد تتعارض أحيانا مع مصالح الجماعة أو مع حقوق الأفراد وحرياتهم ، فمع تطور ونمو أجهزة الدولة لم يعد من المستبعد أن تطور هذه الأجهزة والمؤسسات مصالح خاصة ضيقة تستخدم فيها سلطة الدولة والقهر القانونى لغير اعتبارات التوازن بين صالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فإن أخطر ماتتعرض له مصالح المجتمع وحقوق الأفراد هو أن يسود الاعتقاد فى الاندماج والتطابق بين الدولة والمجتمع وأن كل مايصدر عن أجهزة الدولة إنما هو تعبير عن المصلحة العامة . ونجد أن الأغلب فى الدول الشمولية الاتجاه إلى تأكيد

التطابق بين الدولة والمجتمع . فالدولة هنا هى تجسيد المصلحة العامة ولا وجود للمجتمع إلا من خلال أجهزة الدولة ، وكما لو كانت الدولة كيانا ميتافيزقيا للمصلحة العامة وليست مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المحددة يسيطر عليها عدد من الأفراد والفئات الاجتماعية (الموظفين) والتى كثيرا ما تحمى مصالحها المباشرة وراء ستار الدفاع عن المصلحة العامة . وإذا كانت فكرة الدولة تجاوز قطعا الموظفين المسيطرين على أجهزتها ، فإنه لاينبغى أيضا تجاهل حقيقة أهمية الدور الذى يلعبه هؤلاء الموظفون فى تحديد توجهات أجهزة الدولة واختياراتها . وقديما وعندما كان جهاز الدولة محدودا ودورها مقيدا فقد كان **لعقل الدولة وتوجيهها السياسى الغلبة** ، فى حين أنه فى الوقت الحاضر ومع توسع نشاط الدولة وانتشار أجهزتها ، فقد أصبحت الغلبة للعنصر البيروقراطى وأصبحت الدولة إلى حد كبير رهينة الموظفين . ومن هنا فإن وضع القيود والضوابط على حجم الدولة وأجهزتها أمر لايقل خطورة عن أهمية وجود الدولة ذاتها لتنظيم علاقات الأفراد وحماية مصالح المجتمع . فإذا كان من الصحيح أنه لاحياة للأفراد ولاوجود للمجتمع دون سلطة سياسية ودون دولة قوية ، فإن الصحيح أيضا أنه دون وضع القيود والضوابط على حجم الدولة نفسها فإن حقوق الأفراد ومصالح المجتمع قد تهدر باسم المصلحة العامة لصالح العاملين بها (الموظفين) . وخطورة هذا الوضع لاتقتصر على ماقد يترتب عليها من افتئات على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع بل ماقد ينشأ عنه من تدهور اقتصادى عام نتيجة غلبة مجتمع الموظفين على حياة المجتمع . وهو أمر يحتاج إلى حديث مستقل . لقد عرفت المجتمعات القديمة الحكم باسم الحق الإلهى أو باسم الدين والعقيدة ، والأديان منها بريئة ، وأخشى أن نكون فى عصر حكم الموظفين وذلك باسم المصلحة العامة ، وهى أيضا منه بريئة . والله أعلم .

٤- مفاهيم شائعة.

ـ مشكلة الخسائر وحسن الإدارة الاقتصادية

ـ الوسطاء فى النشاط الاقتصادى

ـ فائض السيولة وعجز المدخرات

ـ استراتيجية الاعتماد على الذات

ـ التعليم والمجانية

مشكلة الخسائر وحسن الإدارة الاقتصادية (*)

(١٩٨٧م)

مع تعثر بعض المشروعات وكثرة الحديث عن الخسائر فى القطاعين العام والخاص بدأت ترتفع بعض الأصوات للاستغاثة وطلب الانقاذ ، كما لو كانت هذه الخسائر كارثة وطنية وليست مجرد مؤشر لاتخاذ القرارات المناسبة فى ظل الاعتراف بوجود هذه الخسائر وعدم محاولة إنكارها .

وقد تكون الخسائر على مستوى المشروع أمرا كريها وغير محبب إلى النفس ، فكل مشروع يسعى بالضرورة إلى تجنب الخسائر وتحقيق الكسب . ولكن ليس معنى ذلك أن وقوع بعض الخسائر فى عدد من المشروعات خراب للاقتصاد ، وإنما معناه أن هناك أمورا تحتاج إلى التعديل وأنه لايجوز ترك الاوضاع على حالها . ومن هنا فإن للخسارة دورا هاما ورئيسيا فى الإدارة الاقتصادية ، فهى مؤشر لضرورة التغيير . وإذا كان الحديث قد كثر هذه الأيام عن أهمية الكفاءة الاقتصادية وضرورة الاعتماد على حافز الربح ومؤشرات الربحية فينبغى أن نتذكر أن فكرة الخسارة هى صنو الربح ، وأنه لا فاعلية لمؤشر الأرباح إذا ظل مؤشر الخسارة عاطلا أو معطلا عن تعديل الأوضاع الاقتصادية . وعندما

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٨٧ ، ثم أعيد نشرها فى نفس الجريدة بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٨ !

يتوقف مؤشر الخسارة عن القيام بدوره يفقد الاقتصاد أحد أهم المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة . بل إننا عندما نتساهل مع الخسارة ونتهاون فى الأخذ بنتائجها الطبيعية ، فإننا نهدر فى نفس الوقت دور الربح ومعناه ، وفى كثير من الأحوال تصبح هذه الأرباح وهمية وغير حقيقية .

الربح والخسارة جزاء للمشروعات ولكنهما مؤشران للاقتصاد :

لا جدال فى أن ما تحققه المشروعات من ربح أو ما يلحقها من خسارة هو جزاء لنشاطها بالمكافأة فى حالة الربح وبالعقاب فى حالة الخسارة . وبالتالى فإنه لا جدال فى أن المشروعات تحتفل بالأرباح كما تجفل من الخسائر . فالربح على المستوى الفردى أمر طيب كما أن الخسارة شيء خبيث . أما على المستوى العام فإن لكل من الربح والخسارة دورا رئيسيا لايمكن التقليل من شأنه ، وكما أن الربح مؤشر أساسى لحسن الإدارة الاقتصادية ، فإن الخسارة ليست أقل أهمية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية . الربح والخسارة وجهان لحقيقة واحدة وهى الحكم الاقتصادى على كفاءة الاستخدام والدعوة إلى الاستمرار على نفس المنوال أو على العكس ضرورة التعديل وإعادة النظر فى الأمور . والربح والخسارة معًا مؤشران لاتخاذ/القرارات الاقتصادية المناسبة بالاستمرار والتوسع أو بالتعديل أو حتى التوقف كليا عن النشاط . وكما تتحقق المصلحة الاقتصادية بحسن استخدام الموارد ، فإنه لايقل أهمية إيقاف إهدار هذه الموارد . ولذلك فإنه على مستوى الاقتصاد القومى الربح والخسارة معا نعمة لأنهما يساعدان على حسن اتخاذ القرارات ، وإذا تعطل أحدهما عن إعطاء مؤشراته والاستجابة لها فإن كفاءة استخدام الموارد ستكون مهددة حقا .

الإفلاس قد يكون نعمة للاقتصاد :

إذا كان هناك تردد فى قبول الخسارة والاعتراف بها ، فإن الحديث عن إفلاس المشروعات يبدو أكثر إزعاجا . هناك إحساس عام بأن إفلاس المشروعات بما يتضمنه من تصفية كاملة هو نوع من الكارثة الاقتصادية يحسن تجنبها . والحق أنه قد يكون كذلك بالنسبة لأصحاب المشروع وإلى حد كبير لدائنيه . ولكن الأمر يكون مختلفا تماما بالنسبة للاقتصاد القومى . فالافلاس قد يكون تصفية قانونية للمشروع ولكنه قطعا ليس تصفية مادية له . فأصول المشروع من آلات وأجهزة ومنشآت تظل قائمة مع الافلاس وإن انتقلت إلى يد جديدة . ويؤدى الافلاس فى العادة إلى أمرين فى غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومى ، وهما تغيير ملكية وإدارة المشروع من ناحية وتطهيره من الأعباء المالية من ناحية أخرى . وكلا الأمرين على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لحسن إدارة الموارد الاقتصادية . فقد يعانى المشروع بسبب سوء إدارته ، وقد يكون من المصلحة انتقال أصول المشروع إلى إدارة جديدة ودم جديد بحيث تستطيع هذه الإدارة الجديدة إدارته بكفاءة بعد أن ثبت فشل الإدارة السابقة . وبالمثل فإن فشل المشروع قد لايرجع إلى سوء الإدارة ، وإنما إلى ارتفاع الأعباء المالية التى يتحملها المشروع والتى تحول دون إمكان استغلاله بنجاح .

ففى كثير من الأحوال ـ وهى ظاهرة منتشرة الآن فى مصر ـ تعانى المشروعات من ارتفاع تكاليفها الاستثمارية وعبء الديون المرتفع بما يجعل أى تشغيل لها غير مربح نظرا إلى ارتفاع فوائد القروض واستهلاك الاستثمار . وفى هذه الحالة فإننا نصادف واحدا من أكثر الأمور غرابة وهو وجود طاقة إنتاجية على أعلى مستوى فنى ولكنها معطلة لأن تشغيلها لن يكفى لتوفير عائد مناسب لتغطية كافة التكاليف وخاصة الأعباء المالية . وفى هذه الحالة فإن

الافلاس رغم ماقد يعنيه من ألم ومشقة على أصحاب المشروع ودائنيه ، فإنه يعنى أيضا إعدام جزء هام من هذه الأعباء المالية ، وانتقاله بالتالى إلى إدارة جديدة مطهرا من الأعباء المالية المبالغ فيها . وهكذا يساعد الافلاس على خروج المشروع فى صورته الجديدة بما يؤدى إلى استخدام الطاقات الموجودة بكفاءة ودون أعباء مالية غير مبررة . فى هذه الحالة قد يصاب أصحاب المشروع ودائنوه بخسارة حقيقية تلحقهم مرة واحدة، ولكن الاقتصاد القومى سيحقق كسبا مستمرا بإعادة هذه المشروعات إلى الحياة والإنتاج وبالتالى إضافة مستمرة فى الإنتاج والعمالة عاما بعد عام . ويكفى للتحقق من ذلك أن نرى عدد المشروعات المزودة بأحدث الآلات والأجهزة المعطلة والمتوقفة وكذلك العقارات والمبانى الإدارية الشاهقة وباهظة التكاليف غير المشغولة لسنوات طويلة . كل هذا يحدث لأن أصحاب هذه المشروعات ودائنيها يرفضون قبول الأمر الواقع بأن هناك خسائر قد وقعت ولابد من تحملها . ودون هذا الاعتراف وفى ظل الأعباء المالية العالية ، لن يمكن تشغيل هذه المشروعات مع وجود خسائر ولا أحد يقبل تحمل هذه الخسائر ! فتكون النتيجة هى تعطيل ثروة هامة من أصول الاقتصاد القومى دون إنتاج لأن أصحابها ودائنيها يرفضون تقبل فكرة الخسارة والتصرف على أساسها . وهم يجدون فى نفس الوقت تأييدا ودعما من أصحاب النوايا الطيبة الذين يكرهون أن يصاب أحد بمكروه . وهكذا نحمى حفنة من أصحاب المشروعات ودائنيهم ، وتضيع على الاقتصاد فى مجموعه استثمارات ضخمة معطلة ، لأن فى قلوبنا رحمة ، وإن كان فى أبصارنا غشاوة .

والأمر لايقتصر على إهدار موارد قائمة بل إنه قد يعطى انطباعات غير حقيقية ومشوهة . فمع عدم الاعتراف بفكرة الخسارة وقبول مبدأ الإفلاس

والتصفية ، تظل ديون هذه المشروعات قائمة نظريا تضاف إلى أصول البنوك والدائنين . وبذلك تتضخم أصول البنوك وأرباحها وجزء منها لايساوى أكثر من الحبر الذى سطرت به فى ميزانياتها .

وينبغى أن نتذكر أن الخسائر وإن كان يمكن أن ترجع إلى سوء فى الإدارة والتخطيط ، فإنها قد ترجع أيضا إلى سوء الحظ . فالخسارة ليست فقط جزاء وعقابا للقصور أو الانحراف . وللخسارة دلالة مستقبلية هامة أيضا . وهى أن المشروع لم يعد مناسبا بشكله الحالى لمواجهة احتياجات السوق ومن ثم وجب التعديل ، وهكذا فإن الأخذ بمنطق الخسارة هو انصياع لاحتياجات المستقبل وليس فقط حكما على الماضى .

لذلك فإنه قد يكون من المناسب ـ ونحن ندعو إلى كفاءة الإنتاج ، والاعتماد على حافز الربح وأسلوب الثواب والعقاب ـ أن نتذكر أن الافلاس ليس بالضرورة نقمة ، فقد يكون نافعا للتخلص من أمراض وأورام العديد من المشروعات وإعادتها إلى الحياة نظيفة مطهرة . ولعل تيسير اجراءات الإفلاس والاسراع بها قد يكونان علاجًا مفيدًا لحسن الإدارة الاقتصادية . وليس أكثر وسائل العلاج فاعلية أحلاها طعمًا بالضرورة .

التشخيص الكامل والعلاج التدريجى :

ليست كل حالات الخسارة راجعة إلى اختلالات جوهرية مما يتطلب اتخاذ إجراءات جذرية مثل الافلاس . فهناك أمور راجعة إلى الإدارة ، وهناك صعوبات متعلقة ببعض القيود الإدارية أو ظروف وقتية للسوق أو الائتمان أو الحاجة إلى تعديلات طفيفة واستثمارات مقبولة . وهذه وغيرها لاتعبر عن اختلالات جوهرية فى تكوين المشروعات تستدعى الالتجاء إلى الحلول

الجذرية مثل الافلاس ، أو إعدام الديون ، ولكنها تتطلب إصلاح الوسط الذى تعمل فيه هذه المشروعات بالسياسات المناسبة . وهنا ينبغى الاسراع بتشخيص الموقف واتخاذ مايلزم للعلاج .

ولكن إلى جانب ذلك هناك حالات لايصلح لها تعديل السياسات العامة أو العلاجات المسكنة ويحتاج الأمر إلى اتخاذ الحلول الجذرية . وفى هذه الحالات أيضا ومع الاعتراف بضرورة الحلول الجذرية فقد يكون هناك محل للتدرج فى التنفيذ . فالتشخيص لايكون بطبيعته إلا كاملا وحاسما ، أما التنفيذ فقد يتطلب التدرج لمراعاة الظروف . فمن غير المقبول أن تتخذ سلسلة من الاجراءات العنيفة مرة واحدة ، ولابد من مراعاة أوضاع السوق والحالة النفسية للمتعاملين ومدى مايمكن تحقيقه من نتائج . ولكن المهم هو إدراك أن وقوع خسائر ليس كارثة ، وإن إفلاس عدد من الشركات وتغيير إدارتها وتطهير أصولها وأموالها وبالتالى إعدام جزء من ديونها ، كل هذا ليس مصيبة بل قد يكون فيه خير عميم .

عناصر المقاومة :

عندما تثار المطالبة بضرورة الأخذ بمنطق الكفاءة الاقتصادية تأتى المعارضة عادة باسم الاعتبارات الاجتماعية وخاصة حماية الفئات الضعيفة اقتصاديا . ولكن الأمر يختلف حين يتعلق الأمر بطبيعة منطق الخسارة على المشروعات الخاسرة لأسباب هيكلية . فالأمر هنا يتعلق بأجهزة الإدارة وأصحاب الأموال فضلا عن البنوك الدائنة . فهذه العناصر ترى فى الأخذ بمنطق الخسارة وما قد يترتب عليها من إعدام لبعض الديون أو إهدار لبعض عناصر الملكية أو تغيير لشكل وامتيازات الإدارة ـ إهدارا لمصالحها المباشرة . وهكذا فإذا كان الانصياع لمؤشر الربح سهلا وميسرا ، فإن الاستجابة لمؤشر

الخسارة مؤلمة وقاسية . ولكن هذا لايمنع أن فائدتها لاتقل عن مؤشر الربح إن لم تزد . وعندما أرسل الأنبياء إلى الناس مبشرين بالآخرة لم تفتهم الإشارة إلى جهنم مع الوعد بالجنة . والله أعلم .

الوسطاء فى النشاط الاقتصادى (*)

(١٩٨٥م)

الألفاظ والمسميات ليست عناصر محايدة لوصف الظواهر الطبيعية الاجتماعية ، وإنما هى جزء من كيان حى ـ اللغة ـ تتضمن أحكاماً تقديرية فتلقى ظلالها على هذه الظواهر ، فهذا حسن وهذا قبيح . ومن هنا فقد لعب اختيار الالفاظ والمسميات دوراً أساسياً فى تطور الأفكار والظواهر . وكم من فكرة أو ظاهرة قاست نتيجة تسمية غير موفقة كما استفادت غيرها نتيجة الارتباط بأحد المعانى المحببة إلى النفوس . وليس هنا مجال الحديث عن قضية اللغة ومدى ارتباطها أو استقلالها عن الظواهر التى تعبر عنها والتأثير الذى تباشره على موقف الأفراد منها . فكل هذا يستدعى حديثاً آخراً . ولكنى أردت أن أتناول هنا ـ على سبيل المثال ـ أحد المفاهيم الشائعة فى قاموسنا الاقتصادى والسياسى ، وكيف يمكن أن تؤثر تسمية معينة مع مايصاحبها من معان ضمنية على الحكم على الظاهرة بأكملها . وهى أحكام تحتاج منا إلى بعض التأمل ومحاولة التخلص من المضامين التقديرية المصاحبة .

الوساطة والوسطاء :

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن الوساطة والوسطاء ، وقد جاء ذلك

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٥ مايو ١٩٨٥ ، بعنوان ، مفاهيم شائعة · الوسطاء .

بوجه خاص فى سياق الحديث عن أشكال الكسب غير المشروع حيناً والمكاسب غير المبررة أحياناً. وبذلك يكاد يرتبط فى الأذهان أن الوساطة تعنى **بالضرورة** نشاطاً طفيلياً وغير منتج. ويتأكد هذا المعنى عندما يطلق على هؤلاء اسم السماسرة وكأن ذلك كاف لتأكيد أشكال غير المشروعية والانتهازية. وهكذا يتكرر الحديث عن الوسطاء والسماسرة عند كل إشارة إلى قضايا الانحراف أو الفساد. وبذلك لم يعد من الغريب النظر إلى أشكال الوساطة و الوسطاء باعتبارها **دائماً** من أنواع النشاطات الضارة اجتماعياً. وهو أمر يقتضى الكثير من الحذر. فالحق أن قضية الوساطة والوسطاء ليست بهذه البساطة والسذاجة، وهى تمثل حلقات بالغة الخطورة فى التطور الاقتصادى. ومن الأولى عدم إلقاء الأحكام المطلقة والتعميمات غير المبررة. فالوساطة فى الحياة الاقتصادية هى ـ فى أحد التصورات ـ من أهم أسباب التقدم.

التطور الاقتصادى هو تاريخ الوساطة:

يمكن القول بشكل عام بأن دور الوساطة فى التطور الاقتصادى هو باختصار شديد من أهم أسس هذا التطور. فتاريخ التطور الاقتصادى هو إلى حد بعيد تاريخ الوساطة وتطور أنواعها وأشكالها المختلفة. فإذا كان التاريخ الاقتصادى ـ فى أحد مفاهيمه ـ هو تاريخ المبادلات، فإن تطور هذه المبادلات قد ارتبط بأشكال الوساطة وتطورها. بل لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن اكتشاف الوساطة فى المعاملات ـ أو بعض صورها ـ يعد من أخطر وأهم اكتشافات الإنسان. فربما أخطر ثلاثة اكتشافات فى حياة الإنسان هى على التوالى، اكتشاف النار، اكتشاف الكتابة، اكتشاف النقود. وغنى

عن البيان أن النقود لاتعدو أن تكون فى الأساس نظاماً للوساطة فى المعاملات فضلاً عما أدت إليه من نشأة العديد من الوسطاء .

وإذا كان اكتشاف النار قد فتح الطريق أمام الإنسان لصنع الأدوات وبدء السيطرة على الطبيعة ، وكان اكتشاف الكتابة بداية الطريق لمضاعفة ذكاء الإنسان ، فإن اكتشاف النقود كان الأساس فى دفع التقدم الاقتصادى . فمع اكتشاف النار بدأ الإنسان الصانع ذو الخبرة الفنية ، ومع اكتشاف الكتابة بدأ الإنسان طريق المعرفة العلمية ، ولكن مع النقود فقط بدأت ثورته الاقتصادية وترجمت الخبرات الفنية والمعرفة العلمية إلى إنجاز اقتصادى . فقد دخلت مع النقود ــ بشكل حاسم ــ قضايا الحساب الاقتصادى والتنبؤ ، وأصبحت النقود ــ وهى وسيط للتعامل ــ أفضل وسيلة للمعلومات عن الموارد والسلع والخدمات القائمة والمقارنة بينها كما أصبحت الصلة بين الحاضر والمستقبل ، وباعتبارها وسيطاً بين السلع أصبحت كذلك حقاً على السلع القائمة ومخزناً للقيم المستقبلة . وليس هنا مجال الحديث عن أثر هذا الاكتشاف الإنسانى الرهيب ــ النقود ــ على تطور التاريخ الاقتصادى للبشرية . والنقود ــ كما ذكرنا ــ هى أسلوب للوساطة ، الوساطة بين البائع والمشترى ، الوساطة بين أنواع السلع ، الوساطة بين الحاضر والمستقبل . وعلى ذلك يكفى أن نتذكر أن التاريخ الاقتصادى هو إلى حد بعيد تاريخ المبادلة ، والمبادلة هى تاريخ النقود .

ولكن أهمية الوساطة فى الحياة الاقتصادية لاتقف عند حد ظهور النقود باعتبارها وسيطاً فى المبادلات ، وإنما هناك تطبيقات عديدة لها فى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية ، ولكن الأكثر دلالة هو تزايد أشكال الوساطة مع زيادة التقدم الاقتصادى .

ولعل أهم وأقدم صور الوسطاء هم التجار ـ الوسطاء بين المنتج والمستهلك ـ وقد لعب هؤلاء التجار دوراً لايستهان به فى التطور الاقتصادى . بل لعل نشأة النقود ذاتها هى أثر من نشاط التجار ونتيجة لدورهم فى الحياة الاقتصادية . ولكن دور التجار لم يقتصر على مجرد الربط بين المنتج والمستهلك وتوفير الخدمة لكل منهما بأقل تكلفة ، وإنما كانت التجارة الأساس فى دفع التطور الاقتصادى إلى آفاق بعيدة . فلم يكن من الغريب أن يبدأ عصر النهضة من خلال المدن التجارية على شواطئ البحر المتوسط كما لم يكن غريباً أن تبدأ الثورة الصناعية كلها من خلال مراكز التجارة البحرية العالمية (انجلترا وهولندا) ، وبطبيعة الأحوال فقد كانت المدن الحرة والتى غلب عليها التجارة هى الأساس فى القضاء على النظام الإقطاعى المتجمد . والتجار ـ وهم الأساس فى ظهور فكرة السوق ـ لم يكونوا أدوات للتقدم الاقتصادى والتراكم المالى فقط ، ولكنهم أيضاً كانوا إلى حد بعيد رعاة الفنون والعلوم والآداب . ويكفى النظر إلى تاريخ النهضة الأوربية وتذكر دور هؤلاء فى رعاية الثقافة . فالتجارة فى نهاية الأمر هى إجراء الصلات والحوار بين مختلف المناطق، وهو أمر لايقتصر عادة على تبادل السلع وإنما غالباً مايتضمن تبادل الأفكار والثقافات . وقد كان التجار العرب هم مبشرى الحضارة والديانة الإسلامية فى ربوع أفريقيا وأطراف آسيا ، كما انتقلت على أيديهم الخبرات والفنون فى صناعات الورق والحرير وغيرها من آسيا إلى أوربا .

على أن فكرة الوساطة تتجاوز التجارة والتجار لتصبح أساس النظام الاقتصادى . فهاهى نظم اقتصادية كاملة تقوم على أساس مبدأ الوساطة . فالتأمين مثلاً، وقد وضع حداً للمخاطر التى يتعرض لها النشاط الإنتاجى، قد مكن عن طريق الوساطة بين أعداد كبيرة من المؤمنين إيجاد نظام اقتصادى

كفء لمواجهة الكثير من هذه المخاطر بتكاليف معقولة . ومن هنا فقد قامت ــ وتقوم ــ شركات التأمين بدور أساسى فى الحياة الاقتصادية . وهى فى نهاية الأمر لاتعدو أن تكون مجرد وسيط فى التعامل .

وتعتبر الوساطة المالية وخاصة عن طريق البنوك ، واحدة من أهم دعائم الاقتصاد الحديث . فعن طريق الوساطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين وخلق أدوات مالية متنوعة أمكن لعدد من الوسطاء الماليين ــ البنوك فى الدرجة الأولى ــ تعبئة المدخرات الهائلة وتوجيهها إلى الاستثمارات المتنوعة مما كان له أكبر الأثر على النمو الاقتصادى . وقد كانت هذه الأدوات المالية الأساس فى التطور المالى والذى أدى إلى إنشاء الشركات المساهمة ، وهى فى الحقيقة مجاز قانونى لوسطاء ماليين قبل أن تكون شركات بين أفراد بالمعنى المعروف .

وإذا كان من الممكن أن تتعدد الأمثلة عن أشكال الوساطة لتعبئة وتجميع الأموال فإن صور الوساطة فى تجميع المعلومات ووضعها تحت تصرف المنتجين لاتقل خطورة عن تجميع الأموال. وهذا، فى عصر تعددت فيه الأسواق وتنوعت الأساليب الفنية بحيث أصبحت قضايا التسويق والتوزيع تلعب الدور الأساسى فى تنشيط الحياة الاقتصادية . وإذا كان من قبيل الكلام المعروف والمعاد القول ان التسويق يلعب الدور الأساسى فى الحياة الاقتصادية الأمريكية ، فإن الوضع فى دول أخرى ليس أقل أهمية . فأنظر إلى اليابان ونهضتها الاقتصادية كلها مرتبطة بالشركات التجارية التى تحرك كافة النشاط الاقتصادى . فأسماء الشركات اليابانية المعروفة فى عالم الصناعة ــ الإلكترونية أو الهندسية أو الثقيلة بشكل عام ــ هى أسماء شركات تجارة بالدرجة الأولى ، أى نوع من الوسطاء . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا هذه الريبة وذلك الشك

فى الوساطة والوسطاء . الواقع أن الأمر لايتعلق بنا وحدنا ، وإنما هو أثر من آثار الماضى والقيم التقليدية .

المجتمعات القديمة والقلق من الوسطاء :

الحقيقة أن موقف الشك والريبة من الوساطة والوسطاء ليس موقفاً خاصاً بنا بل هو تعبير عام عن موقف القيم القديمة من هذا النشاط الوافد الجديد . فمعظم القيم التقليدية وهى تراث المجتمعات المغلقة والزراعية تنظر إلى الوساطة والوسطاء بنظرة يشوبها القلق وعدم الارتياح . فى هذه المجتمعات لم يكن هناك مكان للوسيط ــ تاجراً أو غير تاجر ــ فالعلاقات تتم مباشرة بين المنتجين والمستهلكين على نمط مستقر لا تغيير فيه . كذلك فإن القيم الاساسية لهذه المجتمعات قد فرضتها الطبقات الحاكمة التى تستند عادة إلى الملكية العقارية والتى تنفر بالتالى من أشكال الملكية المنقولة . وعندما بدأت أشكال الوساطة عن طريق التجار وغيرهم كان ذلك إيذانا بتفكيك أواصر المجتمعات التقليدية المغلقة من ناحية وكان يقوم بها عناصر هامشية من غير الطبقات الحاكمة سواء من العناصر الأجنبية أو الاقليات المحلية من ناحية أخرى . وفى جميع الأحوال كان هذا الوافد الجديد إيذانا بتهديد المجتمعات القديمة الراكدة وتغييرها . والجديد دائماً محل شك وارتياب . وبطبيعة الأحوال فإن الوسطاء وقد بدأ معهم تغيير ملامح المجتمعات التقليدية وظهور طبقات جديدة وافدة قد فتحت الأبواب لعناصر مغامرة ومن ثم لم يخل الأمر من بعض الانحرافات .

وربما لم يشذ عن هذا الموقف فى الحضارات القديمة سوى الإسلام الذى احتفظ دائماً بنظرة كريمة للتجار والتجارة وهم من الوسطاء « تسعة أعشار

الرزق فى التجارة » . وقد عمل كبار الصحابة والعلماء بالتجارة دون أن يؤثر ذلك على مكانتهم الدينية أو الاجتماعية .

كذلك فإن هذا الارتياب من أشكال الوساطة يجد بذوره فى العديد من التعاليم الاقتصادية العتيقة والتى كانت تميز بين أشكال من النشاط المنتج والنشاط غير المنتج . فقد انتقلت قيم المجتمعات التقليدية إلى الفكر الاقتصادى البدائى الذى كان يميز بين مايعتبر منتجاً وما ليس كذلك . فقد كان النشاط الإنتاجى عند البعض هو الإنتاج الزراعى فقط وما عدا ذلك من إنتاج صناعى أو من باب أولى خدمات هو من قبيل النشاط العقيم (الطبيعيون) . كذلك ارتبط النشاط الإنتاجى عند البعض الآخر فى مرحلة لاحقة بكل ما يتعلق بالإنتاج المادى أما الخدمات فهى من قبيل الاعمال غير المنتجة (آدم سميث وكارل ماركس) . وهكذا استقر فى الأذهان أن هناك أعمالاً غير منتجة وارتبط ذلك بوجه خاص بالخدمات . وكانت خدمات الوسطاء مثالاً واضحاً لهؤلاء الكتاب عن النشاط غير المنتج . وبطبيعة الأحوال فقد تغير كل ذلك مع تطور النظرية الاقتصادية ، وبعد أن اكتشف الإنسان الحديث أن معنى الانتاج يجاوز تلك التقسيمات الضيقة ، وأن من الخدمات ماهو أكثر نفعاً وجدوى من كثير من الأعمال ذات الصلة المباشرة بالإنتاج المادى . كذلك تطورت فكرة الإنتاج لترتبط بشكل أكثر بفكرة المنفعة . ومن الخدمات الوسيطة مايقدم منافع أساسية للجميع ولايمكن الاستغناء عنها .

الاقتصاد الحديث اقتصاد خدمات :

لعل أهم ماتميز به الاقتصاد الحديث هو الاتجاه الشديد إلى التخصص وتقسيم العمل . فدورة الإنتاج قد زادت بعد أن تعددت مراحل الإنتاج حتى

الوصول إلى المستهلك النهائى . فلم يعد الأمر واضحاً وسهلاً فى علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك ، بل أصبح الإنتاج عبارة عن سلسلة طويلة من المراحل الإنتاجية المختلفة قبل الوصول إلى المستهلك النهائى . وفى هذه السلسلة اختلط عنصر الخدمة مع التحول المادى للأشياء ولم يعد من السهل الحديث عن إنتاج مادى وخدمات ، ففى كل مرحلة يتداخل الأمران . ولعل الجديد هو ازدياد أهمية النشاط الخدمى ، سواء فى مراحل الدراسات والاعداد أو فى مراحل الرقابة. وأخيراً وبوجه خاص فى مراحل التوزيع والتسويق . ولعل الجديد أيضاً ليس فقط فى غلبة الخدمات على مراحل الإنتاج بل إن الكثير من المجتمعات تتجه بشكل متزايد إلى اقتصاد الخدمات وحيث تمثل الخدمات الكثرة الغالبة من الاستهلاك . ومن ثم لم يعد من المقبول التمييز بين الإنتاج المادى والخدمات ، فكلها أمور نافعة و منتجة وضرورية للحياة الحديثة .

وفى كل هذه التطورات لم يعد هناك منتج من ناحية ووسيط من ناحية أخرى ، أصبح الجميع منتجاً ووسيطاً فى نفس الوقت فلم تعد هناك مرحلة ينتهى عندها الإنتاج وتبدأ الوساطة فالكل يساهم فى حلقة من حلقات الإنتاج والوساطة فى نفس الوقت . وإذا نظرنا إلى ما كان يعتبر من أعمال الوساطة التقليدية مثل خدمات التسويق والتوزيع ، فعلينا أن نعترف أنه فى المجتمع الحديث قد أصبحت هذه الخدمات بالضبط هى أساس تقدم المجتمعات . وفى مصر ونحن نأمل فى أن ندخل العصر ، ونبدأ فى ولوج باب التصدير فإن ما ينقصنا هو بالضبط مزيد من الجهد فى ميدان التوزيع والتسويق ، أو بعبارة أخرى الوساطة بالمعنى التقليدى .

الوساطة ليست طفيلية ولا هى غير منتجة بالضرورة وإن كان ذلك لا يمنع من وجود انحرافات هنا وهناك ، فى الحقل وفى المصنع وفى التوزيع والتسويق.

الانحرافات والتبديد أمر بالغ الخطورة وينبغى محاربته فى كل مكان . ولكن ليس بإلقاء أحكام عامة وإدانة صور الوساطة وإهدار قيمة نشاط هو بالضرورة أساس للتقدم الاقتصادى . والله أعلم .

استراتيجية الاعتماد على الذات ومستقبل الاقتصاد المصرى (*)

(١٩٨٥م)

يواجه الاقتصاد المصرى عددا من الاختلالات الجوهرية التى تتطلب معالجة طويلة الأجل بالاضافة إلى الاجراءات المباشرة وسريعة المفعول . ومن أخطر هذه الاختلالات اختلال العلاقات الاقتصادية الخارجية . وقد أوضحت الأحداث الأخيرة خطورة هذا الوضع ليس فقط على إمكانيات التطور الاقتصادى لمصر بل أيضا على استقلالها الوطنى والسياسى . ومن هنا فقد ارتفعت شعارات **الاعتماد على الذات** ، وأهمية **تشجيع الصادرات** وارتبط ذلك بوجه خاص بشعار **صنع فى مصر**. ومع أهمية الموضوع فإنه من الضرورى تحديد بعض المفاهيم الاساسية .

الاعتماد على الذات ليس دعوة للاكتفاء الذاتى :

هناك مفهوم خاطئ يعتقد أن الاعتماد على الذات يعنى الدعوة إلى الاكتفاء الذاتى . وهذا أمر غير ممكن بوجه خاص فى العصر الحديث فضلا عن أنه خيار ضار بافتراض إمكان تحقيقه. أما إن الاكتفاء الذاتى غير ممكن فإنه يتضح من نظرة سريعة على توزيع الموارد فى العالم . فلا توجد دولة

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ .

واحدة فى العالم يتوافر لها الموارد الكاملة للاستمرار فى الحياة الحديثة . حتى الدول ـ القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى أو البرازيل أو أستراليا ـ فإنها تفتقد الكثير من الموارد التى تحتاجها من خارج حدودها . والأمر أكثر إلحاحا بطبيعة الأحوال بالنسبة للدول الأصغر حجما والأقل موارد . وهناك أيضا مشكلة ضرورة توفير سوق كافية . فقد أوضحت الصناعة الحديثة أهمية وجود سوق كبيرة لعديد من الصناعات . وبدون هذه السوق المناسبة فإن إقامة هذه الصناعات يعتبر عبئا لا طائل من ورائه .

وأما إن الاكتفاء الذاتى ضار فقد أوضح الاقتصاديون منذ وقت طويل أهمية التخصص وتقسيم العمل وإن تحقيق الكفاءة منوط بهذا التخصص . ولذلك لم يكن من الغريب أن تزداد أهمية التجارة الخارجية حتى فى أكثر الدول تمتعا بالموارد والأسواق والتكنولوجيا . فالولايات المتحدة الأمريكية وقد كانت حتى الأمس القريب دولة تهتم أساسا بسوقها المحلية ، فها هى تجارتها الخارجية تمثل حوالى ١٥٪ من ناتجها القومى ، وهى نفس النسبة تقريبا التى تعرفها اليابان المشهورة بنقص الموارد المحلية .

وإذا نظرنا إلى ظروفنا فى مصر فإن فكرة الاكتفاء الذاتى لاتعدو أن تكون أشبه بدعوة إلى العودة إلى نوع من الحياة البدائية . فليس الأمر متعلقا فقط بعدم توافر العديد من الموارد أو ضيق السوق أحيانا وإنما الاعتبار الأساسى هو أن أهم الموارد الاقتصادية فى العصر الحديث وهو التقدم الفنى والتكنولوجيا الحديثة أمر متوافر فى العالم الخارجى . وأية دولة تحرم نفسها من إمكانية المشاركة فى هذا المورد الحيوى فإنها تحكم على نفسها بالتخلف الاقتصادى وبالتالى تفقد حريتها السياسية لضعفها الاقتصادى والعسكرى .

وإذا كان **الاكتفاء الذاتى** أمرًا غير وارد فإن **الاعتماد على النفس** أمر

ضرورى ولاغنى عنه ، وهو يعنى أن تعيش الدولة فى حدود مواردها الذاتية بمعنى أنها تستطيع أن تمول وارداتها من الخارج عن طريق صادراتها .

وإذا نظرنا إلى هيكل الاقتصاد المصرى نجد أن وارداتنا كبيرة وفى تزايد مستمر ، وتزايد الواردات المصرية أمر تفرضه اعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة القائم وحماية نمو النشاط الاقتصادى . فالواردات المصرية تتكون أساسا من واردات زراعية أو سلع وسيطة أو رأسمالية ولكنها فى غاية الأهمية لحماية الاستقرار والنمو الاقتصادى .

ومع هذا النمو المستمر للواردات فإن سبيل مصر إلى الاعتماد على الذات هو زيادة الصادرات وبالتالى دفع قيمة هذه الواردات بإمكانيات محلية (الصادرات) ، ولذلك فإن الدعوة إلى **الاعتماد على الذات هى بالضرورة دعوة إلى زيادة الصادرات** .

تشجيع الصادرات استراتيجية للتنمية :

استراتيجية التصدير ليست مجرد علاج لمشاكل ميزان المدفوعات وإنما هى اختيار لاستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية فى عالم تزداد أجزاؤه ارتباطا وتداخلا . وفى وقت من الأوقات قدمت سياسة تنمية الصادرات كما لو كانت بديلا عن سياسات إحلال الواردات . والحقيقة أن التكامل بين الأمرين أوضح من التعارض بينهما . فليس هناك ـ فى العادة ـ صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلى . ولكن استراتيجية التصدير تعنى أن يتوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاءة الاقتصادية سواء من حيث الجودة أو السعر . فالسلع والخدمات المصدرة تتطلب القدرة على المنافسة العالمية من هذين الجانبين وهما أساس الكفاءة الاقتصادية . ومن هذه الزاوية فإنه لاتوجد

استراتيجية خاصة للتصدير وإنما استراتيجية كاملة للتصنيع والإنتاج الكفء . والنجاح فى مثل هذه الاستراتيجية يؤدى إلى القدرة على فتح آفاق جديدة للتصدير للسلع والخدمات التى تنجح فى توفير هذه العناصر للكفاءة فيها . وهذا يقتضى بالضرورة تخيرا وانتقاء لعدد محدود من فروع الإنتاج يمكن أن تنجح فيها وتتمتع فيها بميزة نسبية . ومشكلة سياسات إحلال الواردات أنها فهمت فى وقت من الأوقات كما لو كان المطلوب هو التصنيع بأى ثمن وبأى شكل بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة من حيث الجودة والثمن نظرا لوجود السوق المحلية .

كذلك يفهم التصدير أحيانا على أنه شيء واضح ويتعلق بأى سياسة تؤدى إلى زيادة الصادرات . والحقيقة أن استراتيجيات التصدير تعكس مراحل متعددة وكل منها يمثل درجة معينة من النمو والنضج الاقتصادى . ولعل تصدير المواد الأولية زراعية أو منجمية يمثل أدنى مراحل التصدير ، وهى المرحلة التى عرفتها معظم الدول النامية ومنها مصر حيث تركزت صادراتها فى المواد الأولية (القطن) ثم (البترول) . ولكن استراتيجية التصدير الحقة هى التى ترتبط بالصناعات الحديثة ، وحيث تتركز قيمة الصادرات فى القيمة المضافة من الجهد البشرى وتراكم رءوس الأموال وليس مجرد ناتج الطبيعة . والمتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يلاحظ أنه فى الوقت الذى زاد فيه نمو التجارة العالمية بالمقارنة بنمو الناتج القومى فى العالم فإن حصة التجارة فى المواد الأولية قد تناقصت باستمرار . فالتجارة العالمية تنمو بأعلى درجاتها فى تجارة السلع المصنعة لتتضاءل حصة التجارة فى المواد الأولية . ولذلك فإن الحديث عن استراتيجية التصدير هو بنفس الدرجة حديث عن استراتيجية التصنيع والتنمية بصفة عامة . ولذلك فإننا إذا نظرنا إلى الأمثلة الحديثة للنجاح فى سياسات التصدير نجد أنها نجاح لسياسات التصنيع بصفة أساسية .

ويكفى أن ننظر إلى المثال التقليدى لليابان بعد الحرب العالمية الثانية أو لأمثلة كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة وأخيرا البرازيل وتركيا وغيرها. وتحاول إسرائيل حاليا أن تنتهج منهجا جديدا فى سياستها الاقتصادية بالانتقال إلى مرحلة الإنتاج التكنولوجى المتقدم للتصدير. فيبدو أن واضعى الاستراتيجية الإسرائيلية يميزون بين مراحل عدة مرت بها إسرائيل منذ التفكير فى إنشائها: مرحلة الزراعة لتأكيد ارتباط اليهودى بالأرض ثم مرحلة العسكرية لتأكيد وجود إسرائيل المادى وسط منطقة معادية وهى الآن تنتقل إلى مرحلة الصناعات المتقدمة تكنولوجيا للتصدير لتحقيق الاستقلال الاقتصادى لها. وليس الاتفاق الاقتصادى الأخير مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا خطوة على هذا الطريق.

والاعتراف بأن تشجيع الصادرات إستراتيجية كاملة للتنمية وليس مجرد سياسات لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات. أمر ضرورى لتجنب بعض أسباب اللبس. فاستراتيجية تشجيع الصادرات على هذا النحو سياسة طويلة الأمد وليست مجرد إجراءات سريعة لعلاج عجز ميزان المدفوعات. هناك الكثير مما يمكن تحقيقه فى وقت قريب نسبيا بسياسة تشجيع الصادرات، ولكن الآثار الحقيقية لمثل هذه الاستراتيجية لن تظهر إلا على المدى الطويل، فالأمر يتعلق كما سبق أن ذكرنا بتعديل هيكل الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. وهى أمور لاتتحقق بين يوم وليلة، ولكن القول بأن نتائج استراتيجية التصدير تتحقق على المدى الطويل لايعنى إمكان تأجيل البدء فى هذه الاستراتيجية. **فكل تأجيل لمثل هذه الاستراتيجية هو تباطؤ وتأجيل للدخول فى العصر.**

الخيارات الأساسية لاستراتيجية التصدير :

إذا كان التصدير استراتيجية للمشاركة فى عالم سريع التطور من ناحية ويزداد ترابطا من ناحية أخرى فإن الأخذ بهذه الاستراتيجية يعنى خيارات أساسية لابد وأن تنعكس على توجهات اجتماعية وسياسية لابد وأن تكون واضحة لا لبس فيها .

ولعل أول هذه الخيارات هو أن استراتيجية التصدير هى خيار لنمط من التنمية يزداد فيه الارتباط **والترابط مع الاقتصاد الخارجى** . وقد أشرنا إلى أنه لم يعد من المقبول فى العصر الحديث الانعزال عن التعامل مع العالم الخارجى . على أن العالم الخارجى ليس وحدة واحدة متجانسة ، فهناك العالم الصناعى المتقدم . وهناك الدول النامية ، هناك علاقات مع كتل لها ارتباطات سياسية أو ثقافية ، وهناك مناطق جغرافية . ولذلك فإن الارتباط بالعالم الخارجى يمكن أن يأخذ صورا متعددة تحتاج إلى خيارات واضحة .

كذلك فإن التعامل مع العالم الخارجى ليس مجرد تعامل مع وحدات سياسية ولكنه فى الأغلب من الأحيان يتطلب التعامل مع **حقائق تكنولوجية** وهى ترتبط فى الكثير من الأحوال بعدد من الصناعات والشركات متعددة الجنسيات . ولذلك فإن اختيار التخصص فى فروع إنتاجية معينة يعنى فى الواقع خيارا للتعامل مع نوعيات خاصة من المؤسسات والشركات الأجنبية التى تمتلك تكنولوجيا هذه الفروع أو تسيطر على شبكات توزيعها وأسواقها .

وهكذا فإن اختيار استراتيجية للتصدير يعنى بالضرورة نمطا معينا **للعلاقات الدولية** سواء بالتمييز فى علاقات مع مجموعات من الدول أو المناطق كما يعنى سياسات واضحة تجاه العديد من المؤسسات الخارجية التى تمتلك التكنولوجيات المتطورة . ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك أن يتأثر الاقتصاد

المحلى بأمور لانملك لها دفعا . وهو أمر أصبح فى الوقت الحاضر من الأمور التى لايجادل فيها أحد . ويكفى أن ننظر إلى الدور الذى يلعبه الدولار الأمريكى فى التأثير فى الأوضاع الاقتصادية لمعظم دول العالم المتقدمة والنامية على السواء .

ومن الطبيعى أن تراعى مصر فى اختيار استراتيجياتها التصديرية عناصر القوة والضعف المرتبطة بها سواء من حيث الموارد المتاحة أو مركزها الجغرافى أو ثقلها ودورها السياسى أو تطورات التكنولوجيا المستقبلية . وهكذا فإن اختيار استراتيجية للتصدير ليس بالعملية البسيطة بل إنه تخطيط على أعلى قدر من الصعوبة لأنه **تخطيط فى إطار العلاقات الدولية المتغيرة وليس تخطيطا فى إطار اقتصاد محلى مغلق** . ولعل من أنجح التجارب فى هذا الشأن خيار اليابان فى أوائل الخمسينيات الاهتمام بالصناعات الالكترونية وقبل أن يتنبه لها العديد من الدول الأخرى .

السياسات والأعباء المالية :

لايكفى وضع استراتيجية واضحة للتصدير بل لابد وأن تستكمل هذه الاستراتيجية **بسياسات وإجراءات** مكملة سواء كانت سياسات اقتصادية (أسعار الصرف ، تمويل مناسب ، حوافز للتصدير ، إعفاءات ضريبية) أو سياسات توعية (تسويق ، إعلام) أو سياسات خارجية (معاملة تفضيلية لدول أو لمناطق ذات حيوية) أو سياسات استثمارية (بنية أساسية لازمة للتصدير ، صناعات جديدة للتصدير) أو سياسات تعليمية (مراكز تدريب) الخ . وينبغى بالاضافة إلى كل ماتقدم أن تكون هذه السياسات متناسقة ومتكاملة لاتعارض بينها . وهناك أيضا قضية الاجراءات والمؤسسات وهى تقتضى كل اهتمام ورعاية .

وأخيرا فإن التصدير ليس مجرد تخطيط ووضع سياسات ولكنه فى الدرجة

الأولى التزام **بتوفير الموارد المالية** المناسبة والاستعداد لتحمل التضحيات اللازمة . فالتصدير ليس نزهة ولكنه اختيار رئيسى ، وككل اختيار فإنه ينطوى على ضرورة قبول عدد من الأعباء على الاستهلاك المحلى لصالح التصدير . ودون استعداد وقدرة على تحمل أعباء التصدير فإن الدعوة لتشجيع الصادرات ستظل شعارا آخر إلى جانب شعارات أخرى ضاعت فى طى النسيان . أما ماهى هذه الأعباء التى ينبغى أن نتحملها من أجل تشجيع الصادرات فهو أمر يستحق حديثا مستقلا .

فائض السّيُولة في البنوك وعجز المدخرات المحليّة (*)
(١٩٨٩م)

يمكن القول بعبارة موجزة إن معظم مشاكل مصر الاقتصادية إنما ترجع إلى قصور المدخرات المحلية . وإذا كان الحديث غالبا مايدور حول اختلال ميزان المدفوعات أو عجز الموازنة فإن ذلك يمكن أن يرد بشكل أو بآخر إلى قصور المدخرات المحلية .

فنتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار المحلى تظهر فجوة الموارد والتى يتم تعويضها عن طريق العجز فى ميزان المدفوعات بالقروض والتسهيلات الأجنبية . كذلك فإن عجز الموازنة العامة إنما يرجع فى جزء رئيسى إلى عدم قدرة وحدات القطاع العام الإنتاجية على توليد مدخرات كافية لتمويل احتياجاتها من الاستثمارات . وهكذا يتضح أن قصور المدخرات المحلية هو الأساس فى مشاكل مصر الاقتصادية الحالية . وبطبيعة الحال فإن هذا بدوره يرجع إلى اعتبارات متعددة ليس هنا مجال التفصيل فيها .

وفى مواجهة هذا القصور فى المدخرات المحلية ، فإن البنوك المصرية تعرف أحيانا فائضا فى السيولة الأمر الذى دعا عددًا غير قليل إلى الخلط بين فائض السيولة وعجز المدخرات، والاعتقاد بأن زيادة الودائع وتوافر السيولة فى البنوك إنما هما دليل على وجود مدخرات غير مستغلة . ولايقتصر هذا الخلط على غير

(*) نشرت فى الأهرام الاقتصادى ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٨٩ .

المختصين بل إننا نلحظ مثل هذا فى تصريحات بعض المسئولين وفى بعض التقارير الرسمية . والحق أن هذا خلط غير جائز فالسيولة ليست هى الادخار ، بل إن فائض السيولة يمكن أن ينشأ نتيجة لقصور المدخرات ، وهو الأمر الحاصل فى مصر. ولذلك فإن التفرقة بين الأمرين هامة وضرورية .

ولنبدأ بالقول بأن الادخار هو ظاهرة اقتصادية عينية وكلية ، فى حين أن فكرة السيولة لاتعدو أن تكون ظاهرة نقدية . ورغم أن هناك تفاعلا مستمرا بين الظواهر العينية والنقدية فضلا عن أن السياسات النقدية والمالية تؤثر بالضرورة فى علاقات الاقتصاد العينى ـ فإن هذا لايحول دون ضرورة التمييز بين الحقائق الاقتصادية العينية وبين الظواهر المالية والنقدية ، وإن الخلط بينهما كثيرا ما يؤدى إلى نتائج خاطئة .

أما الادخار ، فهو إحدى علاقات الاقتصاد العينى المرتبط بالإنتاج والاستهلاك وبالتالى فإنه إحدى حقائق الاقتصاد الكلى أو الإجمالى . فالادخار يشير إلى الفرق بين الإنتاج والاستهلاك وبذلك يمثل الموارد العينية المحلية المنتجة خلال فترة معينة (سنة) والتى لا تخصص لأغراض الاستهلاك الخاص أو العام . وهذه الموارد غير المخصصة للاستهلاك هى الموارد المحلية المتاحة للاستثمار . ويتحقق التوازن بالعلاقة بين الاستثمار المرغوب القيام به والمدخرات المحلية المتاحة لهذا الغرض .

والادخار بهذا المفهوم يمثل أحد التدفقات FLOWS الاقتصادية خلال فترة معينة ، فنحن نتحدث عن المدخرات المتحققة خلال سنة معينة أى أن لها بُعدًا زمنيا. كذلك فإن الادخار بهذا المعنى لايتضح إلا من خلال الاقتصاد الكلى أو الإجمالى فالعبرة بمجموع الإنتاج والاستهلاك المحليين وعلى مستوى الاقتصاد القومى كما تظهر من خلال الحسابات القومية .

ويختلف هذا المفهوم للادخار عن المفهوم الفردى السائد . فعندما يتحدث فرد عن مدخراته فإنه يشير إلى فائض أصوله المالية والعينية عن احتياجاته المباشرة للإنفاق الجارى من لحظة معينة من ناحية، كما أنه يعنى رصيد هذه الفوائض والمتراكمة لديه من سنوات سابقة من ناحية أخرى . وإذا كان إدخال الأصول المالية فى المدخرات مقبولا على المستوى الفردى ، فإنه أمر غير متصور على المستوى الإجمالى ، ذلك أن الأصول المالية يقابلها وبنفس القدر خصوم مالية مدينة لدى أفراد أو وحدات أخرى . وهكذا فإن الادخار الإجمالى لايتضمن الأصول المالية المحلية والتى يقابلها وينفيها خصوم مالية محلية (ادخار سالب) . كذلك فإن الادخار بالمفهوم الفردى يخلط بين هذا المفهوم للتدفقات الاقتصادية وبين مفهوم الثروة أو الأرصدة STOCKS . فالثروة أو رأس مال يشير إلى مجموع مايتراكم لدى الفرد فى **لحظة معينة** نتيجة لما تم خلال سنوات سالفة ، فى حين أن الادخار يشير إلى تدفق اقتصادى سنوى للدخل أو الإنتاج أى خلال فترة معينة . وهكذا يتضح أن الادخار هو ظاهرة اقتصادية عينية مرتبطة بالإنتاج والاستهلاك المحليين خلال فترة معينة (سنة) .

ومن الواضح أن مصر تعانى من قصور فى هذا الادخار عن الوفاء باحتياجات الاستثمار حيث يمثل الاستهلاك حوالى ٨٨ ـ ٩٠ ٪ من حجم الناتج المحلى ، فى حين تتراوح الاستثمارات بين ٢٠ ـ ٢٥٪ من قيمة هذا الناتج ، وبالتالى لاتكفى المدخرات المحلية لتغطية احتياجات الاستثمار المحلى .

أما السيولة لدى البنوك فإنها ترتبط بالسياسات النقدية والمالية . وفى كثير من الأحوال يكون فائض السيولة نتيجة لقصور المدخرات والتجاء الدولة لسد هذا العجز عن طريق الاقتراض المصرفى . فالسيولة تتمثل فى حجم مديونية النظام المصرفى أى البنك المركزى والبنوك التجارية . وكما تنشأ مديونية النظام المصرفى

نتيجة لوجود مدخرات لدى الوحدات الاقتصادية وإيداع هذا الفائض من المدخرات لدى الجهاز المصرفى ، فإنها يمكن أن تنشأ على العكس نتيجة لنقص هذه المدخرات لدى تلك الوحدات الاقتصادية واعتمادها على قروض وتسهيلات مصرفية تستخدمها لمواجهة قصور المدخرات الحقيقية . فى الحالة الأولى تكون البنوك مجرد وسيط فى الائتمان بين المدخرين والمستثمرين ، وفى الحالة الثانية تكون البنوك خالقة لهذا الائتمان وبالتالى تضيف إلى السيولة دون أن تزيد من المدخرات . والعادة أن يقوم الجهاز المصرفى بالدورين معا .

وإذا نظرنا إلى الوضع فى مصر نجد أن معظم الائتمان المحلى إنما قد منح بمناسبة عجز الميزانية والقطاع العام أى نتيجة لنقص المدخرات العامة . فتشير بيانات البنك المركزى أن صافى المطلوبات من الحكومة ومن شركات القطاع يتراوح حول ٦٥٪ من مجموع الائتمان المحلى . وقد ارتفع معدل العجز الإجمالى لدى كل من الحكومة والقطاع كنسبة من الناتج القومى الإجمالى من ٩,٣٪ ، ٣,٧٪ فى ١٩٨١/٨٠ إلى ١٥٪ ، ٨,٣٪ فى ١٩٨٥ على التوالى . والتجاء الدولة لتمويل هذا العجز عن طريق القطاع المصرفى هو السبب فى زيادة السيولة لدى البنوك التجارية . وهو أمر تم بسبب قصور المدخرات العامة وليس بسبب توافرها .

وهكذا فإن زيادة السيولة لدى البنوك التجارية ليست تعبيرا عن وجود مدخرات محلية عاطلة ، بقدر ماهى نتيجة لعجز هذه المدخرات عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ، والاعتماد بالعكس على مديونية القطاع المصرفى لتمويل هذه الاستثمارات . السيولة ليست الادخار بل كثيرا ماتكون النقيض له . والله أعلم .

فى قضية التعليم ... والمجانية (*)
(١٩٨٦م)

تطرح على المناقشة هذه الأيام قضية التعليم وخاصة من زاوية دراسة موضوعات ترشيد الانفاق العام وبحث أوضاع مجانية التعليم . والحق أن قضية التعليم تطرح أمورًا بالغة الأهمية تجاوز مسائل التمويل لتتعلق بحقوق المواطن والفرد ومسئولية الدولة ومستقبل المجتمع ونظرته لعناصر التطور والتقدم . وهى أمور تتصل بالفلسفة والسياسة والاقتصاد . وسوف يكون من العبث مناقشة مجانية التعليم بعيدًا عن هذه الأمور . كذلك فإنه سيكون من الاجحاف الاعتقاد بأنه يمكن التعرض لكافة هذه الأمور فى مقال واحد ومن كاتب واحد . والأمر يحتاج إلى جهود متعددة فى هذه القضية الهامة .

ولست أدعى إلمامًا خاصًا بقضايا التعليم فى تنوعها وتداخلها ، ولكنى أعتقد أن تجربة محدودة فى التدريس الجامعى واهتمامًا عامًا بالمسائل العامة قد يسمحان لى بإبداء بعض الملاحظات فى هذه القضية الأساسية .

ولعل نقطة البداية هى التأكيد على أهمية المعرفة ومن ثم التعليم باعتبارهما من أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات : المعرفة بالبيئة المحيطة ، المعرفة بنفسه وعلاقاته بالغير ، المعرفة بالكون وظواهره . ولا تقتصر المعرفة على

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٩ يوليو ١٩٨٦ .

المعرفة العلمية بل تمتد إلى القيم والفنون من أخلاق وديانات وآداب وغيرها . والمعرفة بطبيعتها تراكمية تضيف إلى التراث القائم ، ومن ثم فإن أوضح طريق إلى **المعرفة هو التعليم** . وبالتعليم والمعرفة تزداد إنسانية الإنسان . فإذا كان الإنسان من دون الكائنات صاحب تاريخ وبالتالى عنصرًا للتطور والتقدم ، فإنما يتحقق ذلك عن طريق تراكم المعرفة المتاحة له ، فهو يعيش بذاكرة جماعية تختصر له فى حياته القصيرة ـ عن طريق التعليم ـ تاريخ الإنسانية وتجربتها .

والحديث عن التعليم والمعرفة هو حديث عن **العقل** . فالعقل هو أداة المعرفة ، وبالتعليم ينمو العقل ويزدهر. العقل أداة التعليم وهو نتيجته . والعلم ، ومن ثم التعليم ، ليس فقط أهم خصائص الإنسان بل إن به نفحة إلهية ، فإذا كان الإنسان قد خلق على صورة الله ، فإن ذلك يظهر بأوضح شكل فى عقل الإنسان وعلمه . فالعلم والمعرفة هما البداية .

«فى البدء كانت الكلمة» . ولم يكن غريبًا أن يكون أول حديث لله مع محمد رسوله (صلى الله عليه وسلم) «اقرأ» . «اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم» فالقراءة والقلم والعلم كانت أولى كلمات الله إلى الرسول محمد .

ويتراوح دور التعليم بين الرغبة فى خلق **الإنسان النافع والمواطن الصالح** . ففى التعليم حق للفرد وحق للدولة . وبالتعليم تزداد إنسانية الفرد وتنمو قدراته الانتاجية . وبالتعليم أيضًا يرتقى المجتمع وتزداد قوته . والحديث عن مجانية التعليم لا يمكن أن يتم بعيدًا عن هذه الأمور السياسية والفلسفية والاقتصادية ، ولا بأس من معالجة سريعة لا تخلو ـ أحيانًا ـ من تعبيرات الاقتصاديين .

التعليم سلعة استهلاكية واستثمارية فى نفس الوقت :

ليس من المستحب دائمًا أن تستخدم تعبيرات الاقتصاديين فى مناقشة الأمور الخطيرة مثل التعليم، ولكن ليس هناك ضرر كبير من ذلك بل قد ينتج بعض النفع . فأما أن التعليم سلعة فيقصد به التأكيد على أن هذا النشاط أو هذه الخدمة لا تتم **دون تكلفة** تتمثل فى استخدام موارد بشرية (معلمين ، رجال تربية ومناهج ....) وموارد مادية (مبان ، أجهزة ، كتب ...) . وأيًا كان شكل تمويل خدمات التعليم ، فإن المجتمع فى مجموعه لابد وأن يتحمل تكاليف هذه الخدمة وعليه أن يوزعها بشكل أو بآخر على أفراده . فالمجانية قد تكون بالنسبة للمستفيد المباشر من خدمة التعليم ، ولكن **المجتمع فى مجموعه لابد وأن يتحمل تكاليف هذه الخدمة** . فالتعليم ليس مجانًا بالنسبة للمجتمع . كذلك فإن القول بأن التعليم سلعة يعنى أنها خدمة تقدم منافع ، ومن الطبيعى أن تجاوز هذه المنافع أعباء وتكاليف أدائها . وتتركز منافع التعليم فى إشباع حاجة أصيلة لدى الإنسان فى المعرفة وبه تزداد إنسانيته وتزدهر ، ومن ثم فإن التعليم سلعة استهلاكية تحقق منافع مباشرة للمستفيد بها . ولكن التعليم أداة لتطوير قدرات الفرد وإمكانياته الانتاجية ومن ثم تزيد من إمكانياته فى الكسب فى المستقبل . ومن هذه الزاوية فإن التعليم نوع من أنواع الاستثمار ، بل هو أرقى أشكال الاستثمار لأنه يتعلق بتكوين رأس المال البشرى وهو الأساس فى كل تقدم . وهكذا فإن أحد جوانب قضية التعليم هو أنها سلعة لا تتم بدون ثمن أو تكلفة (الموارد المستخدمة فى أدائها) وأن العائد منها يشبع حاجات مباشرة للمستفيد (استهلاك) فضلاً عن زيادة القدرة الإنتاجية فى المستقبل (استثمار) . والتفرقة بين جانبى الاستهلاك والاستثمار فى التعليم هى

الأساس فى التمييز بين التعليم العام أو الليبرالى من ناحية والتعليم الفنى أو المهنى من ناحية أخرى .

التعليم سلعة خاصة وعامة فى نفس الوقت :

لا جدال فى أن المستفيد المباشر من خدمة التعليم هو طالب العلم نفسه وسواء فى ذلك ما يتعلق بزيادة قدراته الإنسانية وما يضفيه عليه التعليم من ازدهار فى شخصيته وتنمية فى قدراته أو ما يتعلق بزيادة قدراته الانتاجية وزيادة فرصه للكسب فى المستقبل . فالمستفيد الأول من التعليم هو طالب العلم ذاته . ومن هنا فإن التعليم يعتبر **سلعة أو خدمة خاصة** . ولكن التعليم يضفى بآثاره على المجتمع قاطبة بزيادة الذوق والرقى والتحضر العام لمجرد التواجد فى وسط أكثر علمًا ومعرفة . والتعليم باعتباره استثمارًا لا يفيد صاحبه فحسب وزيادة دخله فى المستقبل وإنما يزيد من قدرات المجتمع الانتاجية أيضًا . وأهم ما يميز فكرة السلعة أو الخدمة العامة هو أن منافعها لا تقتصر على شخص المستفيد منها مباشرة بل يجاوز ذلك إلى التأثير فى المجتمع المحيط به . ولا شك أن انتشار أو انحسار التعليم لا يقتصر أثره على المتعلمين أنفسهم وإنما يؤثر وبشكل حاسم فى نوع ومستوى الحياة العامة كما يؤثر على قدرات المجتمع الانتاجية . وهكذا فإن التعليم ليس فقط سلعة خاصة تقدم لطالب العلم وإنما هى **سلعة عامة** تهم المجتمع بأسره وبالتالى فإن أداء هذه الخدمة لا يمكن أن يترك **فقط** لمجرد رغبات الأفراد .

وهكذا فإن التعليم يعتبر حقًا للأفراد وللدولة فى نفس الوقت بما يوفره من إمكانات للفرد والمواطن على حد سواء . وبطبيعة الأحوال فإن الحدود

الفاصلة بين حق الفرد فى التعليم وحق الدولة فيه ليست حاسمة ولا ثابتة وإنما هى تتغير باختلاف الظروف . وبشكل عام يمكن القول بأن مسئولية الدولة ترتبط بضرورة توفير **حد أدنى** من **المستوى العام** من التعليم بكافة أنواعه ودرجاته ، ودون هذا المستوى يكون المجتمع مقصرًا فى حق نفسه فى ضوء الأوضاع السائدة ، وهنا ينبغى التأكيد على أن مسئولية الدولة تنصرف فى الواقع إلى ضرورة توفير هذا **الحد الأدنى** ، أما ما جاوز هذا الحد فليس للدولة أن تمنع أو تحول دون زيادة التعليم عن هذا الحد بل إن وضع العقبات فى هذا الطريق يعتبر إساءة إلى حقوق الأفراد والمجتمع كما سنرى . ويقضى الاعتراف بمسئولية الدولة فى تحديد مستوى معين من التعليم إعطاءها الحق فى التأكد من توافر بعض المقومات الأساسية فى برامج التعليم العام .

التعليم سلعة محلية ودولية فى نفس الوقت :

فى هذا العصر الذى تزايد فيه الارتباط والتداخل بين الدول فإن التعليم لم يعد فقط سلعة محلية متاحة على أرض الوطن، وإنما أصبحت سلعة تباع وتشترى من خارج الحدود أيضًا . وقد سمح هذا التبادل الدولى فى المجال العلمى والثقافى بتقدم العلم بدرجات فائقة فضلاً عن أنه كثيرًا ما يستخدم كإحدى وسائل تدعيم النفوذ الثقافى للدول .

كذلك فقد أصبح الاستثمار فى التعليم للأجانب مصدرًا للكسب المادى شأنه شأن السياحة . وقد عرفت مصر شيئًا من هذا خلال فترات غير قليلة عندما كان الأزهر والجامعات والمدارس المصرية قبلة المتعلمين من البلاد العربية والإسلامية .

وفى ظل الأوضاع القائمة لعلاقات مصر الاقتصادية مع الخارج فإنه

لا يجوز تجاهل حقيقة توافر خدمات التعليم فى الخارج لعدد من المصريين القادرين مع ما ينطوى عليه ذلك من ضياع لموارد محلية كان يمكن استخدامها فى الداخل بتوفير تعليم خاص لهم فى مصر.

التعليم من حقوق الإنسان :

كاد الحديث عن التعليم كسلعة أن يفقدنا النظرة الإنسانية للتعليم باعتباره من أهم حقوق الإنسان . فالحق فى التعليم للإنسان هو كالحق فى الحياة وفى الحرية وفى العيش الكريم . بل إن الحياة تفقد رونقها بدون علم وتعليم ، كما يمكن أن تخنق الحرية كليًا أو فى القليل تضعف القدرة على مقاومة القهر والاستبداد بدون تعليم ، فضلاً عن أن العيش لا يكون كريمًا مع الجهل . ولذلك فقد حرصت معظم وثائق حقوق الانسان الحديثة على النص على الحق فى التعليم كأحد حقوق الإنسان الأساسية (مادة ٢٦ من إعلان حقوق الإنسان) . ويقتضى الحق فى التعليم توافر عدة أمور حتى يكون لهذا الحق مضمون عملى . ولعل أول هذه الأمور هو أن يجد الفرد نفسه فى وسط يسمح ويساعد على التعليم بمختلف مراحله ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير مدارس وجامعات ومعلمين وأساتذة . كذلك فقد أصبح من الضرورى أن يتوافر ـ على الأقل ـ تعليم إلزامى ومجانى فى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى . وتتجه بعض الدول ـ ومنها مصر ـ إلى توفير التعليم المجانى فى كافة مراحل التعليم .

على أن الحق فى التعليم يجاوز مجرد المطالبة بتقديم خدمات التعليم وتوفيرها من جانب أجهزة الدولة ليعطى للفرد الحق فى أن يقدم هذه الخدمة أو يحصل عليها وفقًا لجهوده وجهود غيره من الأفراد دون عنت من الدولة أو أجهزتها .

فإذا كان من واجب الدولة أن توفر للمواطن مستوى معينًا من التعليم ، فإنها لا تستطيع أن تمنع فردًا من أن ينشر فكرًا أو معرفة ، أو باختصار أن يكون معلمًا . فمن حق كل فرد أن يكون معلمًا وهو حق مستمد من حقوق الإنسان فى حرية الفكر والتعبير (مادة ١٨ من إعلان حقوق الإنسان) . وحق الفرد فى نشر المعرفة المنظمة لا ينبغى أن يرد عليه أى حظر ، وإن كان من الضرورى أن يخضع للتنظيم . كذلك إذا كان من حق الفرد أن يتصرف فى أمواله وموارده على النحو الذى يحب وبما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع ، فإنه من غير المقبول حرمانه من استخدام جزء من موارده وأمواله للحصول على واحدة من أرقى وأنبل السلع وهى المعرفة . وبذلك فإنه لا يجوز أن يخضع التعليم للموانع إلا إذا تعارض مع النظام العام والآداب .

وإذا كان من حق الدولة أن تضمن برامج التعليم فى مراحل التعليم الابتدائية والاعدادية بعض المواد تدعيمًا للانتماء القومى وحماية للقيم الأساسية للمجتمع فإنها على العكس لا ينبغى أن تحرم الأفراد من حق اختيار نوع التعليم الذى يعطى لأولادهم أو القيم التى يرغبون فى تأكيدها لديهم (مادة ٣/٢٦ من إعلان حقوق الإنسان) . وقد واجهت فرنسا خلال العام الماضى بعض الاضطرابات عندما حاولت الحكومة الفرنسية أن تمنع بعض أشكال التعليم فى المدارس الخاصة .

على أن ضرورة إتاحة التعليم خارج أجهزة الدولة ليس أمرًا مطلوبًا فقط لضمان حقوق الأفراد فى التعليم والمعرفة وحريتهم فى استخدام مواردهم للحصول على أنبل خدمة (التعليم والمعرفة) بل إنه مطلوب أيضًا كحماية من مخاطر سطوة الدولة على الحريات وتهديدها لها . فالتعليم كما يكون وسيلة للتحرير يمكن فى ظروف خاصة أن يستخدم كأداة للقهر والاستبداد وقتل

ملكات النقد والتفكير الحر. وقد سبق أن أشار جورج أورويل فى كتابه الشهير «عام ١٩٨٤» عن كيفية استخدام التعليم وأجهزة المعلومات لتشويه التاريخ وتأكيد سيطرة الحكم الشمولى وقتل ملكات النقد والابداع .. ولذلك فإن إيجاد مراكز مستقلة للتعليم يمكن أن يكون أيضًا ضمانًا للحريات. فالدول ليست دائمًا منابر للحرية وكثيرًا ما كانت أجهزتها أدوات للقهر والاستبداد. ويصدق ذلك على أجهزة الدولة للتعليم أو غيرها من المؤسسات الرسمية مثل الكنيسة والمؤسسات الدينية. ولذلك فإن ارتباط التعليم بالديمقراطية أمر لا جدال فيه.

التعليم والشهادات :

فى مصر عندما نتحدث عن قضية التعليم فإن أذهاننا تتجه مباشرة إلى مختلف الشهادات العلمية المعترف بها باعتبارها وثيقة مرور للعمل أو المركز الاجتماعى. ولا جدال فى أنه فى العصر الحديث ومع تعقد الحياة ومعارفها وانتشار التعليم وتنوعه أصبح من الضرورى وضع معايير ظاهرة للتقييم العلمى فى شكل شهادات معترف بها. ومع ذلك فينبغى الاعتراف بأننا قد انسقنا إلى هذا الطريق بعيدًا حيث كاد التعليم نفسه يفقد معناه ومحتواه من أجل الشهادات وتسعيرها. وإذا كان من الضرورى أن يعود التوازن من جديد بين المضمون والشكل وأن يقل تقديس الشهادات وتزداد أهمية المعارف الحقيقية، فإنه لا شك فى ضرورة الاستمرار فى الاعتماد على أسس واضحة فى تقييم المستويات المختلفة لأنواع التعليم. وإذا كان من حق الفرد أن يحصل على ما يشاء من المعارف، فإن من حق الدولة أن تضع المعايير والمستويات اللازمة للاعتراف بأية درجة علمية، كما أن لها أن تضع المواصفات اللازمة

لمن يقوم بالتدريس والتعليم فى مؤسسات تمنح مثل هذه الدرجات العلمية وأن تراقب المناهج وتتأكد من جدية مستواها .

كذلك إذا كان حق الفرد أن يحصل على ما يشاء من علم ومعرفة ، فإن ممارسة بعض المهن وهى تتطلب درجة معينة من المهارة المهنية والفنية وتتوقف عليها حقوق ومصالح الآخرين - كل هذا يمكن أن يخضع لتنظيم واضح ومحدد بحيث لا يمارس مهنة معينة إلا من تتوافر فيه شروط خاصة من درجات تعليمية أو بعد اجتياز اختبارات خاصة . ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنه فيما جاوز مراحل التعليم العادى فإن معظم التقدم العلمى أصبح يتم الآن فى مراكز للتدريب والأبحاث فى الصناعة والشركات بعيدًا عن الأجهزة التعليمية التقليدية . ولذلك فإن قضية التعليم أوسع رحابًا من قضية الشهادات ، ويجب أن نتخلص منها بقدر الإمكان .

مجـانيـة التعلـيم :

والآن وفى ضوء ما سبق ، نحاول أن نتعرض لمجانية التعليم . لا جدال فى أن مجانية التعليم قد أصبحت من أخطر مسئوليات الدولة ومن أهم حقوق الأفراد . ولكن لا ينبغى المبالغة . فمجانية التعليم ليست سوى وسيلة لهدف وهو التعليم ، والأكثر أهمية وخطورة هو **إلزامية التعليم** . ونجاح الدول يقاس بالدرجة الأولى بمستوى التعليم فيها ودرجته وعدالة توزيعه ، ولا تعدو أن تكون المجانية وسيلة لضمان انتشار التعليم وعدم التمييز بسبب القدرة المالية . ولكن لا ينبغى بحال من الأحوال أن نخلط بين الوسائل والأهداف . **التعليم هو الهدف** . والمجانية وسيلة ، وهى ليست الوسيلة الوحيدة ولا دائمًا الأكثر كفاءة .

ونعتقد أنه لا يتعارض مع حقوق الأفراد ومسئولية الدولة أن يلزم القادرون بتحمل تكاليف تعليمهم وربما المساهمة فى تعليم غيرهم ، فالمحظور هو أن تقف القدرة المالية عائقًا أمام انتشار التعليم . وفكرة مشاركة القادرين فى أعباء تعليمهم تستند إلى ما يحققه التعليم من نفع مباشر لمن يحصل عليه . وكثير من الدول تقدم قروضًا للطلبة فى التعليم الجامعى يسددونها بعد تخرجهم نظرًا لما يضفيه عليهم هذا التعليم من منافع مباشرة . وإذا نظرنا إلى الوضع فى مصر نجد أن انخفاض أجور خريجى الجامعات فى الحكومة الذين تلتزم الدولة بتعيينهم لا يعدو أن يكون فى الواقع نوعًا من استرداد الدولة لجزء من تكاليف تعليمهم فى شكل أجور مخفضة .

كذلك فإنه سيكون منافيًا لحقوق الأفراد ولمصلحة المجتمع أن يمنع أحد من مواصلة تعليمه طالما أنه لا يمثل عبئًا إضافيًا على الاقتصاد . فإذا كانت قدرة المالية العامة بما تقتطعه من ضرائب وما تفرضه من أعباء على المواطنين تضع حدودًا على ما يمكن أن تخصصه الدولة للانفاق العام على التعليم ، فإنه من غير المتصور أن تعارض الدولة ما يرتضيه بعض أفراده من الانفاق طواعية من مواردهم الخاصة على مزيد من التعليم والمتعلمين . ففى هذا إضافة إلى قوة الاقتصاد ورفاهية المجتمع .

وأخيرًا فإذا كانت مسئولية الدولة قاصرة على توفير التعليم الالزامى للجميع فى مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى وتوفير إمكانات معقولة فى التعليم الفنى والعالى دون أن يكون لها أن تمنع مزيدًا من التعليم الخاص ، فإن من واجبها أن تضع الشروط والمواصفات اللازمة لضمان مستوى التعليم وتقييم الدرجات العلمية ووضع الضوابط والقواعد الضرورية لممارسة المهن والوظائف التى تحتاج إلى درجات معينة من التأهيل الفنى والمهنى .

القضية هى **التعليم** ، وتوسيع انتشاره والارتفاع بمستواه والعدالة فى الفرص المتاحة ، أما **المجانية فهى وسيلة** لتمويل هذه الخدمة وليست هدفًا فى ذاتها . والله أعلم .

٥- الأمــوال الهــائــمــة.

- المنافسة الدولية على أموال المصريين
- الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومى
- ضريبة التركات والأموال الهائمة

المنافسة الدولية على أموال المصريين (*)

(١٩٨٧م)

فى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد المصرى من مشكلة الديون الخارجية تتعدد فيه الشواهد على وجود مدخرات مصرية هامة مودعة أو مستثمرة فى الخارج . وفى الوقت الذى يتردد فيه الحديث عن اتجاه بعض البنوك الأجنبية أو فروعها لتقليل حجم أعمالها فى مصر أو حتى إيقافها كلية ، نلحظ تزايد نشاط العديد من ممثلى البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأجنبية لجذب مدخرات المصريين بالعملات الأجنبية . وإذا كانت مصر والمصريون قد استقطبوا خلال العقد الفائت (٧٥ ــ ١٩٨٥) موارد هائلة من النقد الأجنبى قل أن توافر مثلها لدولة نامية غير بترولية ، فإن الأمر الذى لا يقل أهمية وخطورة هو أن قدرًا هامًا من هذه الموارد قد استقر خارج مصر ولحساب مصريين. وإذا كانت مصر تسعى جاهدة لاستقطاب رءوس الأموال الأجنبية والعربية ، فإنه يبدو أنها فشلت إلى حد بعيد فى الاحتفاظ بقدر هام من ثروات المصريين أمام المنافسة الدولية . وهكذا تعانى مصر من المنافسة الدولية ، ليس فقط فى مجال التجارة ، ولكن وربما بدرجة أكبر فى المنافسة

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٧ .

على رءوس أموال العاملين فى الخارج واستقطابها . بل إنه يبدو أنها عجزت حتى على الاحتفاظ بمدخرات بعض المصريين المقيمين فيها . وإذا كانت هذه الظاهرة قد بدأت باستقطاب مدخرات العاملين فى الخارج والذين لا تملك الدولة عليهم سلطة مباشرة ، فإن ما يدعو إلى القلق هو امتداد نفس الظاهرة إلى أموال المقيمين حيث يتجه عدد غير قليل إلى الاحتفاظ بأموالهم فى صورة أصول أجنبية (المدخرات بالدولار) . وليس الأمر هنا مجالاً للتغنى بأحاديث الواجب وأناشيد الوطنية أو التباكى على ضعف الرقابة وتخاذل السلطات فى حصر الأموال المصرية والسيطرة عليها . فهذا كله حديث غير مجد يدعو إلى السخرية والتجاهل فى أحسن الأحوال ، وقد يزيد الطين بلة ويؤدى إلى مزيد من تسرب الأموال فى أسوأ الأحوال . ولذلك فإن المواجهة الواقعية والتعامل مع الحقائق هما فقط ما يمكن أن يساعد على تغيير الأوضاع لما فيه مصلحة الاقتصاد المصرى . ونقطة البدء هى فهم التغييرات التى تحدث على الساحة ، والاعتراف بأننا نواجه منافسة دولية بالغة الشدة مما يقتضى وضع سياسات منافسة وفعالة .

من الثروة العينية إلى الثروة المالية :

إذا كانت الثروة تتكون من كافة الموارد القادرة على إشباع الحاجات من أراض زراعية ومصانع وشبكات مواصلات ومصادر للطاقة والمعادن ومعرفة فنية .. الخ ، فإن الموارد الحقيقية لا تتحرك إلا من خلال أدوات مالية تمثل الحقوق عليها وعناصر التصرف فيها من نقود وأسهم وسندات ومديونيات وغيرها من الأوراق والأصول المالية والتجارية .

وهكذا قامت الثروة المالية إلى جانب الثروة العينية . والجديد هنا هو أن

هذه الأشكال المالية للثروة قد بدأت تكتسب أهمية خاصة وحياة مستقلة عن الثروة العينية التى تمثلها . وإذا كانت الثروة العينية تتمثل فى أكثر حالاتها فى أشكال من الثروة الثابتة ، فإن الثروة المالية تتميز دائمًا بأنها منقولة ومتحركة وكثيرًا ما تكون غير ظاهرة .

وقد تفتقت الأسواق المالية العالمية عن خلق صور متعددة من هذه الثروات المالية عن طريق إنشاء مؤسسات مالية متنوعة وأوعية مالية متعددة وأسواق جديدة ومتطورة . وهكذا أصبحت نسبة هائلة من الثروات فى شكل كيانات رمزية هائمة تعصى على السيطرة المباشرة وإن كانت تستجيب للحوافز والمزايا وتتهرب من الاعباء والقيود . فهى ثروة سريعة الحركة شديدة الحساسية . وقد دعا ذلك أحد المفكرين إلى القول بأننا بدأنا نعيش عصر **الاقتصاد الرمزى** حيث غلبت أهمية الثروة المالية على الاقتصاد العينى .

وأهمية هذه الملاحظة ترتبط بطبيعة الثروات التى كونها المصريون خلال العقد الفائت ، (الحقبة النفطية) ، فما عرفته مصر من تراكم للمدخرات خلال الفترة الماضية لم يكن نتيجة لزيادة مفاجئة فى الموارد العينية للثروة (تنمية اقتصادية) بقدر ما كان نتيجة لتوافر موارد مالية خارجية سائلة لدى المصريين العاملين فى الخارج أو ما تدفق على البلاد من موارد مالية خارجية (معونات وعوائد بترول وقناة السويس) . وليس هذا انتقادًا للمرحلة الفائتة بقدر ما هو وصف لها . والتحدى الحقيقى هو فى تحويل هذه الثروة المالية الخارجية إلى ثروات عينية محلية الأمر الذى يقتضى المعرفة الكاملة بخصائص هذه الثروة المالية وما تتعرض له من مغريات .

من الاقتصاد المحلى إلى الاقتصاد العالمى :

الحديث عن التداخل والترابط الاقتصادى بين أجزاء العالم حديث معروف لا حاجة للإطالة فيه . وإذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الوحدات السياسية أمرًا قديمًا فإن الجديد هو **ظهور الاقتصاد العالمى** وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول . فالعالم قد أصبح بدرجة متزايدة إطارًا للنشاط الاقتصادى . وهذا لا يمنع من الاعتراف بأن الحدود السياسية مازالت تلعب دورًا ليس بالقليل كما أن دعوات الانعزال والحماية والقيود تظهر من آن لآخر (كما يظهر هذه الأيام فى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) . ولكن هذه الانتفاضات والانتكاسات لا تمنع من أن الاتجاه نحو عالمية الاقتصاد أمر لا مراء فيه ، ويبدو أنه لا دافع له . وأياما كان الحال حول هذا الاتجاه لعالمية الاقتصاد ، فإن هذا الأمر يبدو أكثر وضوحًا وتأكيدًا فيما يتعلق بالثروات المالية . فمع تطور أشكال الثروة المالية وتعدد صورها أصبحت بطبيعتها عالمية تتخطى الحدود وتنتقل من سوق إلى أخرى ومن عملة إلى غيرها قبل أن تلحظها العين . وقد ساعدت أشكال الأدوات والأسواق المالية على هذا التطور الذى يجاوز الحدود السياسية . فظهرت أشكال أسواق اليوروماركت والإصدارات المختلفة من مراكز حقيقية أو وهمية لتحريك الأموال فى سرعة ومهارة لا تجاريهما المؤسسات النقدية الوطنية . ولعل أخطر مظهر لذلك هو تطور أسواق اليوروماركت وهى بطبيعتها أسواق متعدية للجنسيات توفر مزايا الاستثمار فى الدول الصناعية دون تحمل أعباء الضرائب والقيود النقدية .

المنافسة الدولية لجذب الأموال :

مع تزايد أهمية الثروة المالية وحركتها الدائبة فى إطار من العالمية وتخطى الحدود ، فقد بدأت الدول المختلفة تضع سياستها التشريعية فى قوانين الضرائب والنقد بما يساعدها على جذب أكبر حجم من هذه الأموال الهائمة . ولم يقتصر الأمر على المراكز المالية والنقدية التقليدية لجذب هذه الثروات المتحركة فى سويسرا ولكسمبرج وجزر الأنتيل وغيرها من مراكز اليوروماركت بل إن الدول الصناعية الرئيسية بدأت توظف أسواقها المالية الوطنية لجذب أكبر قدر من الأموال الخارجية وإعفائها من أكبر قدر من الأعباء طالما ظلت موظفة فيها . ولعل التطورات الأخيرة فى سوق لندن أو ما يطلق عليه الانفجار الكبير Big Bang أو تطوير سوق نيويورك وتحريره أمام المستثمرين الأجانب أو ما يتم حاليًا فى بورصة باريس يمثل تنبه هذه الدول إلى أهمية جذب الأموال الأجنبية .

وإذا كان الحديث قد كثر فى هذه الأيام عن أزمة الديون فى الدول النامية نتيجة ما تلقته من قروض خارجية كبيرة فى الفترة الماضية ، فإن الوجه الآخر للعملة هو أن حجمًا مماثلاً من أموال هذه الدول قد تسرب بالفعل منها إلى الدول الدائنة . وأمثلة المكسيك ونيجيريا والفلبين ومعظم دول أمريكا اللاتينية ماثلة فى الأذهان . فحجم استثمارات أبناء هذه الدول فى عقارات الولايات المتحدة (خاصة كاليفورنيا وفلوريدا) أو استثماراتهم المالية فى الأسواق المختلفة أمر معروف . وقد بدأ عدد من المصريين فى تملك الشقق والعقارات فى الخارج إلى جانب توظيفاتهم المالية فى أسواق اليوروماركت والأسواق المالية الأجنبية .

وهكذا فإن ما تعانيه الدول النامية ــ ومن بينها مصر ــ فى توازنها

الخارجى لا يرجع فقط إلى ضعف قدرتها التصديرية بل إنها ربما تواجه منافسة أشد قسوة فى اجتذاب أحجام متزايدة من ثرواتها المالية للتوظيف فى هذه الأسواق المتقدمة .

التحدى الحقيق : تحويل الثروة المالية إلى ثروة عينية محلية .

ليس من المعيب أن تبدأ مدخرات المصريين فى شكل ثروات مالية ـ خاصة أصولا مالية أجنبية ـ فإن هذا أمر مرتبط بظروف المنطقة بأكملها خلال حقبة النفط وما تدفق خلالها من موارد مالية هائلة للمنطقة فى مجموعها ، أصاب مصر والمصريين منها نصيب نتيجة لنشاط العمال المصريين فى الدول النفطية ، ثم ما تيسر لمصر من موارد مالية لأسباب سياسية واستراتيجية (المعونات) . ولكن العيب كل العيب هو أن تظل هذه الأشكال المالية ولا تتحول إلى موارد عينية محلية ، والأكثر خطورة هو أن تتسرب هذه الثروة المالية إلى الخارج . وهكذا تواجه السياسة الاقتصادية تحديًا مزدوجًا فى مواجهة المنافسة الدولية على أموال المصريين ، فهناك أولا ضرورة استقطاب وإبقاء هذه الثروات المالية فى المؤسسات المالية المصرية ثم هناك ثانيًا الحاجة إلى تحويل هذه الثروات المالية إلى استثمارات عينية محلية . ويبدو أن السياسة الاقتصادية فى مصر قد عمدت إلى مواجهة التحدى الأول عن طريق سياسات الصرف والاعتراف بالحسابات الحرة وإعفاء فوائد الودائع من الضرائب ، كما عالجت التحدى الثانى عن طريق سياسات الاستثمار وما يتضمنه من مزايا وإعفاءات . ولا يخفى ما بين الأمرين من ارتباط . وما لم تنجح سياسة الاستثمار فى تحويل الثروات المالية إلى استثمارات عينية فإن كل سياسة لاستقطاب وإبقاء الثروات المالية فى مصر ستكون مؤقتة ومهددة لدى

أية أزمة ثقة، فضلاً عن تعرضها للإغراءات المستمرة من الأسواق الأجنبية.
بل وعلى العكس فإن سياسات التيسير على المدخرات بالعملات الأجنبية وما توفره من مزايا لأصحابها يمكن أن تنقلب إلى ثغرة تهدد المدخرات المحلية نفسها ما لم تتوافر سياسات استثمارية ناجحة وفعالة لتحويل الثروات المالية إلى استثمارات عينية. وهكذا فإن التحدى الحقيقى هو فى القدرة على تحويل الثروات المالية إلى استثمارات عينية. ومن الغريب أننا نجد أن السياسة الاقتصادية فى مصر تحابى التوظيف فى شكل ثروات مالية بالمقارنة بالمزايا الممنوحة للاستثمارات العينية. فعلى سبيل المثال تعفى الفوائد على الودائع الأجنبية من الضرائب إعفاء مطلقًا فى حين أن أرباح الاستثمار لا تتمتع إلا بإعفاءات مقيدة، وعلى حين تخضع الاستثمارات العينية لإجراءات متعددة: موافقات، رسوم، تراخيص.. فإن إبقاء الثروة فى شكل ثروة مالية سائلة فى البنوك المحلية أو الأجنبية لا ينطوى على أية مشقة وقد يكون أكثر عائدًا وهو دائمًا أكثر مرونة. فكيف ننجح بعد فى توطين ثروات أبنائنا المالية فى شكل استثمارات عينية محلية تحت رقابة وسيطرة الاقتصاد الوطنى إذا كانت كل المزايا تمنح للثروات المالية بالعملات الأجنبية دون الاستثمارات العينية.

الحلول الواقعية والأبقار المقدسة:

فى كل مرة تجد ظروف خاصة أو أوضاع متغيرة مما يتطلب تعديلاً فى النظرة والسياسات. نواجه بعقبات عقلية ومؤسسية تدافع عن إبقاء القديم على قدمه وتكرس الجمود تحت أسماء براقة ومغرية. فهو حينًا الجمود تحت عنوان الاستقرار، وهو حين آخر عدم القدرة على التلاؤم وابتكار الحلول الجديدة باسم مكتسبات الشعب أو حماية القطاع العام. ويتم ذلك دون مناقشة

وتمحيص باسم عدد من الأبقار المقدسة التى خلقناها بأيدينا لمواجهة ظروف تاريخية معينة لم تلبث أن أصبحت قيدًا على حريتنا وتبديدًا لنفس المصالح التى باسمها نتحدث .

وقضية الأموال المصرية الهائمة والتى تتعرض لقوى جذب جديدة من مختلف الأسواق العالمية المنافسة تتطلب أكبر قدر من الواقعية والخيال فى نفس الوقت لاستقطابها إلى مصر وتحويلها إلى استثمارات عينية نافعة . وينبغى أن تتم مناقشتها فى جو من الحرية والعملية بعيدًا عن عبادة الأبقار المقدسة . وفى مواجهة المنافسة الدولية وحيث تستخدم المزايا الضريبية والفرص الاستثمارية المتوافرة فى الأسواق الأجنبية لابد من التسلح بكل الأسلحة المتاحة لنا حماية لأموال أبنائنا وابقائها فى مصر.

وقد سبق أن طرحت فكرة استخدام الضرائب كحافز لتوطين الثروات المالية فى مصر وتحويلها إلى استثمارات عينية عن طريق استبدال الضريبة على الانفاق أو الاستهلاك بضرائب الدخل كضريبة مباشرة يعفى منها كافة صور الادخار والاستثمارين العينى والمالى . وفى تطبيق هذه الضريبة يجوز للممول أن يخصم من وعاء الضرائب على الدخل كل أشكال الاستثمار والادخار كما تعفى من الضرائب أرباح الشركات غير الموزعة . وبذلك تتمتع الاستثمارات العينية بنفس معاملة التوظيفات المالية . كذلك فإنه يمكن أن تستخدم ضريبة التركات ـ وهى ضريبة يتجنبها أو يتهرب منها بشكل خاص أصحاب الثروات المالية ـ بشكل يساعد على استقطاب الثروات المالية إلى مصر بأن تعفى أو تخفض بشكل جذرى الضريبة على التركات القائمة فى مصر دون الأموال الموجودة فى الخارج التى تفرض عليها ضريبة بأسعار مرتفعة . وأخيرًا فإنه يمكن طرح نسبة مناسبة من استثمارات القطاع العام المنتج وذلك ضمن

ضوابط معينة للاكتتاب العام لامتصاص نسبة الثروات المالية الهائمة . وهى دعوات إذا أطلق عليها اسم بيع القطاع العام ثارت الشكوك حولها وتحرك عبدة الأبقار المقدسة لهدمها ، فى حين أنها يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحويل قدر كبير من الثروات المالية للمصريين إلى أرض مصر فى صورة استثمارات عينية وتحت رقابة الاقتصاد المصرى وذلك بدلاً من البنوك والأسواق الأجنبية . وهى أمور تحتاج إلى مناقشة تفصيلية فى مجال مستقل ، والله أعلم .

الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومى (*)
(١٩٨٨م)

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ما لم تتوافر للدولة سيطرة على موارد الاقتصاد القومى ، مع ضرورة توفير الشروط المناسبة لحسن استخدام هذه السيطرة وترشيدها . وسيطرة الدولة على موارد الاقتصاد القومى ليس أمرًا مطلوبًا فى حد ذاته، وإنما باعتباره الشرط الضرورى لحسن استخدام الموارد الاقتصادية وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار لجميع أفراد المجتمع .

ولذلك فإن مناقشة موضوع سيطرة الدولة وطبيعتها وحدودها أمر ينبغى أن يحظى بكل اهتمام وجدية .

وإذا كانت قضايا النمو والتقدم قد ظهرت بوجه خاص مع بداية «**الثورة الصناعية**» فإننا ينبغى أن نتذكر أيضًا أن هذه الثورة الصناعية ذاتها قد ارتبطت بظهور «**الدولة**» فى شكلها الحديث وتعزيز سلطاتها . وكثيرًا ما يتردد القول حول أهمية «**الفرد**» ودوره فى الرأسمالية ، ولكن الأمر الذى لا ينبغى أن ننساه هو أن الرأسمالية وقد حررت الفرد إلى حد بعيد وأعطته والقطاع الخاص دورًا رائدًا ـ فإنها فى نفس الوقت وفرت «للدولة» مكانًا متميزًا فى

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٨ .

السيطرة على الموارد الاقتصادية وفرض قواعد اللعبة والتأكيد على عدم مجاوزتها . فبقدر ما أفسحت الرأسمالية المجال للنشاط الخاص ، بقدر ما استندت إلى دولة قوية ومسيطرة . والعبرة هنا ليست بحجم دور الدولة وإنما بفاعليته وتأثيره . وبطبيعة الحال فإن دور الدولة قد ازداد أهمية مع النزعات الاشتراكية .

وليس المقصود بسيطرة الدولة الاقتصادية هو أن تباشر الدولة بأجهزتها المختلفة الإدارة اليومية أو التدخل المستمر فى العلاقات الاقتصادية ، ولكن المقصود هو أن تنتظم إدارة الموارد الاقتصادية فى اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة وأن تكون الدولة قادرة فى كل وقت على منع أى انحراف يهدد مصالح المجتمع مع توفير أكبر إمكانية للقدرات الخلاقة والابداعية للمجتمع .

ومع ذلك فيبدو أن الأمور قد بدأت تجاوز حدودها ، بحيث أصبح يخشى من أن تصبح سيطرة الدولة هدفًا فى حد ذاته وليس شرطًا من شروط التقدم والتنمية . كما انفرطت فكرة سيطرة الدولة بهذا المعنى العام مع الاكثار من المؤسسات والأجهزة الادارية التى تتدخل مباشرة فى الحياة الاقتصادية . وهكذا فقد غدا الأمر يهدد باختلاط المفاهيم بحيث قد يكون من الضرورى العودة إلى مناقشة بعض الأمور الأولية .

الدولة ليست الاقتصاد القومي :

ولعل أولى المسائل التى ينبغى أن تطرح هى ضرورة التمييز بين «**الدولة**» و «**الاقتصاد القومي**» . الدولة ليست الاقتصاد القومى رغم أنها عنصر أساسى فيه . الاقتصاد القومى أوسع بكثير من فكرة الدولة ، وإن كان مفهوم الاقتصاد القومى لا يتصور إلا مع دولة قوية .

وقد سبق أن ناقشت هذا الموضوع على صفحات الجرائد فى صدد علاقة الفرد بالمجتمع مؤكدًا أن هذه العلاقة تتضمن ثلاثة أطراف : الأفراد والمجتمع والدولة . وإذا كان المجتمع أو الاقتصاد القومى لا يتصور قيامه دون أجهزة الدولة السياسية ، فإن الخلط بين الأمرين يمكن أن يكون وبيلا . فالدولة فى نهاية الأمر هى مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التى تباشر مظاهر السلطة أو السيادة وهى التى تسمح بتنظيم وتقنين العلاقات بين الأفراد حماية لحقوق الأفراد وصيانة لمصالح المجتمع . ومع ذلك فإن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها لا تتطابق مع فكرة المجتمع أو الاقتصاد القومى الذى هو أرحب بكثير من مجرد مؤسسات الدولة وأجهزتها . الدولة وسيلة المجتمع وهى أيضًا ضمان لحقوق الأفراد . أما الاقتصاد القومى أو المجتمع بالمعنى الواسع فهو يشمل كافة الموارد المتاحة للاقتصاد ، سواء كانت فى يد أجهزة الدولة ومؤسساتها أو كانت فى يد الأفراد ، وهو يشمل الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الكامن منها والظاهر، وهو ينصرف إلى المقيمين على أرض الوطن وأبنائه فى الخارج بل والأجيال القادمة أيضًا . وهذه وغيرها أمور أبعد مدى وأكثر اتساعًا من أى تصور لمؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية والادارية . الدولة حقيقة قانونية أما المجتمع أو الاقتصاد القومى فهو حقيقة اجتماعية تاريخية مادية بل وروحية. وينبغى ألا ننسى حقيقة أخرى لا تقل أهمية، وهى أن مؤسسات وأجهزة الدولة لا تلبث أن تعرف وجودًا مستقلاً وحياة خاصة متميزة ومصالح واضحة يمكن أن تتناقض وكثيرًا ما تتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد .

صالح الاقتصاد وصالح الخزانة :

أدى الخلط بين الدولة والاقتصاد القومى إلى غلبة مفهوم خطير وضار فى كثير من الأحوال . وهذا المفهوم هو تقديم صالح الخزانة دائمًا على ما عداه

باعتباره ممثلاً عن مصالح الاقتصاد القومى . والحقيقة أن الأمثلة تتعدد لأوضاع يكون تقديم صالح الخزانة هو بالضبط إهدارًا لمصالح الاقتصاد القومى . ففى عديد من الحالات نجد أجهزة الدولة وهى تسعى إلى زيادة مواردها المالية تقتل أنشطة اقتصادية كاملة كان يمكن أن يعم نفعها ؛ فكم من ضريبة أو رسم فرض لزيادة موارد الخزانة مليمات وأضاع فى نفس الوقت على الاقتصاد القومى إمكانية قيام أنشطة بملايين الجنيهات ! وكم من محافظة أو إدارة أملاك تشددت فى أسعار بيع أراض صحراوية أو بور أو حتى فى مناطق صناعية فأضاعت فرصًا حقيقية للاستثمار لا تعوض ! وليس فى هذا دعوة لتراخى السلطات عن تحصيل الموارد أو التساهل فى تعبئتها ، ولكنه دعوى إلى القائمين على سلطات الحكم للتذكر بأن صالح الخزانة ليس دائمًا فى صالح الاقتصاد القومى . ووزير المالية ليس فقط مسئولاً عن حماية موارد الخزانة بل مسئوليته الأولى هى تنمية موارد الاقتصاد القومى فى مجموعة ولو على حساب الخزانة .

سيطرة الدولة على القطاع العام والقطاع الخاص :

عندما نتحدث عن سيطرة الدولة على موارد الاقتصاد القومى ، فإن هذه السيطرة تشمل بالضرورة جميع عناصر الاقتصاد لا فرق بين قطاع عام أو قطاع خاص . وقد ثار اعتقاد فى وقت من الأوقات بأن سيطرة الدولة على القطاع العام أكبر من سيطرتها على القطاع الخاص الذى يتمتع بالحرية فى استخدام موارده .

والحقيقة أنه إذا فقدت الدولة سيطرتها أو ضعفت هذه السيطرة على القطاع الخاص ، فإن معنى ذلك ببساطة هو انهيار سلطان الدولة وسيادتها .

فإذا كانت الدولة غير قادرة على فرض سيطرتها على الاقتصاد الخاص فإن هذا يتضمن الاعتراف بانهيار فكرة الدولة ذاتها . فالدولة باعتبارها أداة للقهر قد ظهرت لفرض سيادة الدولة وقهرها على الأفراد ، فإذا كانت الدولة غير مطمئنة إلى ممارسة هذه القدرة تجاه القطاع الخاص ، فإنها تكون بذلك تعترف بفقدان أهم مقوماتها .

ومع ذلك فإن الحديث عن سيطرة الدولة على القطاعين العام والخاص ليس حديثًا مجردًا في المبادئ العامة وإنما هو إشارة إلى الواقع القائم . ولعله من الطريف أن نلاحظ بصفة عامة أن سيطرة الدولة الفعلية على القطاع العام أقل وأخف منها على القطاع الخاص . فالقطاع العام بطبيعته جزء من سلطات الدولة وأجهزتها ، وبالتالى فإن قدرته على تطويع هذه السيطرة ومحاصرتها **من الداخل** أكبر بكثير من قدرات القطاع الخاص . فالقائمون على القطاع العام لا ينظرون إلى أنفسهم قط باعتبارهم مسئولين عن إدارة وحدات اقتصادية مملوكة ملكية عامة وخاضعة لسيطرة الدولة ، وإنما هم ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أصلاً وجزءًا من أجهزة الدولة ومؤسساتها . وقد يشغل الواحد منهم اليوم مركزًا فى إدارة مشروع للقطاع العام ، وفى اليوم التالى يتحمل مسئولية عامة فى إدارة أجهزة الدولة ومؤسساتها السيادية . وبالتالى فإن سلطة الدولة لا تمثل للكثيرين من وحدات القطاع العام سلطانًا خارجيًا بقدر ما هى أداة فى أيديهم . وفى العمل كثيرًا ما نجد أن أجهزة الحكومة ومؤسسات وشركات القطاع العام هى الأكثر مخالفة للقواعد والقوانين اعتمادًا على أنها جزء من السلطة . انظر إلى هذه الانشاءات التى تمت مخالفة لقواعد البناء من مؤسسات وهيئات القطاع العام والتى تجاوز ما عداها من القطاع الخاص بل وكثيرًا ما كانت حافزًا لتشجيع مثل هذه المخالفات من الأفراد والقطاع الخاص . وبالمثل فإن التجاوز عن المواصفات الفنية للانتاج كان دائمًا أسهل فى

مشروعات القطاع العام ، وفى جميع الأحوال أقل متابعة ومجازاة استنادًا إلى الحجة الدائمة فى نقص الموارد المتاحة للقطاع العام .

سيطرة الدولة على الموارد العينية وعلى الموارد المالية :

كما ذكرنا فإن سيطرة الدولة الاقتصادية ينبغى أن تمتد إلى جميع الموارد المتاحة عينية أو مالية أو حتى بشرية ، وبطبيعة الحال فإن شكل هذه السيطرة ومداها يتوقفان على طبيعة المورد ومقتضياته . ومع ذلك فقد ثار فى وقت من الأوقات جدل حول مدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية عندما تقوم ببيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص . ويذهب العديد من المفكرين إلى أن هذا البيع ـ أو ما اصطلح أخيرًا على تسميته بالاتجاه إلى التخصيصية Privatisation ـ إنما يؤدى إلى فقدان أو نقص سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية بترك الأمر للقطاع الخاص الأمر الذى يمكن بالتالى أن يضر بأوضاع الاقتصاد القومى .

وقد أشرنا إلى أن سيطرة الدولة الاقتصادية لا ينبغى أن تختلف فى القطاع العام أو القطاع الخاص . كذلك أشرنا إلى أنه فى العمل كثيرًا ما تكون سيطرة الدولة على القطاع العام أدنى جدية وأكثر تراخيًا من سيطرة الدولة على القطاع الخاص . ومع ذلك فإننا نعتقد أن الأمر هنا يطرح بعدًا آخر هو مدى السيطرة الاقتصادية للدولة على الموارد العينية والموارد المالية . فبيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يتم مجانًا أو بشكل منحة ، وإنما هو عملية تبادل تتنازل فيه الدولة عن بعض الموارد العينية للقطاع الخاص وتحصل مقابل ذلك على موارد مالية يدفعها القطاع الخاص ثمنًا لهذه الوحدات المبيعة . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ، هل تزيد سيطرة الدولة

الاقتصادية على مواردها الاقتصادية بشكل عام بهذا التبادل ، أم على العكس فإن سيطرة الدولة تضعف بهذا التبادل ؟ هذا هو السؤال .

وقد تطورت أشكال الثروة فى العصر الحديث بحيث لم تعد مظاهر الثروة الوحيدة هى الموارد العينية من مصانع وأراض وآلات وغير ذلك ، بل أصبح للثروة المالية أهمية فائقة . والثروة المالية هى عبارة عن حقوق أو مطالبات على الموارد العينية سواء أخذ ذلك شكل أسهم أو سندات أو أوراق مالية وتجارية . على أن أهم أشكال الثروة المالية هى دون شك **النقود** التى تمثل لصاحبها حقًا فى الحصول على ما يشاء من أشكال الثروة العينية . وقد ازدادت أهمية الثروة المالية وتنوعت أشكالها وزادت قدرتها على الانتقال من مكان إلى آخر ومن شكل إلى آخر مع زيادة الترابط بين اقتصاديات العالم . فالنقود وكذا الأصول المالية تنتقل إلى مختلف أشكال العملات الأجنبية وتعبر بين الأسواق دون أن تلحظها العين فى سرعة ومرونة شديدة . وهكذا فقد قيل بحق بأننا بدأنا نعيش عصر « الاقتصاد الرمزى » ، الذى تأخذ فيه الثروة شكل رموز تتداول فى الأسواق المالية والنقدية . ومع القدرة على الانتقال من منطقة نقدية إلى أخرى ومن سوق إلى غيرها ، فإن الثروة المالية قد أعطت لأصحابها قدرة فائقة على تجاوز الحدود والتخفف من الخضوع للسيطرة والرقابة من مختلف الأجهزة لأنها بطبيعتها ثروة هلامية هائمة .

وفى ضوء ما تقدم فإن التساؤل يقوم على : هل يؤدى التبادل بين موارد عينية وموارد مالية عند بيع بعض وحدات القطاع العام للأفراد إلى زيادة سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية أم لا ؟ الاجابة هى بالقطع بالايجاب ، حيث أن الدولة بهذه الطريقة تستقطع من الأفراد عناصر للثروة المالية التى كانت تنفر بطبيعتها من الرقابة الكاملة والتى كانت تتمكن من

الحركة السريعة غير المرئية بين أنشطة متنوعة بعيدة عن سيطرة الدولة وعينها بل وتستطيع التجول خارج البلاد دون أن يكون لسلطات الدولة المقدرة الكافية على ضبطها والتأثير عليها . بل إن هذه الثروة المالية الهائمة يمكن أن تستخدم فى التأثير على أجهزة الدولة نفسها وإخضاعها لبريقها بما تقدمه من أسباب الافساد والتأثير على الذمم . وحينما يتضمن التبادل التنازل عن بعض الموارد العينية للقطاع العام مقابل الدفع بأموال خارجية وعملات أجنبية ، فإن هذا لا يعنى فقط التبادل بين موارد قابلة بطبيعتها للسيطرة والانضباط وموارد هلامية متحركة ، وإنما يعنى فى الواقع تأكيد إضافة موارد اقتصادية جديدة من الخارج إلى الداخل بوضعها تحت سيطرة الدولة الاقتصادية . أما الموارد العينية والتى يبيعها القطاع العام فإنها بطبيعتها مؤهلة للسيطرة نتيجة تخصصها سواء فى مواقعها أو من حيث وظائفها . فمن يشترى مصنعًا للنسيج أو الورق فإنه يجد نفسه مقيدًا بنشاط إنتاجى محدد فى بقعة معينة لا يستطيع أن يغيره ببساطة ، وهو أيضًا مقيد بالعاملين الموجودين فى هذا المصنع ، وهو كذلك مقيد بضرورة اتباع تعليمات وشروط الانتاج التى تفرض عليه من الدولة وأجهزتها ، وهو متأثر بنظام التسعير وخاضع لقوانين الضرائب والرسوم الجمركية وإجراءات الحصول على المواد الخام . وهكذا فإنه يجد نفسه منذ البداية مكبلاً بالعديد من القيود التى تسمح للدولة بمباشرة سيطرتها الاقتصادية على إدارته لهذه الموارد العينية وضمان استخدامها فيما يعود بالنفع على الاقتصاد القومى . وعلى العكس نجد أن صاحب الثروة المالية يتمتع بحرية شديدة فى استخدام أمواله السائلة وبما يجعل سيطرة الدولة عليه محدودة جدًا أو هى غير قائمة من الناحية الفعلية .

ولذلك فإنه يبدو لنا أنه على عكس الانطباع السائد ، فإن بيع بعض

وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص مقابل موارد مالية محلية أو أجنبية ، مما يزيد من سيطرة الدولة الاقتصادية على مواردها بإضافة موارد مالية إلى خزينتها وبالتالى من سيطرتها المباشرة بعد أن كانت هذه الموارد هائمة فى يد الأفراد بعيدًا عن رقابتها الفعلية .

أجهزة الدولة والسلوك الرشيد :

إذا كانت أجهزة الدولة ومؤسساتها عادة ما تطور لنفسها مزايا خاصة ومصالح مستقلة للعاملين بها بحيث تتعارض فى كثير من الأحوال مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد ، فإن التساؤل يقوم عما إذا كان هذا الوضع هو نوعا من الانحراف خاص بنا فى مصر ، أم أنه **ظاهرة عامة** . والحقيقة أن عددًا من المهتمين بالدراسات الاجتماعية قد بدأ يوجه اهتمامًا لدراسة السلوك فى أجهزة الدولة ومؤسساتها وإلى أى حد ترتبط هذه الأجهزة بما يسمى بالمصلحة العامة ، أو تطور على العكس مصالح فئوية ومتميزة لأفرادها . ونقطة البدء هى الاعتراف أن **الرغبة فى تحقيق المصالح المباشرة للأفراد هى ظاهرة عامة**، وليست ظاهرة قاصرة على الإنسان عندما يعمل فى القطاع الخاص لحسابه وبحيث يتخلى عنها إذا عمل فى الحكومة أو القطاع العام . الحقيقة أن الفرد ـ كل فرد فى القطاع العام أو القطاع الخاص ـ يسعى دائمًا إلى تحسين أوضاعه والافادة قدر الإمكان من الظروف المتاحة له . والقائمون على مسئولية أجهزة الدولة ومؤسساتها ليسوا استثناء من هذه القاعدة . فهم أيضًا يبحثون عن تحقيق أفضل الأوضاع المناسبة لهم باعتبارهم أفرادًا يشغلون مراكز معينة . وإذا كانت أجهزة الدولة ومؤسساتها لا تسعى إلى تحقيق الربح النقدى للعاملين بها ، فإن ذلك لا يمنع من أن يحاول كل من يشغل مركزًا فيها أن

يزيد من أهميته ونفوذه وسلطانه ودوره ، ولم لا ؟ ودخله أيضًا كلما كان ذلك مستطاعًا . ولذلك فمن الطبيعى أن تحاول كل مؤسسة أو جهاز زيادة دورها ومسئولياتها ، ويظهر ذلك فى زيادة حجم العمالة بها ونفقاتها مما يوسع من فرص الترقى والتقدم أمام العاملين بها فضلاً عن مجرد الاستمتاع بممارسة السلطة والنفوذ ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إنه فى كثير من الأحوال وفى سبيل سعى كل جهاز أو مؤسسة لتعظيم دوره ومزاياه نجد منافسة وتعارضا بين هذه المؤسسات . وبذلك نجد جهاز الدولة لا يتكلم بقلب واحد وإنما نواجه بعديد من أجهزة السلطة المتنافسة والمتناقضة . كذلك من الطبيعى أن تميل هذه الأجهزة والمؤسسات إلى المبالغة فى النفقات، لما يصبغه ذلك عليها من مظاهر السلطة والنفوذ والأبهة، فى نفس الوقت الذى يكون فيه إحساسها العام بأعباء أو تكاليف هذه النفقات محدودًا نظرًا لأن هذه الأعباء لا تنالهم مباشرة فى مالهم الخاص ـ كما هو الحال فى القطاع الخاص ـ وإنما توزع عادة عن طريق الخزانة على مجموعة الممولين بصفة عامة . وهكذا نجد لدى المؤسسات والأجهزة الحكومية اتجاهًا عامًا للتوسع فى النفقات والتكاليف لا يقابله نفس الحرص فى تدبير الاعباء المالية المقابلة . وهذا سلوك منطقى تمامًا حيث أن زيادة النفقات يعود عليهم بنفع مباشر فى حين أن أعباءها لا تعنيهم بشكل مباشر.

كذلك إذا كانت التجارب تشير إلى أن إدارة القطاع العام عادة لا تتجاوب بشكل سريع مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، فإن الحقيقة أن هذا ليس راجعًا لتقاعس المسئولين عن القطاع العام أو لقصور خيالهم ، وإنما لأن **منطق إدارة القطاع العام** لا يدفع إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية . فحسن الادارة الاقتصادية يتطلب أمرين على أكبر قدر من الأهمية ، وهما : **تجنب**

الأخطاء واقتناص الفرص . وهذان العنصران لازمان لأى تقدم اقتصادى ولا يغنى أحدهما عن الآخر . وفى حين نجد أن القطاع العام دائمًا شديد الحساسية لتجنب الأخطاء فإنه يكاد يتجاهل دائمًا فكرة اقتناص الفرص . والسبب فى ذلك واضح وهو أن محاسبة الأخطاء أمرها سهل ومنضبط ، وبالتالى فإن إدارة القطاع العام تركز دائمًا على **عنصر الرقابة** للتأكد من عدم ارتكاب الأخطاء أو مخالفة التعليمات . أما اقتناص الفرص فإن أمرها غير محدد ، وبالتالى لا يمكن تقنينها فى أساليب إدارة القطاع العام ، وعلى العكس فإن مخاطرها كبيرة والعائد منها لا يرجع مباشرة على المسئولين فى إدارة القطاع العام . ولذلك نجد أنه من الطبيعى أن يكون السلوك الرشيد فى إدارة القطاع العام محكومًا بمحاولة تجنب الأخطاء وتشديد الرقابة للحيلولة دونها ، وأن تسقط مسألة اقتناص الفرص تمامًا من توجهات الإدارة . إننا نسمع يوميًا عن أخبار المسئولين الذين تسببوا فى تحقيق خسائر لشركات القطاع العام ، فهل هناك من ذكر لمن أضاع أو فوت فرصًا للربح ! وغنى عن البيان أن التقدم فى العصر الحديث قد ارتبط أكثر فأكثر بالقدرة على اقتناص الفرص المتاحة فى الوقت المناسب .

وهكذا نجد أن ما يعاب على سلوك أجهزة ومؤسسات الدولة وبعدها عن الكفاءة أو الديناميكية ليس انحرافًا عن منطق الأشياء بقدر ما هو تأكيد لها ، وأن هذه المؤسسات تسلك فى الواقع سلوكًا رشيدًا ومنطقيًا من خلال أوضاعها الخاصة . وقد حصل الاقتصادى الأمريكى جيمس بوشانان على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٨٦ لدراساته فى موضوع سلوك هذه الأجهزة والمؤسسات فيما عرف بنظرية الاختيار العام Public — choice . وها هو جورباتشوف يخرج علينا فى ١٩٨٧ بكتابه عن البيروسترويكا فى الاتحاد

السوفيتى ، فإذا به يؤكد أن أجهزة الدولة ومؤسساتها كثيرًا ما تعمل لصالح أفرادها والعاملين بها وليس للمصلحة العامة دائمًا كما نحب أن نعتقد .

الدولة القوية ليست الدولة المترهلة :

رغم كل هذه المحاذير من توسع الدولة ، فيظل الأمر ثابتًا وهو أن وجود دولة قوية ومسيطرة هو الشرط الأساسى للتقدم الاقتصادى . ولكن هناك فارقا بين الدولة القوية والدولة المترهلة . وقدرة الدولة لا تتوقف على حجمها بل إنها قد تسقط تحت عبء شحومها وأعبائها . والله أعلم .

ضريبة التركات.. والأموال الهائمة (*)

فرضت ضرائب التركات (رسم الأيلولة والضريبة العامة على التركات) فى وقت غلب فيه النشاط الخاص على الاقتصاد القومى وكان حجم القطاع العام محدودًا وبالتالى فقد كانت مصادر الايرادات العامة قاصرة على الضرائب على الأفراد بالإضافة إلى أشكال الضرائب غير المباشرة . وقد بدأت مصر حديثا فى ادخال ضرائب الدخل ١٩٣٩ وبكفاءة محدودة من أجهزة التحصيل، ولذلك فلم يكن من المستغرب أن تستكمل هذه الضرائب بضريبة على الثروة فى شكل ضريبة على التركات تزيد بها الدولة مواردها لمواجهة النفقات العامة . كذلك فقد عاصر فرض تلك الضريبة أوضاعا اقتصادية تميزت بتركيز كبير فى الثروة . وبالتالى فقد كان من المقبول نظريا أن تستخدم الضريبة على التركات كوسيلة مهذبة لتقليل الفوارق فى توزيع الثروة والدخول .

وظل الأمر مقبولا طالما استمرت أسعارها معقولة فى ضوء المستويات المعروفة للاسعار آنذاك. على أن الاعتبار الأكثر أهمية ـ فى نظرى ـ هو أنها فرضت فى ظل أوضاع اقتصادية كان المظهر الرئيسى للثروة فى مصر هو الثروة العينية سواء فى شكل أراض زراعية أو بدرجة أقل مشروعات صناعية

(*) نشرت فى جريدة الأهرام فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٨ .

وتجارية . وقد وفر هذا الشكل العينى للثروة المصرية إمكانية السيطرة الكاملة للدولة على عناصر الثروة القومية ، وبالتالى إمكان فرض الضريبة عليها دون تهديد لعناصر الثروة القومية . هذه هى الأوضاع الاقتصادية السائدة عندما فرضت ضريبة التركات ، وهى أوضاع لم تعد قائمة أو لم تعد قائمة بنفس الدرجة .

اغتراب الاقتصاد المصرى :

على حين استمرت ضرائب التركات على ماهى عليه فإن أوضاع الاقتصاد المصرى لم تبق على حالها بل عرفت تطورا واغترابا كبيرا .. ويمكن القول أن أخطر التطورات التى لحقت الاقتصاد المصرى خلال الأربعين عاما التالية لفرض ضرائب التركات هى على التوالى زيادة أهمية القطاع العام فى الاقتصاد القومى من ناحية، ثم ظهور الثروة المالية المتولدة خارج مصر والمملوكة لمصريين من ناحية أخرى. فبعد أن قامت الثورة وفرضت الإصلاح الزراعى لتفتيت تركيز الثروة العقارية فى مصر أدت التأميمات إلى غلبة القطاع العام فى مصر، بحيث أصبح مسيطرا على الاقتصاد المصرى . ورغم انتعاش القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة فمازال القطاع العام يمثل العنصر الرئيسى لمقومات الإنتاج فى مصر ، فالقطاع العام يحقق مايقرب من نصف الناتج المحلى ، وتمتلك الدولة أهم القطاعات الإنتاجية (البترول ١٠٠٪ ، قناة السويس ١٠٠٪ ، الكهرباء ١٠٠٪ ، النقل والمواصلات ٨٠٪ ...) . ومعنى ذلك أن هذه القطاعات تخضع لضرائب أو بالأدق أعباء عامة تكاد تصل إلى ١٠٠٪ ، الأمر الذى جعل نسبة إيرادات الدولة من ضرائب وغيرها إلى الناتج القومى من أعلى النسب فى العالم . وفى مثل هذه الأحوال فإن الأمر

الأولى بالاهتمام يكون فى زيادة إنتاجية الموارد العامة وترشيد النفقات العامة . وهذا التغيير الهيكلى لم يكن قائما عند فرض ضرائب التركات فى مصر والتى لم يكن من شأنها التأثير على حجم القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى . فإذا أضفنا إلى ذلك مالحق الأسعار ومعدلات التضخم من تغيرات لأدركنا أن أسعار الضريبة الفعلية قد ارتفع بشكل كبير وبحيث بات يهدد من حجم القطاع الخاص نفسه .

على أن التطور الأكثر خطورة فى هيكل الاقتصاد المصرى هو ما لحق شكل الثروة وليس فقط مالكها ، وذلك حين أصبحت الثروة المالية المملوكة لمصريين تمثل أهمية متزايدة فى الثروة القومية وبوجه خاص فى الثروة القومية المهددة بالانفلات من قبضة الاقتصاد المصرى . فإلى جانب الثروة العينية من عقارات وأ اض ومصانع ، برزت الثروة المالية من أموال وودائع وعملات أجنبيه وسندات وأسهم وأوراق مالية أجنبية ـ كصورة جديدة للثروة القومية . وإذا كانت الثروة المالية ـ بشكل عام ـ تعتبر انعكاسا للثروة العينية وتعبيرا عنها ، فإنه فى حالة مصر ـ وعديد من الدول الأخرى ـ ظهرت الثروة المالية كصورة مستقلة عن الثروة العينية بل وعن الاقتصاد القومى إلى حد بعيد ، وهذه هى ثروة المصريين العاملين فى الخارج فضلا عن عدد غير قليل من المقيمين فى مصر والذين يملكون أموالا هامة فى شكل ودائع وأموال فى الخارج . فقد أدت ثورة النفط إلى انتقال أعداد هائلة من المصريين للعمل فى دول الخليج وتولدت بالتالى ثروة هامة مملوكة للمصريين خارج مصر فى شكل أدوات مالية لا تعبير عينى لها داخل مصر . وهذه الثروة المالية لاتخضع مباشرة لسيطرة الاقتصاد المصرى وتتعرض لمختلف الاغراءات من المؤسسات المالية من بنوك وبيوت مالية وتجار وسماسرة . وتدخل السلطات المصرية بقدر ماتقدمه من

إغراءات وحوافز لهذه الأموال لكى تعود إلى بلادنا ومايربط أبناءها بوطنهم الأم من التزام وطنى أو ارتباطات عائلية وعاطفية . ولكن يظل الأمر الجوهرى وهو أن سيطرة الاقتصاد المصرى على هذه الثروة أقل منها فى حالة الثروة العينية فضلا عن خضوعها لمنافسة أشد من المؤسسات العالمية .

ونحن لانتحدث هنا عن مبالغ هزيلة أو ثروات قليلة بل على العكس إننا نتحدث عن واحد من أهم مقومات الاقتصاد المصرى المعاصر. فما يقرب من نصف حصيلة مصر من العملات الأجنبية يأتى من هذا المصدر وعنه يتولد أكثر من نصف المدخرات الخاصة ، وربما لايزال جزء هام خارج مصر يمكن بسياسة مناسبة اجتذابه . ولعل مسئولية السياسة الاقتصادية الأولى الآن هى العمل على تحويل هذه الثروة المالية الهائمة خارج مصر إلى ثروة عينية محلية داخل مصر.

وقد ساعد على حرية هذه الثروة المالية الجديدة مالحق الاقتصاد العالمى من تطورات فى مجال الاقتصاد العالمى ومن تطورات فى مجال الأسواق المالية. فلعل أخطر تطور فى الصناعة المعاصرة هو ما لحق صناعة الأسواق المالية ، سواء نتيجة للتطورات التكنولوجية فى الاتصالات ، أو فى السياسات وتحرير الأسواق المالية وحرية انتقال العملات ، أو فى تطور أدوات مالية متنوعة ومتطورة لمقابلة احتياجات المتعاملين ، أو فى المزايا التى تمنح لأصحاب هذه الثروات من إعفاءات ضريبية وخدمات متميزة . وهكذا فقد أصبحت هذه الصورة الجديدة للثروة المالية باعتبارها ثروة غير مرئية ، رمزية ، سريعة الحركة عالمية هلامية مستترة تستجيب للمغريات والحوافز، وتنفر من القيود والاعباء. وهى ثروة تتنافس عليها مختلف المراكز المالية فى العالم ، ولم يعد

للاقتصاد القومى وسلطانه السيطرة عليها على النحو الذى كنا نعرفه من الثروات العينية .

الضريبة السيئة :

يقولون إن الضريبة الجيدة هى التى تحقق العدالة والكفاءة والعائد ، وبمفهوم المخالفة فإن الضريبة السيئة هى التى تؤدى إلى عكس هذه النتائج . ويبدو أن ضريبة التركات قد توافرت لها معظم الخصائص التى تجعلها ضريبة سيئة. فإذا نظرنا إلى العائد منها ، فإنه يبدو أنها عبء على الاقتصاد أكثر منها إضافة له . ولايقتصر الأمر على ان العائد المالى منها للخزانة بالغ الضآلة ١٥ ـ ٢٠ مليون جنيه خلال السنوات العشرين الأخيرة ـ بل إننا إذا أخذنا فى الاعتبار تكلفة تحصيل هذه الضريبة من مرتبات وأجور ومنازعات لاتضح أن العائد المالى للخزانة ضعيف جدا مالم يكن سالبا . أما من حيث الكفاءة الاقتصادية فقد أشرنا إلى أنها تكاد تصبح ـ فى أوضاع الاقتصاد الحالى ـ طاردا للثروة المالية ومشجعا ليس فقط العاملين فى الخارج على الاحتفاظ بأموالهم خارج مصر بل وإعطاء نموذج للمقيمين لتحويل جزء من ثرواتهم إلى ثروات مالية خارج سيطرة الاقتصاد الوطنى . كذلك لا ينبغى أن ننسى أن هذه الضريبة ـوهى تتميز فى مصر بالبطء الشديد فى تحصيلهاـ تؤدى إلى تجميد للموارد وتعطيل اقتناص الفرص حيث أن الافراج عن التركات يستغرق عادة أعواما وأعواما . وهى أخيرا غير عادلة حيث أنها لا تصيب الممولين بنفس الدرجة ولايرجع الأمر فقط إلى سهولة التهرب منها بوسائل غير مشروعة ، بل إنه يسهل تجنبها بوسائل مشروعةـ بالتصرف فى الأموال للابناء والأقارب .

اقتراح :

إذا كان من الواضح أن هذه الضريبة لاتناسب ظروفنا الاقتصادية المعاصرة وأن تطبيقها أظهر أنها إلى الضريبة السيئة أقرب ، فماذا نفعل ؟.

أعتقد أن الأنسب هو أن نستخدم هذه الضريبة حافزا على اجتذاب أموال المصريين فى الخارج بعد أن كانت طاردة لها . وبذلك تستخدم الضريبة على التركات ـ ضمن سياسات أخرى مكملة ـ كوسيلة لجذب الثروات المالية الهائمة . ويمكن أن يتحقق ذلك بأن تفرض بسعر مرتفع ٣٠ ـ ٤٠٪ على أموال المتوفى الموجودة خارج مصر أو خارج البنوك أو المؤسسات المالية المعتمدة فى مصر، وأن تتضمن التعليمات التنفيذية مايمكن أن يحقق هذا الغرض ، بأن تتضمن شهادات التصديق على الاعلام الشرعى لإثبات الوراثة على حق الدولة فى الضرائب على الأموال الموجودة فى الخارج . وأن تلتزم السلطات الأجنبية بعدم الصرف للورثة بناء على الاعلام الشرعى المصدق عليه إلا بعد احترام حقوق الدولة المصرية ... والله أعلم .

٦- مَـــارأى الـــديـــنَ؟

ـ حقائق الاقتصاد المعاصر ومسألة الربا

ـ قدرة المكلف وعجز الأمة : عن الحج والعمرة فى ظروف الشدة

فى حقائق الاقتصاد المعاصر ومسألة الربا (*)

(١٩٨٥م)

تناقش فى هذه الآونة قضايا تطبيق الشريعة الإسلامية . وتعتبر مسألة تحريم الربا وعلاقة ذلك بالمعاملات الجارية وخاصة الفوائد من أكثر الأمور إثارة للجدل والخلاف . وإذا كان مفهوم الربا فى الإسلام وأنواعه : (ربا الفضل وربا النسيئة) مما يحتاج إلى جهود علماء الدين وفقهاء الشريعة ، فإنه لاشك فى أن معرفة حقائق الاقتصاد المعاصر مما يزيد فهمنا من هذه القضية الحساسة . ولذلك فإن الحوار بين أصحاب التخصصات المختلفة ، وخاصة بين علماء الشريعة ورجال الاقتصاد فى هذا الصدد ، سيكون له أفضل الأثر على استجلاء النتائج فى بينة كاملة عن أحكام الشرع وحقائق العصر .

ولست أدعى معرفة خاصة بأحكام الشريعة الإسلامية فى مسألة الربا ولكنى أعتقد أن هناك مايمكن إضافته فى هذا الجانب بمزيد من إلقاء الأضواء على حقائق الاقتصاد المعاصر ، وخاصة فيما يتعلق بمعرفتنا بظاهرة النقود وطبيعة أسعار الفائدة ، وهى التى يجرى الحوار حولها عادة عند مناقشة مسألة الربا .

(*) نشرت فى جريدة الأهرام فى ١٠ أغسطس ١٩٨٥ ، وأعيد نشرها فى الأهرام الاقتصادى فى ٦ يوليو ١٩٨٧ ، عدد رقم ٩٦٤ .

وينبغى أن نؤكد منذ البداية أن مسألة تحريم الربا ليست قاصرة على الإسلام ، ذلك أن الشرائع والأفكار السابقة قد جاءت متضمنة إدانة الربا . وإذا كانت اليهودية لم تحرم الربا بصفة عامة فإنها لم تحبذه فى تعامل اليهود فيما بينهم ، وجاء أرسطو ليعلن حربه على الربا بقوله : « إن النقود لاتلد » ومن ثم فطلب الربا عمل غير أخلاقى لأنه أخذ غير مستحق . ثم جاءت المسيحية متأثرة بأفكار أرسطو وأدانت الربا أخلاقيا دون أن تصل إلى تحريمه بشكل قاطع . ولذلك فقد امتنع المسيحيون بشكل عام عن الإقراض بالربا وتخصص فيه اليهود لأن الكنيسة كانت تربأ بالمسيحى الفاضل أن يتقاضى الربا . وجاء الإسلام فحرم الربا وأحل البيع . وهكذا نجد أن مسألة تحريم الربا قضية عامة تثير من الأخلاق بقدر ما تثير من الاقتصاد .

ومع ذلك فإن تطورات الحياة الاقتصادية قد أدت إلى إحداث تغيرات عميقة فى العلاقات الإنتاجية وفى الظواهر الاقتصادية بحيث يصعب القول بأننا نتحدث عن نفس الشىء عندما نتكلم عن ظاهرة النقود المعاصرة والنقود القديمة . فالحق أننا نكاد نكون بصدد **ظواهر جديدة تماما** تحتاج إلى كل يقظة وتدبر وليس إلى التسرع بإلقاء الأحكام السريعة دون إدراك كامل لطبيعة الظواهر التى نتحدث عنها .

النقود ليست الثروة :

فأما عن ظاهرة النقود المعاصرة ، فإنها ليست بالبساطة التى يتصورها البعض ، حقيقة أننا جميعا نتعامل مع النقود ونتحدث عن النقود يوميا ، كما أن أغلبنا يهتم بها ويسعى إليها ، ولكن قلة فقط هى التى تعرف طبيعة النقود ودورها فى الاقتصاد المعاصر .

ولن أتعرض هنا إلى كل مشاكل النقود المعاصرة ، فهذا مجاله المؤلفات المتخصصة، ولكنى سوف أقتصر فقط على بعض العناصر التى لاتلقى عادة اهتماما من غير المتخصصين ، ولكنها ضرورية لإدراك طبيعة النقود المعاصرة .

ونبدأ بتبديد وهم شائع **يخلط بين النقود والثروة** . فالنقود ليست الثروة وإن كانت تعبيرا عنها وحقا عليها . وقد كان آدم سميث من أوائل من وجهوا النظر إلى خطورة هذا الخلط . فالثروة هى الإنتاج من سلع وخدمات، وهى الموارد المتوافرة فى المجتمع فى لحظة ما . أما النقود فإنها تمثل حقا على هذه الثروة ، بمعنى أن من يمتلك النقود له الحق فى الحصول على جزء من الثروة القائمة فى شكل سلع أو خدمات أو موارد متوفرة . فصاحب النقود هو صاحب سهم فى الإنتاج القومى لا ينبغى أن يتآكل حقه بارتفاع الأسعار ، فضلاً عن أن له الحق فى اقتضاء الزيادة مع النمو الاقتصادى وزيادة الإنتاج القومى . والتمييز بين الثروة وبين النقود تفرقة أساسية . ويمكن للتبسيط القول بأن العلاقة بينهما كالعلاقة بين العقار وسند الملكية عليه . العقار هو الثروة ، بينما سند الملكية يثبت الحق عليه ويمكن من التصرف فيه ، دون أن يكون للسند فى ذاته أدنى قيمة بعيدا عن العقار نفسه . فمزيد من إصدار السندات لن يحل مشكلة الإسكان .

وبالرغم من أن النقود ليست هى الثروة فإنها باعتبارها حقا على هذه الثروة تلعب دورا أساسيا فى حركة الثروة . فباعتبارها حقا وممثلا للثروة تمكن النقود من انتقال الثروة وتوزيع استخداماتها بين الأفراد والنشاطات المختلفة مما له أبعد الأثر على مستوى النشاط الاقتصادى فى مجموعه ومن ثم على نمو الثروة نفسها .

على أن طبيعة النقود كحق على الثروة القائمة ومن ثم مشاركة فى ثروة الاقتصاد القومى لم تكن واضحة فى العصور القديمة وبشكل يدعو للتساؤل عما إذا كنا بصدد نفس الظاهرة الآن أم بصدد ظاهرة جديدة تماما .

النقود الداخلية والنقود الخارجية :

مرت النقود بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى شكلها الحالى . وقد ساعدت كل مرحلة من مراحل تطورها على إدراك بعض خصائص النقود ، وكانت كل مرحلة جديدة إيذانا باكتشاف خصائص جديدة للنقود لم تكن واضحة فى المراحل السابقة أو لم تكن واضحة بالدرجة الكافية . ولن نتعرض هنا لكل مراحل تطور النقود ، ولكننا نشير فقط إلى أن العصور القديمة والتى نوقشت فيها مسألة تحريم الربا كانت كلها تدور خلال مرحلة **النقود السلعية** . وفى هذه المرحلة كان يقوم بوظيفة النقود إحدى السلع المتوافرة فى المجتمع ، الذهب ، الفضة ، معادن أخرى ، سلع ذات استخدام شائع مثل الماشية والمحاصيل الزراعية .

وقد تميزت هذه المرحلة النقدية بأمرين أساسيين كان لها تأثير واضح فى فهم البشر لمعنى النقود ، وكلا الأمرين قد تغير فى هذه المرحلة النقدية المعاصرة . أما الأمر الأول فهو أن النقود كانت مستقلة وخارجة عن النشاط الاقتصادى الجارى ، وأما الامر الثانى فهو أن النقود وقد كانت سلعة من السلع فقد كان لها قيمة ذاتية مستقلة بصرف النظر عن دورها النقدى . وعلينا أن نتناول هذين الأمرين ببعض التفصيل .

فأما أن النقود كانت فى هذه المرحلة مستقلة ، فإن المقصود بذلك هو أنه نظرا لأنه كان يقوم بوظيفة النقود إحدى السلع ، فإن حجم النقود المتداولة كان يرتبط بالمتاح من هذه السلعة ، وهو أمر مستقل إلى حد بعيد عن رغبات السلطات النقدية . بل إنه فى مثل هذه الصورة فإن فكرة **السلطة النقدية** ذاتها تكون غير قائمة أو بدائية . وفى مثل هذه الصورة فإن حجم وقيمة النقود تفرض نفسها على النظام

الاقتصادى فى مجموعة ويتحملها الجميع ، حاكمًا أو محكومًا ، بائعًا أو مشتريًا ، مقرضًا أو مقترضًا . ومن هنا جاء تسمية النقود الخارجية .

وقد تغير هذا الأمر كليا فى الوضع الحالى وحيث نعيش فى مرحلة النقود الائتمانية ، هنا النقود ليست سلعة ، وإنما هى حق تصدره السلطات النقدية ، وقد تكون هذه السلطات هى البنك المركزى أو النظام المصرفى فى مجموعه ، بل إن التطور الحديث قد أدى إلى قيام مؤسسات مالية جديدة بإصدار سندات وحقوق لها بعض وظائف النقود . والجديد هنا هو أن هذه النقود تصدر من خلال النشاط الاقتصادى وتبادل المديونيات والحقوق من خلال المؤسسات المالية ، وهى بذلك ليست مستقلة ومفروضة على الأجهزة الاقتصادية وإنما هى جزء من نشاطها الجارى . ومن هنا فإن حجم وقيمة النقود لم تعودا مستقلتين عن إرادات المؤسسات بل أصبحتا جزءا من أدوات سياستها الاقتصادية . ولذلك فقد أصبح من المستقر فى عالم اليوم أن السياسة النقدية للحكومات ينبغى أن تؤثر فى مستوى النشاط الاقتصادى ومستوى الأسعار .

فهل يمكن مقارنة هذا الوضع الجديد بعد أن أصبحت النقود وسيلة تستخدمها السلطات النقدية للتأثير فى النشاط الاقتصادى بما كان سائدا عندما كانت النقود السلعية حقيقة خارجية تفرض نفسها على النظام الاقتصادى .

وأما أن النقود كانت سلعة لها قيمة فقد حال ذلك دون التنبه إلى طبيعة النقود الحقيقية كممثل للثروة ومن ثم ليس لها قيمة ذاتية غير مشتقة من الثروة التى تمثلها . وقد ساعد هذا على الخلط بين النقود والثروة . فالنقود السلعية يتوفر لها فى نفس الوقت قيمة ذاتية باعتبارها سلعة ومن ثم أمكن الحديث عن قيمة النقود الذاتية وأمكن الحديث عن النقود **ضمن المثليات** . ولكن النقود الحديثة وقد استقلت تماما عن الفكرة السلعية ولم تعد أكثر من ورقة أو قيد

محاسبى لم يعد لها قيمة ذاتية مستقلة، وإنما أصبحت قيمتها مستمدة من قيمة السلع التى تعبر عنها ، وهو مايطلق عليه اسم **المستوى العام للأسعار** ، **فقيمة النقود هى قوتها الشرائية** .

عبء التضخم :

وفى ضوء ماتقدم ونتيجة للتطورات التى لحقت ظاهرة النقود أصبح من المشروع التساؤل عمن يتحمل عبء التضخم . فإذا لم يكن للنقود قيمة ذاتية مستقلة وكانت قيمتها تتضاءل باستمرار نتيجة للارتفاع المستمر فى الأسعار من ناحية ، وإذا كان ذلك نتيجة لتصرفات وسياسات السلطات النقدية من ناحية أخرى ، فما هو المقصود برد المثل دون زيادة أو نقصان ؟ وما المقصود بقيمة النقود هنا ، هل هى **القيمة الاسمية** أى مجرد عدد الوحدات النقدية المكتوبة على الورقة النقدية أم هى **القيمة الحقيقية** التى تعبر عن قوتها الشرائية. وإذا كان من الظلم أن يحصل الدائن على أكثر من دينه فهل من العدل أن يحصل على أقل من القيمة الحقيقية لدينه . هذه الأسئلة مطروحة وتحتاج إلى تفكير وتأمل ، وليست بسيطة وواضحة ولن يكفى للإجابة على ذلك مراجعة الكتب القديمة فحسب بل لابد من معرفة الواقع الجديد وهو مايمكن ان يفيد فيه الاقتصاديون المحدثون .

الفائدة ثمن الزمن وليست عائد النقود :

الفائدة فى الوقت الحالى تعويض عن التضخم من ناحية وعن تفضيل الحاضر على المستقبل من ناحية أخرى . فمع استمرار ارتفاع الأسعار وبالتالى انخفاض قيمة النقود أصبح جزء من الفائدة يغطى مخاطر التضخم . وقد أشرنا

إلى أن مشروعية هذا الجزء أمر محل نظر . ولنتناول الجزء الآخر من الفائدة . وهو المتعلق بالتفضيل الزمنى بافتراض ثبات مستوى الأسعار .

يمكن القول بأن عبارة « النقود لاتلد » لأرسطو تعبر أصدق تعبير عن منطق رفض فكرة الفائدة كثمن للنقود . ولكن هذا المنطق يرتبط بفكرة أخرى لاتقل خطورة وهى فكرة « **النمو** » كواحدة من أهم دعائم العصر الحديث .

تميز العالم القديم بالاستقرار والاستمرار والرتابة ، فالحياة تتكرر وتتماثل دون تغير يذكر . أما فكرة **النمو والتغيير المستمر فهذه من الظواهر** الإنسانية الجديدة والتى ترتبط بالثورة الصناعية وإرهاصاتها . أما قبل ذلك فقد ظلت المجتمعات الزراعية والرعوية بشكل عام مستقرة آلاف السنين دون تغيير يذكر . **الوقت يمر ولكن الزمن لايتغير** ، فننتقل من لحظة لأخرى ومن سنة لأخرى ومن جيل لآخر ونحن نكاد نكرر نفس اللحظات ، هناك مرور للوقت ولكن لاتغير .

وإذا كانت الثورة الصناعية قد كسرت الركود السابق وأضافت معنى النمو إلى الاقتصاد ، فقد تم ذلك عبر فكرة **الاستثمار** . فمن خلال الاستثمارات الجديدة أمكن فتح آفاق جديدة للإنتاج وزيادة الثروة ومن ثم تحقيق النمو . ولذلك فإن المجتمعات القديمة وقد كان يشوبها الركود فإنها بنفس المنطق لم تكن تعرف الاستثمار بمعناه الحديث فيما عدا مايتعلق بالحد الأدنى للمحافظة وصيانة الإنتاج الزراعى (ترع وجسور) والأمن (طرق وقلاع) .

وفى مثل تلك الظروف فإن الإقراض كان عادة لأغراض الاستهلاك ، وما يحصل عليه المقرض من زيادة على قيمة قرضه إنما تعنى فى الواقع انخفاضا لحقوق الاخرين دون وجه حق . وهكذا فإن مايحققه أحد من كسب لابد

وان تقابله خسائر من شخص آخر . فهنا النقود حقا لاتلد ومن ثم نفهم الموقف اللاأخلاقى للمطالبة بالربا أى بأكثر من الحق .

ولكن الأمور غير ذلك فى الاقتصاد الحديث . وقد أشرنا إلى أن جوهر الاقتصاد الحديث هو الاستثمار ، وبدونه لايتحقق نمو ولا تنمية . وعن طريق الاستثمار يتحقق النـمو ويزيد الناتج ، وبالتالى فإن من حق من ساهم فى تمويل هذا الاستثمار أن يشارك فى اقتسام نسبة من الزيادة والنـمو والتى تحققت ـ جزئيا ـ بفضل مشاركته . إنه لايقتطع جزءاً أكبر من الكعكة ، ولكنه يساهم فى زيادة الكعكة ويشارك بالتالى فى جزء من هذه الزيادة .

وبصرف النظر عن أى اعتبارات أخلاقية أو ايدولوجية ، فإن ترشيد قرارات الاستثمار تحتاج إلى معيار للتفضيل بين الحاضر والمستقبل وبين التدفقات المختلفة للسلع والخدمات فى المستقبل فى أوقات مختلفة .

فالاستثمار ليس خياراً وحيداً بأن نستهلك الآن أو نستثمر للغد ، بل الحقيقة ان هناك فرصا متعددة للاستثمارات المختلفة كل منها يعطى عائدا من السلع والخدمات المتنوعة فى أوقات مختلفة فى المستقبل فكيف يمكن الاختيار بينها ؟ .

ينبغى من أجل المقارنة بين هذه الامكانيات أن نكون فى وضع نستطيع أن نفضل بين قيمة معينة نحصل عليها بعد سنة أو قيمة أخرى نحصل عليها بعد خمس سنوات مثلا . ومن أجل ذلك كان لابد للفكر الاقتصادى أن يوجد ثمنا للزمن يعكس التفضيل الزمنى بشكل محدد . وهذا هو دور سعر الفائدة . ولذلك نجد أن الرشادة الاقتصادية فى حسن استخدام الموارد فى مسائل الاستثمار تقتضى وجود ثمن للتفضيل الزمنى (سعر الفائدة) . ومن هنا نجد أن النظم الاقتصادية المعاصرة ، وبدون استثناء ، تستخدم أسعار الفائدة أو نظمًا مقاربة للاختيار بين

فرص الاستثمار. وقد واجهت الدول الماركسية مشكلة مماثلة، حيث أن الفكر الماركسي لا يعترف بالفائدة لأنه لايعتبر رأس المال عنصراً منتجاً فيما جاوز مايتضمنه من عمل غير مباشر. ومع ذلك فإن المخططين الروس اضطروا لضبط قرارات الاستثمار إلى استخدام معدلات مقابلة لأسعار الفائدة لتحديد قيمة الاستثمار. وهكذا نجد أن فكرة سعر الفائدة باعتبارها ثمنا للزمن ومعياراً للتفضيل الزمنى أداة فنية لاغنى عنها فى أى اقتصاد معاصر يواجه مشاكل الاستثمار والنمو.

المخاطر واليقين :

وإذا انتقلنا الآن من مستوى الاقتصاد القومى إلى مستوى القرارات الفردية ومدى استحقاق المقرض لفائدة على قروضه فإنه يمكن القول أنه من الناحية الأصولية فإن المقرض لا يقدم ثروة من مثليات تستحق معادلها عدداً مماثلاً، وإنما يقدم المقرض **حقًا** على الثروة القائمة (النقود)، ومن شأن استخدامها (الاستثمار) أن يزيد من هذه الثروة، وبالتالى فإنه يستحق المشاركة فى هذه الزيادة. فهو لا يأخذ أكثر مما يستحق، وإنما يحصل على نصيبه فى الكعكة الجديدة.

كل هذا يمكن أن يكون مقبولا، ولكن الاعتراض يكمن فى المشاركة فى نتائج النمو دون تحمل المخاطر، وهذا هو جوهر الفارق بين **الفائدة والربح**. وهنا أيضا يمكن القول بأن حقائق الاقتصاد المعاصر قد ألقت أضواء جديدة على معانى المخاطر واليقين.

فالتفرقة لم تعد قاطعة بين عائد ثابت ومخاطر متقلبة. فقد أوضحت تطورات الحياة الحديثة ان هناك فارقا فى الدرجة فقط بين اليقين والاحتمال، ولم يعد اختلافا أساسيًا فى الطبيعة والنوع. وماهو احتمالى فى عدد محدود من الوقائع يكاد يصبح يقينا فى الاعداد الكبيرة. فقد أوضحت قواعد الإحصاء والتأمين أن كثيرا

من المخاطر الفردية هى أمور يقينية أو تكاد فى الاعداد الكبيرة .

كذلك ليس من الصحيح أن الدائن يحصل على الفائدة دون مخاطر ، وأن المستثمر يتحمل مخاطر المشروع . فالحقيقة أن هناك توزيعا للأعباء والمزايا بما يتفق واحتياجات المتعاملين ، وفى جميع الأحوال يتحمل المقرض والمستثمر معًا أنواعًا مختلفة من المخاطر ، كما يستندان إلى أسباب تدعم الثقة وتقلل هذه المخاطر . فالدائن يتمتع بقدر أكبر من الثقة فى حصوله على العائد من إقراض أمواله بصرف النظر عن نتيجة المشروع . ولكن ليس هذا يقينا كاملا ، فهو يتحمل مخاطر المدين نفسه إذا أفلس أو أعسر . فهنا المقرض لايربط نفسه بائتمان عملية أو نشاط معين، ولكنه يربط نفسه بائتمان المدين نفسه . وقد يكون فى ذلك مخاطر ليست باليسيرة . كذلك فإن المستثمر بالمشاركة قد يكون تحمله للمخاطر نظريا أكثر منه حقيقيا، كما لو اشترى أسهم شركة مستقرة ولها من الاحتياطيات مايجعل الحديث عن المخاطر مجرد مسألة نظرية . وهكذا يتحمل كل من المقرض والمستثمر بعض المخاطر. يتحمل المقرض مخاطر المدين دون مخاطر النشاط ، ويتحمل الشريك مخاطر النشاط دون مخاطر الشريك الآخر بالضرورة .

المصالح المرسلة :

فى كل ماتقدم أشرنا إلى أن حقائق الاقتصاد المعاصر تلقى بظلال جديدة على الظواهر القديمة . فالنقود الحديثة ليست بالضبط النقود القديمة . وفكرة التماثل فى رد القرض لم تعد واضحة فى صدد النقود الحديثة . كذلك فإن الحاجة إلى معيار لقياس التفضيل الزمنى فى عصر غلب عليه الاستثمار أمر يفرضه العصر الحديث ولم تعرفه المجتمعات القديمة. كل هذا يجعل الحاجة إلى

سعر الفائدة أو إلى معيار للتفضيل الزمنى ضرورة فنية لأى اقتصاد حديث.
كذلك فإن التفرقة بين اليقين والاحتمال لم تعد بالبساطة، وإن فكرة المخاطر موجودة دائمًا فى كل تعامل مع المستقبل يستوى فى ذلك المقرض والمشارك او المستثمر وان اختلفت درجة المخاطر. وفى كل ذلك كنا نتناول أموراً تتعلق بالأصول ومدى انطباق الأحكام الشرعية على ظواهر جديدة تماماً.

ولكن هناك أيضاوبصرف النظر عما تقدم اعتبارات، من المصالح المرسلة التى تقتضى معالجة الأمور بأكبر قدر من التفتح لمراعاة اعتبارات المصلحة العامة فى تدعيم الأقتصاد ونموه، وهو ما أطلق عليه الفقهاء اسم المصالح المرسلة.

فالحقيقة أن احتياجات الاقتصاد الحديث تتطلب توفير كافة الظروف المناسبة لاحتياجات المدخرين والمستثمرين. وأى نظام اقتصادى يحرم نفسه من الاستفادة من هذه الظروف والاحتياجات إنما يفوت على نفسه فرصا طيبة للاستثمار والنمو. والأمثلة على ذلك متعددة، فهناك من تتوفر له فوائض ادخارية لفترة محددة يواجه بعدها نفقات واجبة ومعروفة. فهل نحول دون استخدام هذه الفوائض فى أغراض استثمارية خلال هذه الفترات العاطلة. هناك جمهور من المدخرين (العجائز، الأرامل، القصر) الذين يملكون ثروات عاطلة دون أن يمكن القول بأنهم قادرون على الاستثمار والمضاربة وحسن اختيار الشركاء والأنشطة المناسبة. فهل نحرم هؤلاء من فرص الاستثمار والحصول على عائد محدود دون مخاطر؟ أم نفرض عليهم خياراً صعباً إما إبقاء أموالهم عاطلة وإما تعريضهم لقرارات استثمارية قد لايتحملون نتائجها.

وبعد، فهذا حديث فى الاقتصاد وليس فى الربا ومن باب أولى ليس فى أحكام الشريعة الإسلامية ولكننى لا أشك لحظة فى أن حقائق الحياة الاقتصادية المعاصرة قد اختلفت جذرياً، وأن كثيراً من الأسماء والمسميات لم

تعد تعبر عن نفس الظواهر القديمة . ولذلك فإن الحوار مطلوب واجتياز الجسور بين التخصصات أكثر أهمية من أى وقت مضى . والله أعلم .

ما رأى الدّين: قدرة المكلف وعجز الأمّة عن الحج والعمرة فى ظروف الشدة (*)

الحديث عن أحكام الدين وخاصة الفرائض أمر يحتاج إلى كل عناية وحرص . ولا ينبغى أن تترك هذه الأمور لاجتهادات غير منضبطة بعلم أو تخصص ، **فليست أحكام الفرائض لعبة نلهو بها ونغير منها حيثما نريد أو نشاء .** ولست أدعى معرفة خاصة بأحكام علوم الدين وفرائض الإسلام . ومع ذلك فقد وجدت من المناسب أن أطرح تساؤلا على علماء الدين والفقه عسى أن يساعدونا على استجلائه ، خاصة وأننى أرى فيه مصلحة للعباد ، وأن « المصالح المرسلة » كانت دائما أحد أهم مصادر الأحكام والتى حفظت للشريعة حيويتها وقدرتها على مسايرة الاحتياجات .

والموضوع الذى أعرضه يتعلق بإحدى المشاكل الاقتصادية التى يواجهها البلد حاليا ، وهى مشكلة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ، والذى بات يهدد مستقبل الاقتصاد القومى . ومن ثم فقد وجب البحث عن كافة الأساليب التى تساعد على علاج هذه المشكلة فى الفترة القادمة . ولا بأس من قليل من التاريخ الاقتصادى الحديث عسى أن نعرف موضع أقدامنا الآن .

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ .

مصر تواجه عجزا مستمرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

على عكس الشائع ، فإن مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى لم تكن وليدة الفترة الأخيرة ، وإنما هى ظاهرة مستمرة صاحبت الاقتصاد المصرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تتغير بشكل جذرى رغم تقلب النظم السياسية على مصر ، سواء قبل الثورة أو بعدها ، ورغم اختلاف التوجهات فى السياسات الاقتصادية . وإذا كانت مصر لم تلجأ إلى الاقتراض الخارجى إلا فى نهاية الخمسينيات ، فإن ذلك يرجع إلى أنها عمدت إلى استهلاك مدخراتها المتراكمة خلال الحرب من الأرصدة الاسترلينية والغطاء النقدى حتى نهاية الخمسينيات . ومنذ ذلك التاريخ بدأ عصر الاقتراض لسداد عجز ميزان المدفوعات . وليس هنا محل التعرض لأسباب استمرار هذا الاختلال الشديد فى هيكل الاقتصاد المصرى ، ولكن الأمر الواضح هو أن استراتيجية التنمية التى اتبعت فى مصر قد أغفلت تنمية قطاع تصديرى متطور يستطيع أن يواكب احتياجات النمو فى الاقتصاد وبالتالى الواردات سواء من المواد الغذائية أو الوسيطة أو الاستثمارية . ومن الانصاف القول بأن الدولة قد حققت الكثير من النجاح فى ضبط الواردات بحيث لم يعد يستورد ـ فى الغالب ـ إلا السلع الاساسية والضرورية لاستمرار النمو وحفظ مستوى المعيشة . فمن بين قيمة إجمالية للواردات بلغت حوالى ١١ مليار جنيه خلال عام ١٩٨٧ مثلت واردات الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة حوالى ٥,٧ مليار جنيه والسلع الاستثمارية حوالى ٣ مليارات جنيه ، أى أن حوالى ٨٠٪ من واردات مصر كان بغرض استمرار الإنتاج أو زيادة طاقته ، ولم تستورد مصر لأغراض الاستهلاك سوى حوالى ٢,٦ مليار جنيه لم تجاوز السلع المعمرة منها ٤٨٠

مليون جنيه والباق فى أغلبه سلع أساسية لقوت الشعب . وعلى ذلك فيبدو أننا وصلنا أو قاربنا حدود ضغط الاستيراد دون تعطيل لأهداف النمو أو مشقة على العباد ، وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية (بالتصدير أو التحويلات أو السياحة) أو ضغط النفقات الأخرى غير الواردات . وتتعلق هذه المقالة بأحد هذه العناصر وهى أعباء السفر للعمرة والحج .

لمن استطاع إليه سبيلا :

تكاد تبلغ تكاليف العمرة والحج مليار دولار سنويا ، وهو مايعادل دخل السياحة فى مصر بالكامل ، ويزيد قليلا عن دخل قناة السويس . ولذلك فإن الأمر يستحق الاهتمام والرعاية . وليس المقصود من هذه الدعوة الخلط بين مقتضيات العبادة من ناحية وبين متطلبات رجال الاقتصاد من ناحية أخرى . **فليس أخطر على الدين من العبث به بمقولة احتياجات الواقع . ولكن طرح التساؤلات ومناقشتها مع رجال الدين أمر لايقل أهمية وخطرا** . فإذا كان من غير المعقول أن يتصدى لأمور الدين والفرائض غير عالم ومتخصص لهذه الأمور ، فإنه من غير المحتمل عدم طرح القضايا الرئيسية لمناقشتها بصدر رحب . ومن هنا وجب الحوار بين أصحاب التخصصات المختلفة .

وإذا كان مناط **التكليف بالحج** ـ وهو أحد أعمدة أو أركان الإسلام ـ القدرة المالية « لمن استطاع إليه سبيلا » ، فإن التساؤل المطروح هو فى تفسير معنى هذه القدرة خاصة وأن تطور العلاقات الاقتصادية وطبيعة دور الفرد والدولة فى المجتمعات الحديثة قد ساعدا على ظهور أوضاع يصعب فيها الحكم على معنى القدرة المالية والاقتصادية .

ففى كل دولة وفى كل وقت هناك تفاوت فى القدرات المالية ، هناك القادرون وغير القادرين ، الأغنياء والفقراء . ولكن إذا كانت الدولة تواجه فى مجموعها عجزا فى مواردها من العملات الأجنبية وبحيث أن سلامة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تتطلب ترشيدا فى استخدام حصيلة هذه العملات ، فهل يمكن القول مع ذلك بأن شرط التكليف وهو « القدرة المالية » قد تحقق للقادرين من أهل البلد ولو على حساب تعريض سلامة الاقتصاد القومى للاهتزاز . ولعل مناط الصعوبة فى الأمر هو تحديد مدى تعلق حق الجماعة بالموارد من العملات النادرة فى ظروف الشدة الاقتصادية

رغم ضرورة الاعتراف بالحقوق الخاصة واحترامها ، فإن الموارد من العملات الأجنبية تهم الاقتصاد القومى فى مجموعه بنفس القدر الذى تتعلق فيه بصاحبها . ومن هنا فإن إدارة **الصرف الأجنبى** فى مختلف الدول تعتبر من المسائل العامة التى تتطلب تدخل الدولة لتنظيمها وبما يحقق التوافق بين المصلحة العامة والمصالح الفردية . وإذا كان الاتجاه العالمى المعاصر يتجه نحو مزيد من التحرير للتعامل فى العملات الأجنبية ، فليس مرد ذلك تخلى الدول عن معنى ارتباط قضايا الصرف الأجنبى بالمصلحة العامة ، بقدر ما يرجع إلى أن هذه الدول اكتشفت أن هذا التحرير يخدم المصلحة العامة ذاتها . وإذا كانت الحكومة المصرية قد عمدت منذ فترة ليست بالقصيرة إلى السير فى هذا الاتجاه، فإنما يعود ذلك إلى أنها رأت فى هذا التحرر مايزيد من قدرة مصر على زيادة مواردها من العملات الأجنبية فى ظروف تتزايد فيها أهمية تحويلات العاملين فى الخارج وتتنامى خطورة السياحة والخدمات التصديرية بصفة عامة . وهكذا فإن التحرر فى سياسات الصرف الأجنبى إنما هو استجابة لنفس منطق المصلحة العامة فى هذا الموضوع وليس خروجا عليه . وبذلك

تظل قضايا الصرف الأجنبى من الأمور العامة وان وجدت أفضل علاج لها فى الظروف الحالية فى ظل سياسات تحررية تعتمد على مبادرة الأفراد واحتفاظهم بحسابات خاصة يستخدمونها وفقا لرغباتهم . وإذا كانت الدولة **فقيرة فى مجموعها فى الصرف الأجنبى فهل يمكن أن يصبح الحائزون له فى وفرة وغنى عنه** . إنهم فى حقيقة الأمر أقرب مايكونون أمناء على حق المجتمع فى هذه الثروة النادرة .

والسؤال الذى يطرح نفسه على علماء الدين ، هل يمكن القول فى هذه الظروف بأن شرط التكليف مازال قائما لعدد من الأفراد يعرفون نوعا من البحبوحة المالية التى تمكنهم من الحصول على هذا المورد الغالى من العملات الأجنبية ، وإن كان المجتمع فى مجموعه يشكو من النقص والعجز فيه ؟ هذا هو السؤال الذى يطرح على أصحاب الرأى من علماء الإسلام . وكيف يمكن ان تتحقق مصلحة العباد فى دين أمر باليسر وقرر أنه « لاضرر ولاضرار » ، وإذا كان العسر نتيجة التوسع فى نفقات العملات الأجنبية يهدد الكثرة بمزيد من قسوة الحياة وشدتها . وإذا كنا لانستطيع أن نتحدث عن الحج فهل يمكن التساؤل عن المبالغة فى رحلات العمرة أو تعدد الحجات ؟. أو لم يقم الرسول عليه الصلاة والسلام إلا بحجة واحدة . وبطبيعة الحال فإن الأمر لا يستقيم إلا بإعادة النظر فى العديد من وجوه الانفاق والاسراف .

مبادرة اختيارية بعيدا عن التدخل الحكومى :

كثيرًا ما تضيع الأفكار الجيدة عندما تخرج من حيز الاختيار إلى مجالى الجبر والقهر . وعندما يتعلق الأمر بالعقيدة وفرائضها فإن قهر الدولة وتدخلها غالبا ما يؤديان إلى نتائج عكسية . ولذلك فليس الهدف من هذا المقال دعوة

الحكومة **إلى التدخل أو تضييق الحج أو العمرة** ، بل إنى أعتقد أن هذا يمكن أن يصبح أمرا بالغ الضرر إذا لم يقابله اقتناع حقيقى لدى أصحاب الشأن .

ولذلك فإن الأمر مطروح فى الحقيقة على أصحاب الرأى والعلم لتقديم المشورة والفتوى فى أمر من أمور الدين والدنيا . وعندما يتوافر الاقتناع الحقيقى لدى الأفراد فليس أقدر على ذلك من **العمل التطوعى والاختيارى** صيانة لحقوق الله ومصالح العباد . وينبغى التأكيد على هذه النقطة خشية أن يفتح تدخل الدولة بسلطانها وسلطتها الباب لإفساد الدين وتغليب السياسة على العقيدة . وهو شر مستطير . ولذلك فإن مناط التساؤل والحوار هو بين العالمين بأمور الفقه والدين وبين السائلين الحريصين على حقوق الله والمشفقين على أحوال البلد الاقتصادية . ويظل المناط فى البداية والنهاية لاقتناع الأفراد وحريتهم فى الاختيار .

صندوق لخدمة المسلمين من القادرين حاليا :

ولعلى أطرح تصورا على علماء الدين لإبداء الرأى فيه بما يحقق رغبة القادرين على الإنفاق فى وجوه الله من ناحية، وحماية للمصالح الاقتصادية الجوهرية للأمة من ناحية أخرى . أليس من المتصور أن يتاح للقادرين ماليا أن يخصصوا مبالغ من أموالهم بالجنيه المصرى ، **وينشأ بها « صندوق خدمة الإسلام »** يدار من هيئات خاصة من أصحاب الشأن والعلماء بعيدا عن الحكومة وتدخلها . ولا مانع من أن يتقرر أن يستخدم جزء من هذه الأموال ـ فى المستقبل ـ لخدمة الحج والعمرة إذا زالت الغمة وتوافرت العملات الأجنبية فى مستقبل ، نسأل الله ، ألا يكون بعيدا . وهكذا يستطيع القادر أن يتحمل فى ماله أعباء خدمة الإسلام والمسلمين ، وألا يصبح عجز الموارد

الأجنبية عائقا أمامه للانفاق فى سبيل الله لما فيه خدمة المسلمين .

هذا ليس رأيا ، وإنما هو تساؤل واقتراح . لعل علماء الدين يجدون فى هذا التساؤل ما يحفزهم على مزيد من إلقاء الضوء على واحد من القضايا التى تهم المسلمين وحرصهم على إقامة الفرائض من ناحية، وتراعى أوضاع المعيشة لعموم البشر فى ظروف الشدة فى العملات الأجنبية من ناحية أخرى . هذه دعوة للعالمين للفتوى والاجتهاد وبما يحفظ حق الله .

والله أعلم .

٧- رسائل قصيرة.

- حزب المتوسط الإحصائى
- شقة للإيجار
- الانتخابات الفردية والقائمة

حـزب المتـوسط الإحصـائى (*)
(١٩٨٧م)

عزيزى الأستاذ الفاضل / أحمد بهاء الدين .

تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة التعليق على نتائج الانتخابات الأخيرة وما تردد حول انتصار حزب « الوسط » ، بالمعنى السياسى ، فإنه يبدو لى أن هناك حزبًا آخر قد نجح فى اجتياح مختلف نواحى الحياة العامة فى مصر . ولم يحدث ذلك بالأمس فقط ولكن منذ فترة ليست بالقصيرة . وهذا الحزب هو ما يمكن أن يطلق عليه اسم « حزب المتوسط الاحصائى » .

فى كل جانب من جوانب الحياة العامة فى مصر : فى السياسة ، فى الاقتصاد ، فى الثقافة ، فى الفن ، فى الأعمال ... هناك دائمًا قلة من الصفوة المتميزة وجمهرة من العامة ، تفصل بينهما مجموعة من أوساط الناس ، ومنهم خرج أهم الأحزاب وأخطرها . وهذا الحزب من أوساط الناس أقرب إلى « المتوسط الاحصائى » لأهل المهنة أو الحرفة ، فهم دون أهل الصفوة تميزًا وكفاءة وإن كانوا يجاوزون قطعًا مستوى العوام إدراكًا وفهمًا . فهم فى مجالات اهتمامهم أقرب إلى

(*) نشرت فى يوميات الأستاذ أحمد بهاء الدين . جريدة الأهرام ١٧ مايو ١٩٨٧ .

العينة العشوائية أو المتوسط الإحصائى .

وقد استطاع هذا الحزب من أوساط الناس أن يتقدم الصفوف ويسيطر على مختلف مناحى الحياة العامة فى مصر . فهم فى المقدمة فى كل مكان : فى مراكز المسئولية فى الجامعات ، فى الفن ، فى النقابات ، فى المجالس الشعبية ... الخ . وقوة هذا الحزب تنبع من أن أعضاءه يمثلون المجتمع تمثيلاً صادقًا .

ومشكلة هذا الحزب أو بالأحرى مشكلتنا معه هو أنه ـ مع تمثيله للمتوسط العام ـ فإن أفراده بالقطع ليسوا أفضل العناصر المتاحة . وعظمة الأمم ليست فقط بارتفاع المستوى العام وإنما أيضًا بحجم الصفوة ودورها .

ورغم أن مصر بلد فقير ـ وقد كانت كذلك دائمًا ـ إلا أنها عرفت فى كل وقت وسط بحر التخلف جزرًا للرقى من صفوة متميزة تكاد تماثل ما تعرفة أرقى الدول . وقد تراجعت عناصر الصفوة عن مراكز الريادة لتكتفى بدور المتفرج .

إننا نعيش فى عصر «أوساط الناس» أو غلبة حزب «المتوسط الاحصائى» . فهل يأتى يوم تتصدى فيه «الصفوة» لدورها فى الريادة ، أم هى أضغاث أحلام ؟.

شقة للإيجار(*)
(١٩٨٥م)

عزيزى الأستاذ الفاضل / أحمد بهاء الدين .

تحية طيبة وبعد ،

تابعت باهتمام يومياتكم عن «شقة للايجار» وأرجو أن تسمحوا لى بإبداء بعض **الملاحظات** على بعض ما جاء فى اقتراحاتكم .

* من المتوقع أن يؤدى إطلاق حرية تحديد سعر الايجار للمبانى الجديدة فى ظل الظروف السائدة لتكاليف البناء والعائد من الاستثمارات البديلة ـ مثل شهادات الاستثمار ـ إلى ارتفاع إيجار الشقق بشكل كبير . وقد سمعت وزير الاسكان يقول بأن إيجار شقة حجرتين وصالة سوف يجاوز مائتى جنيه فى ظل ظروف التكاليف الحالية .
* التفرقة فى اقتراحكم بين معاملة المساكن التى تقام بعد تطبيق النظام وبين المقامة قبله من شأنها أن تكرر المشكلة التى نواجهها بعدم العناية بصيانة المبانى

(*) نشرت فى جريدة الأهرام فى ٥ ديسمبر ١٩٨٥ .
وكان الأستاذ أحمد بهاء الدين قد نشر فى يومياته حول موضوع «شقة للايجار» بعض المقترحات التى تتضمن تحريم تمليك الشقق السكنية ، واطلاق حرية تحديد سعر الايجار حسب ظروف الطلب والعرض بالنسبة للمبانى الجديدة دون الايجارات القديمة التى تظل محكومة بقواعد تحديد الايجارات .

القديمة . فالمساكن ـ أياً كان تاريخ بنائها ـ جزء من الثروة القومية تحتاج إلى توفير الصيانة والرعاية لها . والتفرقة المقترحة تجدد عادتنا السيئة فى تبديد الثروة القائمة بعدم الاهتمام بالصيانة .

* الفصل بين الايجار (العائد) وبين التمليك (رأس المال) هو فصل غير طبيعى ، وقد تفاقمت مشكلة الاسكان فى الماضى حينما اعتقد المشرع أنه يستطيع أن يقيد أحدهما (الايجارات) دون الآخر . فكان التحايل عن طريق « خلو الرجل » ثم عن طريق استبعاد طريق التأجير أصلاً والاقتصار على التمليك . والحقيقة أن العائد / رأس المال هما وجهان لحقيقة واحدة . فلا شىء له قيمة رأسمالية دون أن يكون ذا عائد ، فضلاً عن أن كل ما يدر عائدا لابد وأن تكون له قيمة رأسمالية . وأخشى أن يكون اقتراحكم بإطلاق حرية تحديد الايجار ومنع البيع بالتمليك هو عودة لنفس الأسلوب القديم ولكن من منطلق عكسى .

وبعد هذه الملاحظات السريعة أود أن أوضح بعض **الأمور الأساسية** التى اعتقد أنها لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار عند معالجة مشكلة الإسكان :

١ ـ يبدو أن الإسكان فى ظروف مصر الحالية لا يمكن أن يتوفر فقط عن طريق الاستثمارات العامة ، وأن هناك على العكس ضرورة للاعتماد على الاستثمارات الخاصة .

٢ ـ من غير المتصور أن تقبل الاستثمارات الخاصة الإقدام على الاستثمار فى الاسكان إذا كان العائد على هذه الاستثمارات أقل من العائد على استثمارات فى فروع أخرى متاحة ومشروعة .

٣ ـ الإسكان إشباع لحاجات فردية حقاً ، ولكنه فى نفس الوقت إشباع لحاجة اجتماعية . فالاستقرار والسلام الاجتماعيان يتطلبان توفير خدمة الاسكان للمواطنين بشروط ميسورة نسبياً . ومن هنا فإن من يساهم فى علاج مشكلة

الاسكان لا يقوم باستثمار خاص فقط ولكنه يساهم أيضًا فى أداء خدمة اجتماعية .

٤ ـ يتم توفير خدمة الاسكان عن طريق رأسمال قومى وهو المبانى القائمة . وأية سياسة لا تحمى المساكن القائمة بالصيانة والعناية اللازمة إنما تزيد من حدة مشكلة الاسكان وتمثل تبديدًا لثروة قومية قائمة .

٥ ـ هناك أوضاع كثيرة وقائمة وموروثة من الماضى بصرف النظر عن مدى سلامتها . وتمثل هذه الأوضاع واقعًا قائمًا وترتب عليه أشكالا من الحقوق المكتسبة التى لا يمكن المساس بها بين يوم وليلة . ولكن من الممكن تغييرها بالتدريج خلال فترة من الزمن .

ولذلك وفى ضوء ما تقدم فإنى أعتقد أن أية سياسة رشيدة للاسكان لابد وأن تتضمن **العناصر الآتية** :

- لا يمكن حل مشكلة الاسكان دفعة واحدة . ولكن يمكن وضع سياسة واضحة للاسكان تتضمن مراحل واضحة ومعروفة للوصول فى نهاية الأمر إلى الحلول النهائية .
- ليس من المفيد التمييز بين أشكال الاستغلال والتصرف . فالتأجير والتمليك وجهان لحقيقة واحدة . وغلق أحد الأبواب وترك الآخر مفتوحًا سيكونان مدعاة للتحايل أو لظهور مشاكل جديدة .
- ليس من المفيد التمييز فى المعاملة بين مبان حديثة ومبان قديمة ، فالكل جزء من ثروة قومية واجبة الحماية والرعاية . ولكن ليس هناك ما يمنع من إعطاء فترة انتقالية ـ قد تستمر عشر سنوات ـ قبل أن تعامل المبانى القديمة معاملة المبانى الحديثة .
- بالنظر إلى أن الاستثمار فى مجال الاسكان يمثل ـ فى شطر منه ـ إشباعًا لحاجات

اجتماعية فليس هناك ما يمنع من الناحية المنطقية أن تتحمل الدولة ـ عند توافر شروط معينة فى المبانى وبعد انجازها ـ جزءًا من تكلفتها الاستثمارية بما يساعد على تخفيف أعباء الإسكان على المواطنين.

- تظل المشكلة الأساسية فى قضية الاسكان هى توفير مستلزمات البناء بتكلفة معقولة لتخفيض أعباء الاسكان .

وبعد فليس فيما تقدم سوى بعض الملاحظات التى أوحاها إلىّ قراءة يومياتكم الهامة . وقد رأيت أن أضعها تحت نظركم .

مع أطيب تمنياتى ،،،

النُظم الانتخابيّة
الانتخابات الفردية والقائمة(*)
(١٩٨٩م)

عزيزى الأستاذ الفاضل / أحمد بهاء الدين

تحية طيبة وبعد ،

تناولتم فى يومياتكم ١٩٨٩/٢/٦ موضوع النظم الانتخابية، مؤكدين أن النظام الفردى هو وحده الذى يتفق مع أحكام دستورنا ، رغم أنكم تميلون ـ من حيث المبدأ ـ إلى نظام القائمة غير المشروطة . ورغم أن قضية النظم الانتخابية من الموضوعات الخلافية الكبرى والتى لا يمكن تناولها فى مقال صغير ، ناهيك عن رسالة فى عمود ، فإننى أود أن أعرض لأحد الاعتبارات التى قل أن تناقش فى هذا المجال . لعل الحجة الرئيسية لأفضلية نظم القائمة هى أنها تستند إلى افتراض هام يجعل المنافسة الحزبية فى الانتخابات منافسة بين البرامج وليست مبارزة بين الأفراد ، فضلاً عن أنها تعطى صورة أكثر تمثيلاً لآراء المواطنين . ولعلك تتفق معى فى أن التجربة فى معظم الدول فى الفترة الحديثة دلت على أن الخلافات المذهبية الكبرى قد تضاءلت بالمقارنة إلى شخصية من يقوم على تنفيذ هذه البرامج . فحزب المحافظين مع تاتشر ليس هو حزب المحافظين مع هيث ، كما أنه

(*) نشرت فى يوميات الأستاذ أحمد بهاء الدين . جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٩ .

لا جدال فى أن الحزب الشيوعى السوفيتى مع جورباتشوف ليس تمامًا نفس الحزب الشيوعى مع بريجنيف ! وهكذا فإن اختيار الأفراد القائمين على تنفيذ البرنامج الحزبى لا يقل أهمية عن اختيار البرنامج نفسه . ولكن الأكثر خطورة هو أنه مع نظم القائمة يتراجع دور المواطنين فى اختيار ممثليهم عن تنفيذ البرامج ، لكى يتمتع بهذا الحق أجهزة ومؤسسات الحزب . وكثيرًا ماكانت هذه الأجهزة أشد وبالاً وجمودًا على برامج أحزابها نفسها . وعلى العكس فإن التأييد الشعبى المباشر لبعض أجنحة الحزب ممثلة فى أشخاص معينين قد وفر لمثل هذه الأحزاب الحيوية والقدرة على التطور المستمر. وبذلك فإن النظام الفردى إذ يسمح للمواطنين بإبداء الرأى فى البرامج والقائمين عليها فى نفس الوقت ، فإنه يساعد أيضًا على تحرير ممثلى الحزب فى المجالس النيابية من قبضة أجهزة الحزب بما يؤدى إلى ظهور الكفاءات وتطور الأحزاب من الداخل . أما حجة التمثيل الصادق لاتجاهات المواطنين ، فرغم أنها صحيحة إلا أنها تؤدى فى نفس الوقت إلى ازدهار أحزاب الأقلية، وبالتالى عدم الاستقرار حينًا وإلى الالتجاء إلى ارضاء العناصر الأكثر تطرفًا أحيانًا أخرى . فالعناصر الأكثر تطرفًا ـ يمينًا أو يسارًا ـ تستند عادة إلى أقليات . وختامًا فإنه من المستحيل أن نجد نظامًا مثاليًا ، ولكل نظام مثالبه ومناقبه ، والعبرة فى النهاية بما يتفق مع ضمير الناس . وأعتقد أن الانتخاب الفردى أقرب إلى ذلك . والله أعلم .

٨- حِــــوَارات.

- مقابلة الرئيس أنور السادات
- حوار فى جريدة الجمهورية

مقابلة الرئيس أنور السادات (*)

(١٩٧٦م)

بناء على اتصال تليفونى من مكتب رئيس الديوان بالقصر الجمهورى لى فى الكويت فى ١٩٧٦/١٢/١٣ سافرت إلى القاهرة لمقابلة الرئيس أنور السادات .

وقد حدد موعد المقابلة الساعة الثانية عشرة من يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٧٦ فى منزله بالجيزة . (وكان الرئيس قد ألغى جميع مواعيده خلال هذا الأسبوع لإصابته بوعكة برد ، هكذا نشرت الصحف) .

وقد ذهبت فى الموعد المحدد (١١,٣٠) ، وانتظرت فى صالون منزله حتى الساعة ١٢,١٠ ، حيث دعيت لمقابلة الرئيس فى الصالون الآخر . وكان معه السيد حسنى مبارك ـ نائب رئيس الجمهورية . واستقبلنى الرئيس مرحبا ومهنئا بسلامة الوصول من الكويت وقدمنى إلى السيد نائب الرئيس .

وقد بدأ الرئيس الحديث بالأشارة إلى أنه قرأ مقالى فى الأهرام « الاقتصاد المصرى أخطر من أن يترك للاقتصاديين » (*) بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨ ، وانه رأى فيه رؤية Vision (هكذا قالها بالإنجليزية)

(*) أعيد نشره فى كتابى ، فى الحرية والمساواة ، سابق الإشارة إليه ص ١١٢ وما بعدها .

جديدة ، وأنه يحب أن يسمع منى فى خلال ثلث ساعة تصوراتى عن المشكلة الاقتصادية ووسائل الحل . كذلك أشار الرئيس إلى أنه لم يكن يعلم بوجودى فى الكويت وأنه يأسف لما قد يكون قد ترتب لى من إزعاج ، وإن كان فى نفس الوقت سعيدا لأن يرى الاستجابة للحضور دون خوف ، وهو أمر ربما كان لايحدث فى الماضى ! وهنا ترك لى الحديث .

وقد شكرت السيد الرئيس على ثقته وبدأت الكلام مشيرا إلى أننا فى الكويت كثيرا ما نجتمع لمناقشة مشاكل مصر . وأن هذه الاجتماعات كانت تنتهى دائما باستعراض مواطن الضعف فى الأوضاع العامة ووصف مظاهر المشكلة دون أن نستطيع أن نصل إلى حلول محددة لكيفية الخروج من هذه الأزمة . وبذلك كانت اجتماعاتنا دائما تقتصر على تشخيص الأمراض دون أن تقدم أى حلول للمشكلة . وأن هذه الاجتماعات كانت تضم عادة عددا من خيرة شبابنا الاقتصادى . وبذلك فقد توصلنا إلىالاقتناع بأن الحل ليس فى أيدى الاقتصاديين وأنه يقتضى تغييرا سياسيا شاملا ومواجهة سياسية كاملة .

وهنا بدأت أعيد عليه تلخيصا لما ورد فى مقالى المشار إليه فى هذا الشأن من أن أيا من الحلول الاقتصادية تبدو قاصرة . وأن الأمر يحتاج إلى مواجهة سياسية والاختيار بين أحد حلين فى التوجهات الاقتصادية ، الحل العربى واستخدام أدوات السوق والاعتماد على جذب الاستثمارات الخارجية والتمويل العربى ، أو الحل الصينى والاعتماد على المركزية الشديدة والأسلوب العقائدى.

وبدأت الحديث عن الاختيار العربى والاستفادة من ظروف المنطقة ومايتوافر لها من إمكانات مالية . وهنا ذكرت أننا بحاجة إلى سياسة اقتصادية عربية وأن يتحقق أكبر قدر من الاتساق فى هذه السياسة . وهو مالايتوافر دائما .

وعلى سبيل المثال ، فإن الدعوة للمطالبة بمساعدة مصر على أساس التبرع والمنحة من جانب الدول العربية يعتبر فى نظرى أمرا غير مقبول وغير مفيد . فهو غير مقبول لأن مصر تحملت أعباءها لمصلحتها وليس لثمن تقتضيه . كذلك فإنه من غير المقبول الاعتراف بأن الاقتصاد المصرى غير قادر على النهوض واستعادة الثقة فى نفس الوقت الذى نطالب المستثمرين بوضع أموالهم فى مصر ، فهو قد يعانى من مشاكل طارئة ولكنه يتمتع بإمكانيات كبيرة فيما لو أمكن التغلب على الصعوبات الوقتية الحالية . وهو كذلك أسلوب غير مفيد لأن مبدأ التبرع لن يؤدى إلى تزويد مصر باحتياجاتها وإنما فقط بجزء من الموارد ، فضلا عن أن ماتحصل عليه مصر على سبيل التبرع سيكون قصير الأجل ولن يستمر فى المستقبل .

ولذلك فينبغى أن تكون نقطة البدء فى مطالبة الدول العربية بالمساهمة فى إعادة البناء هى التأكيد على أن احتياج مصر للدعم سيكون على أساسين تجارى واستثمارى وليس على أساس التبرع ، وأن يراعى فقط فى الشروط التى تعرض على مصر أن تأخذ فى الاعتبار أوضاع الأزمة الطارئة التى تمر بها البلاد . وفيما عدا ذلك فإنه ينبغى التأكيد على أن الاقتصاد المصرى قادر إذا أعطى الوقت أن يمثل استثمارا مفيدا له وللدول العربية . وبذلك يقتصر الحوار على شكل المساعدات التى تطلبها مصر وشروطها ، وأن تكون على أساس المشاركة والقروض وليس على أساس التبرع .

وفى سبيل تأكيد هذه النقطة أوضحت لسيادته أن ظروف الكثير من الدول العربية المنتجة للنفط تتفق مع هذا المنطق . ورغم أنى لا أعرف الكثير عن الأوضاع الداخلية للسعودية مثلا ، فإننى أعتقد أن الكويت ـ التى أعرفها بدرجة معقولة ـ يمكن أن تستجيب لمثل هذه الدعوات . فتكوين الكويت

الداخلى وعلاقات المجتمع تؤثر بالضرورة على شكل قراراتها وسياساتها . ولذلك فإنه من الضرورى أن نميز بين سلوك مختلف القوى الاجتماعية والسياسية . فهناك التمييز بين الشيوخ والتجار ، وهناك التمييز بين الجيل القديم والجيل الجديد . فأما عن التفرقة بين الشيوخ والتجار ، فإننى أعتقد أنه على خلاف ما قد يبدو ، فإن الشيوخ والحكام أكثر وعيا وإدراكا بالمتطلبات الوطنية والقومية ، وأن طبقة التجار ـ وهى تمثل الرأى العام المؤثر ـ تهتم بدرجة أكبر بالعائد المالى الذى تحصل عليه دون أى تفكير استراتيجى لمكان استثماراتها . وهذه التفرقة ترجع إلى طبيعة الطبقتين . فالحكام ـ وهم أقدم العائلات ـ أكثر ارتباطا بالكويت وهم ينظرون إليه كدولة ينبغى أن يتوافر لها الاستمرار والاستقرار ، ولذلك فإن لديهم نوعا من عقل الدولة والتفكير الاستراتيجى . أما التجار فإنهم يفكرون بعقلية فردية تبحث عن الربح أينما وجد ، ولا يستبعد البعض ـ وخاصة العناصر الدخيلة حديثا ـ فكرة الاقامة فى الخارج عند تغيير الظروف واختفاء النفط .

ومن هذه الزاوية فإن طلب مصر المساعدة على أساس التبرع حتى وإن وجد تجاوبا من طبقة الشيوخ والحكام فإنه سيجد مقاومة من الرأى العام المؤثر ممثلا فى التجار . ولذلك فقد يكون من الأنسب عدم إحراج الشيوخ والتأكيد على أن ما تريده مصر هو الاستثمار على أسس تجارية مجزية للطرفين . وفى نفس الوقت تعمل الحكومة المصرية على جذب رأس المال الخاص إلى مصر بشروط مجزية . وهنا فقط قد يقوم التجار بالضغط على حكومتهم لمساعدة مصر وتوفير الاستقرار فيها حماية لاستثماراتهم فيها . وبعبارة أخرى فينبغى ألا تطلب مصر مساعدة على سبيل التبرع ، وإنما فقط على أساس تجارى مع تهيئة الظروف المناسبة لرأس المال الخاص للاستفادة من المزايا الممنوحة فى مصر

وتشجيع مساهمته فى المشروعات المصرية، وأن تترك له مهمة الضغط على حكومته للمساعدة . وهنا أشرت إلى اهتمام المستثمرين العرب ، بالاستثمارات العقارية ، وأن لنا مصلحة فى تسهيل هذا الأمر لهم . فهى استثمارات فى أصول قائمة فى مصر وبالتالى تحت السيطرة الكاملة للاقتصاد المصرى . وأن كثيرا من الشعارات تمثل حقا يراد به باطل ، مثل القول بأننا غير مستعدين « لبيع مصر » . وذكرت لسيادته ما عرفته ـ أثناء عملى فى وزارة المالية فى الكويت ـ من أنه قدم عرض لشراء أرض معروف لإقامة مركزين تجارى ومالى حديثين وعلى ألا يتم ذلك إلا بعد إقامة مدن سكنية للمقيمين فيها حول القاهرة . وان المشروع قد تعثر تحت تأثير مثل هذه الدعاوى ، فى حين أن تنفيذه كان يعنى ان تخصص استثمارات عقارية تجاوز المليار دولار ، وأن كان يمكن أن تصبح مدعاة لمزيد من المعونات فى المستقبل . وقد ضاعت هذه الفرصة ، ولم يبق إلا الشعار !.

أما التفرقة الثانية فى القوى الاجتماعية فى الكويت ـ وربما فى غيرها من دول الخليج ـ فهى بين الأجيال الحديثة والقديمة . فرغم أن الأجيال الجديدة قد حصلت على درجات عالية من التعليم إلا أنها بالمقارنة بالأجيال القديمة كثيرا ما تنقصها النظرة الاستراتيجية ، ويقتصر اهتمامها على التفاصيل واختلاف معدلات العائد من الاستثمارات فى مختلف الدول دون ان يرتبط ذلك بنظرة استراتيجية قومية متكاملة ، أما الأجيال القديمة فهى وإن كانت تفتقد إلى التعليم الحديث ، فإنه يتوافر لها حس صادق ونظرة بعيدة للأمور . وعلى كل حال فإنه بالنسبة لهذه الأجيال الجديدة وطبقة التجار تعتبر فكرة المساعدة الاقتصادية على أساس التبرع لمصر أمرا غير مقبول .

على أن رفض مصر قبول مبدأ المساعدات بدون مقابل لايعنى ألا تتحمل

الدول العربية الأخرى بعض الأعباء لمواجهة الاحتياجات العربية وليس لخدمة مصر وحدها . فهناك نوع من الاحتياجات العربية التى تهم الأمة العربية فى مجموعها والتى ينبغى أن تمول على أساس عربى على أساس القدرة التمويلية . والدفاع هو أوضح الأمثلة لذلك . وقرار مؤتمر القمة فى الخرطوم بتقديم الدعم لدول المواجهة ينبغى أن ينظر إليه باعتباره مشاركة فى أعباء الدفاع عن الأمة العربية وليس مساعدة لهذه الدول .

ومع ذلك فمن المفيد ان نشير إلى أن المشاركة فى أعباء الدفاع العربى يمثل أدنى صور التعاون على أساس عربى ، لأنه يمثل الدفاع الغريزى عن الوجود المادى للأمة العربية ، وأهم من هذا الوجود المادى هو الوجود الحضارى ، وهو مايستلزم أن تتحمل الأمة العربية فى مجموعها أعباء هذا الوجود الحضارى ، وبخاصة فى ميدان التعليم . فالتعليم ليس حاجة قطرية لكل دولة بقدر ماهو استثمار عربى . ولولا نفقات التعليم والبعثات التى قامت بها الحكومة المصرية خلال المائة عام الأخيرة لما وجدت الدول العربية النفطية وغيرها ـ حين توافرت لديها الأموال ـ هذا العدد الهائل من المدرسين والمحاسبين والمهندسين والأطباء .. الخ ، ولذلك فإنه من الطبيعى أن تحاول مصر ان تضع الدول العربية أمام مسئولياتها فى تحمل أعباء الاحتياجات العربية وفى مقدمتها التعليم إلى جانب الدفاع . وبالطبع فليس المقصود هو أن تتحمل ميزانية عربية كافة اعباء التعليم فهذا واجب قطرى فى الدرجة الأولى . ولكن هناك مجالا لبدء تحمل الأعباء العربية بالتدريج .. كأن يبدأ فى هذا على مستوى التعليم الجامعى أو على العكس على مستوى محو الأمية . المهم هو تقرير مبدأ الاحتياجات العربية والالتزام العربى لبعض الاحتياجات العربية .

وإذا انتقلنا الآن إلى سياسة مصر الاقتصادية العربية فإنه من الواجب على

مصر أن تستغل كافة نقاط القوة فى وضعها مع الدول العربية . ففيما يتعلق بالسعودية مثلا ، فرغم أنى لا أعرّف الكثير عن أوضاعها الاقتصادية الداخلية فمن الواضح أن سياستها البترولية تتأثر بشكل كبير بمتطلبات السياسة الدولية . وهنا أشرت إلى أننى أثناء عملى فى وزارة المالية بالكويت اطلعت على تقرير أعد للجنة مشتركة فى الكونجرس عن الطاقة ويسمى مشروع الترابط Project Interdependence ، وذلك بالمقابلة إلى المشروع الذى سبق أن قدم من إدارة نيكسون تحت اسم مشروع الاستقلال Project Independence ، وخلاصة التقرير سابق الأشارة إليه هو ان الاستقلال فى ميدان الطاقة أمر أكثر صعوبة مما يبدو ، وأن الاتجاه هو نحو مزيد من الاعتماد على البترول المستورد وخاصة من الشرق الأوسط . وأن سنتى ١٩٧٨/٧٧ تعتبران من أشد السنوات قسوة حيث أن بترول ألاسكا لن يكون قد استخدم بالفعل فى الولايات المتحدة ولاينتظر أن تتم إنشاءات الأنابيب قبل هذا التاريخ . وأن التفرقة التقليدية بين ما كان يسمى بالمصادر المأمونة (مثل كندا والمكسيك) والمصادر غير المأمونة لم يعد لها مجال ، فكافة المصادر أصبحت الآن غير مأمونة أو غير مضمونة ، وخصوصا وأن سياسة كندا التى كانت تصدر للولايات المتحدة الأمريكية البترول لتزويد الساحل الغربى مقابل استيراد كندا من الشرق الأوسط لتزويد منطقة ساحلها الشرقى ـ هذه السياسة تغيرت مع سياسة حماية الطاقة فى كندا وبدء توصيل بترول غرب كندا إلى مناطقها الشرقية . وهذا كله أدى إلى ضرب من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الاستيراد من المصادر غير المضمونة أى من الشرق الأوسط بصفة أساسية .

وهنا يذهب التقرير إلى أن العامل الحاسم فى استقرار استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية هو المملكة العربية السعودية ، وأشار التقرير إلى

أن اعتبارات عدم الاستقرار يمكن أن تأتى من مجموعة الدول العربية النفطية قليلة السكان . فليس هناك خطر على الولايات المتحدة الأمريكية من الدول النفطية كثيفة السكان، حتى تلك ذات الاتجاهات الثورية والتحررية مثل العراق والجزائر ، لأن هذه الدول فى حاجة ماسة إلى انتاجها النفطى لاستمرار خططها فى التنمية. ولكن الخطر يمكن أن يأتى على العكس من الدول قليلة السكان ذات الفوائض المالية الكبيرة . وخصوصا دولة مثل المملكة العربية السعودية بالنظر إلى حجم احتياطياتها .

ويؤكد التقرير ان سياسة السعودية فى الإنتاج تأخذ فى الاعتبار احتياجات العالم الغربى والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . وان إنتاج السعودية الآن يبلغ حوالى ٨ ـ ٨,٥ مليون برميل يوميا ينتظر أن يصل إلى حوالى ١١,٥ مليون برميل يوميا فى أوائل الثمانينيات مقصود به توفير كميات مناسبة للطلب العالمى . وعلى العكس فإن احتياجات السعودية ذاتها لتمويل خططها للتمية، ومع أخذ المساعدات للدول النامية والدول العربية والإسلامية فى الاعتبار ، كل ذلك لايتطلب ، مع التساهل الشديد ، أكثر من ٣,٥ ـ ٤ مليون برميل يوميا . ومعنى ذلك أن السعودية تنتج حوالى ٤ ملايين برميل يوميا لتوفير احتياجات السوق العالمية (**) . وأشار التقرير أيضا إلى أن خطة السعودية للتنمية مبالغ فيها بشكل كبير ، وأن المسئولين فيها يشعرون بذلك . وفى جميع الأحوال فإن استمرار ضخ النفط بهذه المعدلات العالية يتطلب تحقيق الاستقرار السياسى فى المنطقة .

(**) اتضح فيما بعد ، أن احتياجات السوق العالمية من نفط السعودية أقل من ذلك خلال الثمانينيات مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط اعتبارًا من ١٩٨٣ .

كل هذا قصدت منه بيان أهمية الاستقرار فى المنطقة ، وأن هذا الاستقرار لايمكن أن يتحقق مع استمرار المشاكل الاقتصادية فى مصر، فينبغى أن يكون مفهوما أن استقرار المنطقة أمر ضرورى ، وأن مصر واستقرارها أمر لاغنى عنه . وهكذا فإن للسعودية مصلحة استراتيجية فى المساعدة على المساهمة فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر.

وإذا انتقلنا إلى الوضع فى الكويت نجد أنه ليس ميسرا كما يبدو للوهلة الأولى ، وهم يواجهون خيارا صعبا بالنسبة للمستقبل . فطالما أن الكويت لن تخفض من إنتاجها النفطى ، وهو أمر مستبعد فى ظروف الدول العربية البترولية ، فإنها أمام خيار صعب بين الوقوع فى أيدى الأجانب بالاستثمار فى الخارج من ناحية ، أو التوسع فى النشاط المحلى مع ضرورة استيراد أيد عاملة أجنبية فى الداخل من ناحية أخرى . وكلا الأمرين يمثل خطورة لا يمكن التهوين من شأنها . وقد كثر الحديث عن مخاطر الاستثمارات العربية فى الخارج وخصوصا بعد أن زادت أحجامها . ولكن الاستثمار الداخلى يضع أمام الحكومة الكويتية صعوبة لاتقل خطورة وهى زيادة عدد العاملين من غير الكويتيين . وقد وصل المجتمع الكويتى - ربما - إلى وضع حساس بالنسبة لزيادة عدد العاملين من غير الكويتيين . ومن المفيد أن نشير إلى أن سلوك هؤلاء يمكن أن تترتب عليه مشاكل أمنية كثيرة فى المستقبل . وعلى أى الأحوال فإن اليد العاملة المصرية تمثل بالنسبة للكويت مزايا نسبية والخيارات الأخرى لاتخلو من مشاكل . وربما تكون اليد العاملة المصرية أقل هذه الفئات إثارة لمشاكل سياسية وأمنية . ومن الممكن فى ظل هذه الظروف إقامة نوع من التعامل القائم على المصلحة المشتركة، بحيث تكون الأمور واضحة منذ أول الأمر . فالأموال الكويتية تستثمر فى مصر واليد العاملة المصرية تعمل فى

الكويت ، ويمثل كلا الأمرين وسيلة للتكامل بين كل دولة والأخرى . وينبغى أن يكون ذلك واضحا تماما للطرفين . وهذا التشابك فى المصالح والاعتماد المتبادل يمكن أن يكونا مدخلاً لعلاقات اقتصادية أكثر تطوراً . وقد استخدم شىء من ذلك فى علاقة فرنسا بالجزائر . فوجود أيد عاملة جزائرية كبيرة فى فرنسا من ناحية واستثمارات فرنسية بالاضافة إلى الحاجة إلى البترول الجزائرى من ناحية أخرى ، هذه العلاقات المتبادلة كانت من أسباب قيام علاقات اقتصادية متطورة بين البلدين .

وبعد ذلك انتقلت إلى الحديث عن السياسة الاقتصادية الداخلية ، وأشرت إلى أنه فى ظروف مصر الاقتصادية لا يمكن إنجاز أى إصلاح محسوس فى جميع القطاعات وان السياسة الواجبة تقتضى نوعاً من الاختيار المقصود للقطاعات التى ترى أنها أولى بالاهتمام مع ترك القطاعات الأخرى . وأن هذا أمر معروف فى النظرية الاقتصادية للتنمية بين أنصار ما يعرف باسم التنمية المتوازنة Balanced growth والتنمية غير المتوازنة Unbalanced growth ، وأن الأسلوب المناسب لظروف مصر هو أسلوب التنمية غير المتوازنة بمعنى اختيار بعض القطاعات والتركيز عليها وانجاز نتائج محسوسة فيها . وأشرت إلى أن مايؤثر فى نفسية المصريين ليس فى كثرة المشاكل الاقتصادية ، وإنما فى فقدان الأمل فى تحقيق شىء . ولذلك فإن المطلوب هو إعادة الثقة فى القدرة على الانجاز Accomplishment . وهنا أشرت إلى أهمية البدء لإعادة الثقة فى سبيل بداية عملية التعمير. وأشرت فى هذا الصدد إلى تجربة إحدى دول جنوب شرق آسيا ، ولم أتذكر اسمها ، وقلت له إن هذه الدولة كانت تتميز بقذارة مدنها بشكل كبير ، فلجأت الحكومة إلى اتخاذ كافة الاجراءات وتعبئة كل القوى لتحويل عاصمتها إلى أنظف مدينة فى العالم . وقد تم ذلك . وقد

يبدو هذا العمل سخيفا بوضع نظافة مدينة فى أعلى سلم أولويات التنمية ولكن أثره كان حاسما فى إعادة الثقة بإمكان وضع هدف محدد وتحقيقه على نحو ملموس .

ولذلك فإن المطلوب هو أن تقوم حكومة قوية بمصارحة الشعب بأن مشاكله فى السكن والمواصلات والتعليم والمجارى والتليفونات وغير ذلك هى مشاكل ستعيش معه لعدة سنوات قادمة ، وأن على الشعب أن يحاول أن يتعايش مع هذه المشاكل ولا يتوقع معجزات ، فهى أمور تحتاج سنين . ولكن فى نفس الوقت فإن الحكومة تقطع على نفسها عهدا بتحقيق إصلاح ملموس فى أحد أو عدد محدود من هذه المشاكل خلال فترة محددة وبحيث يظهر الإنجاز بشكل واضح على أفق زمنى معقول . فهذا من شأنه أن يعيد للناس الأحساس بالقدرة على النجاح Sense of achievement . وطبعا فإن اختيار هذا القطاع أو القطاعات أمر متروك لتقدير الحكومة من حيث أهمية الأمور فى سلم الأولويات ، ولكن أيضا من حيث القدرة على توليد نتائج ملموسة .

وذكرت له أن هذا هو المعنى الحقيقى لانتصار ٦ أكتوبر . فقد وضعت الدولة لنفسها هدفا محددا وحققته ، ولكنها لم تحل بعد مشاكل احتلال الأراضى فى سيناء وغيرها ، فمازال اليهود فى سيناء ومازالت فلسطين محتلة . ولكن المهم ، أنه لأول مرة يشعر المواطن المصرى أنه قادر على إنجاز هدف محدد فى مواجهة إسرائيل . وهذا هو المطلوب على المستوى الاقتصادى أيضا . إعادة أو خلق الثقة فى قدرة الإنسان المصرى على البناء الاقتصادى .

وبطبيعة الحال ، فإننى عندما أتكلم عن الأخذ بنوع من سياسة التنمية غير المتوازنة لا أقصد سوى الاتجاه العام بسياسة التنمية وهو لايعنى إيقاف كل شيء لمصلحة هذا الهدف المعلن ، فضلا عن ان ذلك أمر غير عملى .

وأخيرا تكلمت عن نوع وخصائص الأفراد الذين يمكن أن يقوموا بتنفيذ سياسة إعادة بناء الاقتصاد المصرى . وقلت ان ذلك يتوقف إلى حد بعيد على الاستراتيجية التى ينتهى الأمر على اختيارها . فإذا اختير الأسلوب الصينى . فإننا نحتاج إلى عناصر عقائدية مؤمنة وقادرة على إلهاب مشاعر الناس . وبحيث يكونون مزودين بأيدولوجية قوية ومؤثرة ، وبصرف النظر عن هذه الايدولوجية : الدين ، العروبة ، أى شىء قادر على إلهاب المشاعر الجماهيرية ، وأن يأخذوا بأسلوب مبسط فى الحياة ، وبحيث تسود حياة جافة قائمة على ربط الأحزمة على البطون .

أما إذا رئى الأخذ بالأسلوب الغربى واستخدام مؤشرات السوق والكفاءة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الخارجية وخاصة العربية ، فإن المطلوب هو نوع من العناصر التى تتميز بالقدرة الادارية Young executive type ، متفائل لم يمر فى التجربة الطويلة للإدارة الحكومية بما فيها من إحباط وفشل، ويستحسن أن يكون من الشباب حتى يكون أكثر قدرة على التعامل مع المسئولين فى العالم العربى ، وهم أيضا من الشباب .

وهنا أنهيت حديثى ، فشكرنى الرئيس على هذا العرض الذى اعتبره مفيدا ، وعبر عن سعادته بالتعرف على ، وطلب منى مقابلة السيد رئيس الوزراء ممدوح سالم قبل سفرى . وسألنى عن موعد سفرى فذكرت له أنه سيكون فى اليوم التالى . وقد تحدد موعد مقابلة السيد ممدوح سالم فى نفس الليلة فى مجلس الوزراء الساعة العاشرة مساء ..

حوار فى جريدة الجمهورية (*)

اشترك فى الحوار

من جريدة الجمهورية

محفوظ الانصارى

جلال السيد

السيد عبد الرؤوف

عبد الله نصار

عايد عطوه

سهير أبو العلا

هانى صالح

إسماعيل بدر

---

* نشر فى جريدة الجمهورية فى ٢٨ يولية ١٩٨٨ .

«عندما دعونا الدكتور حازم الببلاوى رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات إلى مائدة الحوار هذا الأسبوع ، كنا نتصور أننا سنناقش معه قضية التصدير ، ولها أهميتها وأولويتها فى جدول التنمية والتقدم الاقتصادى فى مصر..

لكن .. ما إن بدأ الحوار ، حتى وجدناه ووجدنا أنفسنا داخل دائرة الأزمة الاقتصادية بكل أبعادها المحلية والعالمية .. وإذا بقضية التصدير تجر معها قضايا الاستيراد ، والإنتاج ، والعمالة ، والأسعار ، والديون ، وتصل إلى الانفجارين السكانى والبيروقراطى ..

وكانت هذه مفاجأة الحوار التى أعطته حيويته وإثارته» .

(الجمهورية)

عن الأزمة الاقتصادية :

*** ما هو تصوركم لتوصيف الأزمة الاقتصادية فى مصر؟ .**

المشكلة الاقتصادية فى مصر هامة ، ومن الانصاف أن نقول إنها ترجع لأسباب متعددة ، وليس للجانب الاقتصادى فقط ، فلها جوانب سياسية وثقافية . والتركيز على الجانب الاقتصادى ـ رغم أهميته ـ لا يقدم صورة حقيقية ، فنحن نعانى من أمور واضحة يقع عبؤها فى الأساس على المواطن العادى أهمها :

ـ أسعار مرتفعة .

ـ ظهور البطالة الصريحة .

ـ الديون الأجنبية .

وهذه الظواهر الثلاث تمثل همومًا أساسية تواجه المسئول السياسى وكل مهتم بالقضايا العامة فى مصر.

والانصاف يقتضى أن نضعها جميعها فى إطارها التاريخى السليم لأن ذلك يوضح الصورة أكثر..

الانفجار السكانى :

فمصر الحديثة بدأت مع محمد على ومن يومها . وقد تركزت القضية فى مشكلتين :

١ ـ الثورة الزراعية .

٢ ـ الثورة السكانية .

فى عصر محمد على لم يتجاوز عدد سكان مصر ٢,٥ مليون نسمة فى الوقت الذى أدخل فيه الوالى أساليب حديثة للمحاصيل وللإنتاج وللرى .. وفى ذات الوقت أيضا كانت الزراعة هى مصدر الإنتاج الأساسى وعندها يمكن القول إنه لم تكن هناك مشكلة على أساس أن حجم الإنتاج كان معقولاً مقارنا بعدد السكان ، بمعنى أن ٢,٥ مليون فدان كانت قادرة على إطعام ٢,٥ مليون إنسان فى ظل ظروف الإنتاج السائدة . واستمرت الزيادة السكانية وكذا الإنتاج الزراعى .

وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت ثورة الانفجار السكانى بمعدلات أسرع من النمو الزراعى والنمو الصناعى معًا . فحدث الخلل وبدأت الأزمة .

معنى هذا أن المشكلة موروثة ومنذ وقت طويل ويمكن تلخيصها فى مشكلة الانفجار السكانى والذى لم يجاره نمو مقابل فى الإنتاج . وبالتالى فالأزمة الاقتصادية ليست بنت وقت بعينه إنما هى ابن شرعى لمصر الحديثة .

تعثر الصناعة :

*** ولماذا لم تسعفنا الصناعة التى بدأت فى ذلك الوقت فى القضاء على هذا الخلل ؟ ! .**

للأسف لم يستمر التطور الصناعى الذى بدأناه فى الثلاثينيات بشكل منتظم . صحيح أننا وضعنا أسس سياسة اقتصادية متمثلة فى التعريفات والجمارك وقيام بنك مصر فى العشرينيات . استتبعه نظام ضريبى على الدخول والتركات بما يستكمل البناء الاقتصادى الذى أعطى دفعة إيجابية للصناعة خلال الحرب العالمية الثانية ..

وكذلك حدثت بداية صناعية حقيقية فى الستينيات إلا أن نقصاً أساسياً صاحبها وهو مشكلة الإدارة التى لم تكن على مستوى الدفعة الصناعية ، فقد عجزنا عن تكوين طبقة كافية من المديريين .

وللأسف لم يحدث تركيز على هذا الجانب الهام بالقدر الذى حدث بالنسبة للاستثمار الصناعى نفسه .

إذا أضفنا إلى ذلك مشكلة البيروقراطية نجد أن النقص الإدارى مع التعويق البيروقراطى لم ينهضا بالصناعة كما يجب .. لأن كلا منهما لا يوفر البيئة المناسبة لقيام قيادات قادرة بالفعل .

تضخم البيروقراطية :

تجربة التصنيع فى الستينيات أطلقت العنان لقيام بيروقراطية ضخمة هيمنت على الحياة الاقتصادية . والغريب أنه بعد التطور الذى وقع فى السبعينيات استمر التضخم البيروقراطى . وفى الوقت نفسه استمر أيضًا الانفجار السكانى كما استشرى الخلل بتضخم بيروقراطى بلا تحجيم .. ورغم ما يحدث من تغير فى السياسة الاقتصادية إلا أن البيروقراطية ما زالت تنمو بمعدلاتها السابقة .

وما أعنيه ببساطة ووضوح هو معاناتنا من مشكلتين رئيستين :

الأولى : تضخم سكانى بلا ضوابط .

الثانية : تضخم للأجهزة الحكومية بلا ضوابط .

وكلاهما خطير خصوصًا إذا وضعنا فى اعتبارنا ما يحدث من متغيرات فى العالم أثرت علينا ولم نتكيف معها .

العـالم قـرية واحـدة :

*** ما هى هذه المتغيرات ؟!**

قال : لقد أصبح العالم أشبه بقرية واحدة . ولم يشهد العالم من قبل تداخلاً اقتصاديًا مثل ما هو حادث اليوم . فلقد ظهرت على السطح أهمية التكامل الصناعى بين الدول خاصة ما يتعلق منها بمكونات الإنتاج ومستلزماته المغذية لكل صناعة .. إلى الحد الذى أصبح من الصعب بل من المستحيل القول إن سلعة بعينها لها جنسية واحدة . فما ينتج من جزء من الكمبيوتر فى هذا البلد يستكمل بمكوناته فى بلد آخر أو أكثر.. وهذا بطبيعة الحال غير خريطة التخصص .

وهناك حقيقة أخرى لا تقل أهمية وهى أن التكامل الصناعى صحبه بالضرورة تكامل مالى اختلطت فيه العملات فى سوق المال فى شكل أصول وأسهم وسندات مطروحة فى بلد السلعة أو الإنتاج مثلما هى مطروحة فى باقى الأسواق النقدية فى العالم . بحيث أصبح من الصعب تحديد من يملك بالفعل . لأن الأسهم والسندات لصناعة معينة يجرى تداولها فى أكثر من عاصمة . علمًا بأن الثروة المالية بطبيعتها سريعة الحركة والمرونة . وهى بطبيعتها كذلك خفية فى كثير من جوانبها وليست ظاهرة مثلما هو الحال فى العقارات مثلاً .

أى أننا نعيش عالمًا سريع الحركة لكنه قليل القدرة على معرفة حدوده . وأصبح من السهل على الشخص والجماعة تضليل الدولة فيما يتعلق بحركة المال لكثرة وجود الثغرات .

مــاذا عن مصـــر؟

*** ماذا عن مصر.. وأين تقع فى عملية التداخل وسرعة الحركة .. فى العالم؟!.**

فى مصر وخلال الخمسة عشر عاما الأخيرة حدث تطور هام هو تزايد مدخرات المصريين العاملين خارج الوطن وهذه المدخرات كانت عرضة لمنافسة غير عادلة من السوق العالمية .

وبحسبة بسيطة يمكن القول إن هذه المدخرات المصرية وصلت إلى ما يقرب من ربع الناتج القومى وأكثر. وفى نفس الوقت تمثل نصف حصيلتنا من النقد الأجنبى وأكثر..

معنى هنا أن جزءًا ضخمًا من مدخراتنا الرئيسية أصبح موجودًا خارج الحدود وتحت ضغط منافسة رهيبة لكسب هذه الأموال بعيدًا عن مصر وإذا لم نكن قادرين على التعامل مع هذه المنافسة وهذا الضغط .. وجذب هذه الأموال داخل الحدود فمعنى هذا أننا نخسر المعركة .

٤ مــلايين متعــامل :

وما يزيد من صعوبة هذا التحدى وهذه المعركة هو أن الدولة عليها أن تتعامل مع ٣ أو ٤ ملايين شخص وليس مع مجموعة بذاتها .. والملايين الأربعة هم أصحاب المدخرات فى الخارج .

ولذا فالتعامل هنا يتطلب أن تكون أعيننا مع مصالحهم المباشرة ومع

مشكلاتهم وحتى مع غرائز الملكية التى تحركهم وهو ما يؤدى إلى صعوبة الوصول إلى نتائج سريعة وصائبة ما لم يكن أسلوب التعامل بنفس المعدل وعلى نفس المستوى من ضخامة المشكلة .

والقضية الثانية بالنسبة لمصر هى مواجهتها لحروب طويلة منهكة استنفدت الكثير من الموارد .

لكن يبقى أن تجربة التنمية فى مصر كانت تجربة رائدة .

*** كيف هى رائدة .. ونحن نجد صعوبة فى التعامل مع الحاضر؟ ! .**

الريادة التى أعنيها هى أننا تحملنا عبء التعلم ، لأن الريادة تعنى خوض مجال جديد ، الخطأ فيه وارد خصوصًا وأن معركة الاستقلال الوطنى ارتبطت بمعركة الاستقلال الاقتصادى .

وقد بدأنا ذلك منذ ثورة ١٩١٩ ورغم ما يقال عن إسماعيل صدقى باشا إلا أنه هو الذى حمى الصناعة الوطنية .. ببساطة أكثر ، كانت تجربتنا فى التنمية مكلفة . فى الثلاثينيات وفى الستينيات خصوصًا حينما وضعنا مشروع تنمية طموح أكبر من قدراتنا وتحملنا فيه تكلفة التعلم .

الانفتـــاح ضــــرورة :

*** نقترب أكثر لمشكلة اليوم .. ما هذا الجدل الجارى حول نهج التنمية وحول ما يقال من خاص وعام؟ ! .**

اختصر الاجابة وأقول : الانفتاح الاقتصادى كان ضرورة .. لكننا اتبعنا فيه الاسلوب الخاطئ حيث بدأنا بالنهاية .

فكرة الانفتاح كانت فى محلها تمامًا .. لكننا لم ننظر إلى المؤشرات الحقيقية :

ـ لم نهتم بتخفيض تكلفة الإنتاج .
ـ لم نهتم بتطوير الإدارة . وهو ما كانت تفرضه مؤشرات التجربة السابقة .
بصراحة أكثر كان لابد وأن نعيد تقييم مجمل الأسعار لتكون أسعارًا حقيقية ولكل سلعة على حدة .

فالأسعار فى حقيقتها هى كالأعصاب بالنسبة للجسد . وهى المؤشر الصائب لاتخاذ القرار السليم وإذا لم نراع ذلك ستأتى نتائج خاطئة ..

والأسعار تمتد من سعر السلعة إلى سعر الصرف إلى سعر الفائدة الدائنة والمدينة .. وتمتد كذلك لتوازن الميزانية وللميزان التجارى . وهو ما كان يجدر بنا البدء به مع الانفتاح لكننا فتحنا واقترضنا .

لكن إذا تحدثنا عن اليوم نقول دون تردد أن مصر اليوم أكثر نضجًا فقد تعلمت ودفعت تكاليف التعلم . وتبينا أخطاءنا .. وبكل الحسابات فترة عبد الناصر وفترة السادات كانتا ضرورة بصرف النظر عن الأخطاء ونحن اليوم أمام توجه سليم ..

لا تصالح مع البيروقراطية :

*** أعطيتم أهمية ضخمة لقضية البيروقراطية والانفجار السكانى . فهل من سبيل لتحويل هذا التضخم البشرى والبيروقراطى إلى عناصر إنتاج لا عناصر تعويق .. ؟ ! .**

علينا أن نتعرف أولاً على الهدف الذى نريد التوصل إليه وبوضوح .. علينا أن نقف على بداية الطريق وإذا كانت البيروقراطية والانفجار السكانى من المعضلات إلا أنه لابد من المواجهة ولا يصح التصالح معها ..

صحيح أن السيطرة على موضوع الانفجار السكانى صعبة جدًا لأننا نتعامل هنا مع مشكلة أطرافها ٧ ملايين أسرة على الأقل .. لكن واجبنا أن نبدأ حملة

إقناع بلا هوادة وعلى مدى ٣٦٥ يومًا فى السنة .

وهنا التعليم مهم .. والتعبئة المعنوية هامة . فالطفل الزائد عبء وليس مكسبًا . والعلاج بالتدرج وليس بالمفاجأة .

علينا أن نجعل من هذه القضية قضيتنا جميعًا ونطلق الخيال من أجل البحث عن حل ونضغط وبكل الوسائل ورأيى أن قضية الإنفجار السكانى تحتاج إلى اهتمام أكبر من الدولة ..

صحيح أن الدولة معذورة لكن خطأها يقع حينما أبعدت هذه المشكلة فى سلم الأولويات وحينما تعجلت النتائج ..

وللأسف مازال هناك قطاع كبير من الناس واقعًا فى حيرة ما إذا كان تحديد النسل حلالاً أو حرامًا .. مع الدين أو ضده .

وللأسف وفى بعض الأحيان تساهم بعض أجهزة الدولة فى إحباط ما يقوم به جهاز آخر فى هذا المفهوم بالذات .

لماذا لا تقدم الدولة حوافز ملموسة لترشيد النسل .. ولماذا لا نحسم قضية الحلال والحرام .

استيراد العمالة :

*** كيف نتحدث عن تضخم فى القوى العاملة .. بينما بعض المرافق تعانى من نقص العمالة والبعض الآخر يستورد عمالاً من الخارج ؟ ! .**

أتفق تمامًا مع صحة هذه الظاهرة وهى إحدى الظواهر السلبية والخلل للبيروقراطية المصرية .. ويجب أن نهتم بعلاج مشكلة الإدارة الحكومية لأنها تقتطع جزءًا كبيرًا من وظائف العمل الإنتاجى وتحوله إلى وظائف إدارية غير منتجة .

وأنا أستدرك وأقول إن البيروقراطية هى صانعة الحضارات وهى الأساس لنجاح أى نظام بشرط ألا تغرق فى تطلعاتها وتصبح بيروقراطية طفيلية ..

فكل تضخم لجهاز ـ رغم أهميته ـ يتحول إلى جهاز سلبى ولقد رأينا ذلك فى أوروبا فى العصور الوسطى حينما تضخم دور الكنيسة ورجال الدين . ورأيناه فى المجتمعات العسكرية عندما تضخمت الإنكشارية فى الدولة العثمانية . وفى روما القديمة ...

وتبقى الحقيقة الدائمة وهى أنه لا نجاح إلا بقوى العمل المنتج .. والزيادة والتضخم البيروقراطى خلل على حساب الإنتاج . وهو ما نراه اليوم فائض عمالة وفى نفس الوقت نقصًا خطيرًا فى التخصصات المطلوبة . فى الزراعة مثلاً لدينا عجز مخيف فى العمال الزراعيين بينما نعانى تضخمًا سكانيًا وتضخمًا إداريًا .

معنى هذا أننا لم نستطع أن نجذب للزراعة حاجتها من العمال بسبب ضعف الأجور وبسبب سوء التأهيل وبسبب تضخم حجم الإنفاق على الإدارة .

وعلى كل حال لا تقدم بلا تنسيق منهجى يضع فى الحساب كل العوامل وكل عناصر القوة والنجاح ..

أربعة على كتف واحد :

*** هل البيروقراطية شخص ، أم جهاز ، أم مفهوم ، حتى نعرف كيف نواجهها ؟ !**

البيروقراطية فى البداية والنهاية مفهوم وعقلية شخص أو أشخاص يريدون إثبات ذواتهم . لكننى مصر على أن العلاج فى مصر يجب أن يبدأ بمعالجة التضخم البيروقراطى وعلاج مشكلات الإدارة فى الحكومة ..

ومرة أخرى لا يصح أن يقتطع من جهاز الإنتاج بعض قواه لتضاف إلى

جهاز إدارى غير منتج . والواقع يقول إن كل منتج يحمل على كتفيه أكثر من ٤ أشخاص باسم الإدارة ..

فى مصر قوة للعمال ١٣ مليون فرد .. بينما المنتجون الحقيقيون أقل من هذا العدد بكثير .. ومعنى هذا أننا أضعفنا طاقة الإنتاج والعمل بالمبالغة فى أجهزة الإدارة والرقابة والإشراف والتى تحاول البحث عن دور مفيد لها فلا تجد أمامها إلا ما يعوق ولا يضيف بل ويضعف أثر المؤشرات الاقتصادية الحقيقية ..

لا يجب أن نسمح بأن تتحمل طبقة الإنتاج طبقة طفيلية تعطينا دائمًا مؤشرات خاطئة .

طـرد نصـف الموظفـين :

*** إحدى وصفات صندوق النقد الدولى هى أنه يجب طرد نصف الموظفين بالدولة وتعويضهم .. وتمت التجربة فى بعض البلاد مثل أوغندا وشيلى .. فما رأيكم فى هذه الوصفة ؟ ! .**

هذا ضيق أفق شديد .. إذا كانت البيروقراطية خطراً .. فالأخطر هو المبالغة .. وكل مجتمع محتاج إلى جهاز بيروقراطى وسلطة قوية . والطرد مثله مثل من يعالج جرحًا بسيطاً بالبتر .

فلا دولة بلا بيروقراطية .. والقاعدة أن دور البيروقراطية نبيل وأنا أطالب بإعادة تقييمها وليس ببترها . علينا أن نزرع الثقة فى نفوس الموظفين ولا نضع فوق رقابهم سيف الإعفاء أو الطرد .. وعلينا أن نشخص المرض ونبدأ العلاج بالتدريج ..

والقاعدة دائماً تأمين الموظف لا هزه .

فى الفترة القادمة لابد أن نحدد خطانا ويعلم كل شخص أنه ليس مفروضًا على الحكومة أن تعلمه وتوظفه. وهذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة قبل وقت كاف

من نهاية التعليم ، إلا أننى فى نفس الوقت لا أستبعد تمامًا فكرة فتح فرص جديدة أمام العمالة الزائدة بإعادة التأهيل أو بتسليمها مبلغًا مناسبًا من المال يفتح أمامها فرصة جديدة ..

إن هدف التوازن فى الميزانية هدف هام لا يجب أن نخرج عليه وأخطر الأشياء أن تطلب من البيروقراطية ذاتها معالجة البيروقراطية .

من يحـــكم من ؟

واسمح لى أن أعود إلى ما إذا كانت البيروقراطية شخصًا معنويًا هلاميًا أم أنه كيان أكبر .. ما أعرفه أن هناك وظيفة اقتصادية وعملاً إنتاجيًا يؤدى إلى عائد اقتصادى يتفق سعره مع تكلفة الإنتاج .

هناك أيضًا وظيفة سياسية حاكمة تحدد حدود العمل الإدارى والتنفيذى وفق منهج سليم تحدده الوظيفة السياسية .

وحينما تتحكم البيروقراطية بجهازها الإدارى فمعنى هذا أن هناك ضعفًا فى الجهاز الاقتصادى وفى الجهاز السياسى ..

فى بعض الأحيان يرتقى مسئول الجهاز الإدارى إلى درجة سياسية لكنه يصعد إليها بنفس العقلية وهؤلاء ليسوا هم رجال الجهاز السياسى صاحب الرؤية والتوجه . كلما كبرت قاعدة الجهاز السياسى وقاعدة الجهاز الاقتصادى تقلصت بالتالى قاعدة الجهاز الادارى البيروقراطى والعكس صحيح .

اســـتيراد أم تصــــدير ؟

*** أنت متهم بأنك تمول المستوردين وليس المصدرين فهل البنك للاستيراد أم للتصدير ؟ .**

رأيى أن نجاح البنك الذى أتولى مسئوليته هو الذى دفع إلى هذا الهجوم .

ثانيًا ـ وبكل صراحة ـ إن هناك نقصًا فى الفهم بالنسبة لقضية الاستيراد والتصدير .. ونتنقل إلى الحقائق . ففى خلال ثلاث سنوات وافقنا على تمويل ٥٠ مشروعًا للتصدير ..

ثالثًا .. إن دور البنك هو التمويل .. والتمويل نوعان :

ـ تمويل لنشاط جار لمصدر يريد تجهيز البضاعة لتصديرها سواء شراء مواد خام أو تجهيز .

ـ النوع الثانى تمويل مشروعات جديدة وهى نشاط رأسمالى وهذا النوع يتطلب معرفة المدة الزمنية التى يكتمل فيها بناء هذا المشروع ..

والبنك بهذا المفهوم بنك تجارى وبنك لتمويل مشروعات التصدير ..

ومن الجهل الشائع الذى كثيرا ما يتردد هو الاتهام بأننا نمول الاستيراد أكثر من تمويلنا للتصدير . والحقيقة التى يجب أن يعرفها الجميع أن جزءا كبيرا من التصدير يتطلب أولاً الاستيراد المتمثل فى مستلزمات الإنتاج وفى المعدات .. بينما توجد أيضا تمويلات لمكونات الإنتاج للمشروعات وبعضها غير استيرادية ولا تصديرية مثل تمويل أرض لمصنع يعد للتصدير .. وتمويل بناء هذا المصنع وتمويل استيراد الآلات له يعتبر خطوة فى سبيل زيادة الطاقة الإنتاجية المعدة للتصدير فى المستقبل .

مــاذا نصدر :

*** البعض يسأل ويلح : لماذا لا نصدر إنتاجنا بالكامل .. فهل هذا أيضا خطأ شائع ؟ ! .**

هناك سلع ذات ميزة مطلقة ونسبية كالبترول والقطن والفوسفات وخدمات هيئة قناة السويس سوقها مفتوح بالكامل للخارج .

هناك أيضا مشروعات تابعة لما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية وهذه

المشروعات تعتمد تمامًا على الأسواق التى تضمنها هذه الشركات .

أما ما غير ذلك فالصورة مختلفة تخضع لعوامل كثيرة أولها .. استيفاء حاجة السوق المحلى منها .. فهو الذى يمثل القاعدة الاساسية لها .

هناك كذلك عناصر المنافسة سعرا وجودة وهذا النوع له حصة محددة فى السوق الدولى تتأثر بعوامل كثيرة ومهمتنا أن نرفع هذه الحصة مع الوضع فى الاعتبار أنها فى النهاية حصة محدودة ..

وعلى كل حال لايمكن تحقيق كل شىء دفعة واحدة والشطارة أن نفتح لمنتجاتنا سوقا فى الخارج بالجودة والسعر المنافس عن طريق خطة محكمة ..

وما دمنا فى مجال نقد البنك وأنشطة تمويله فإن البعض يقول إننا نمول تصدير سلع غير أساسية .. وأنا بدورى أسأل : هل الدولار المتولد من هذه السلع غير الأساسية كاللبان والمواد الغذائية والحلوى دولار من نوع خاص يختلف عن الدولار المتحصل من تصدير البترول فى شكله وقيمته أم أنه نفس الدولار ؟ ! .

باختصار قضيتنا أن نزيد حجم عائداتنا من صادراتنا مادامت السلعة مقبولة وقادرة على فرض نفسها فى سوق المنافسة العالمى ..

زيادة صادرات الموالح :

*** اتهام آخر هو إنخفاض صادراتنا من السلع الزراعية ؟.**

بالعكس كل الأرقام تؤكد أن صادرات الموالح زادت فى العام الماضى ٤٠٪ . وعلى كل حال فالإنتاج الزراعى يخضع لأمور كثيرة .. الطبيعة تلعب دورا . والعمالة كذلك . ونحن من جانبنا لانميز بين سلعة تصديرية وأخرى مادامت تدر عائدا للدولة . وهنا أحب أن أضيف أن البنك لايمول فقط

الاستيراد كما يقولون والتصدير كما هو منوط بنا ولكننا نسعى لتمويل مشروعات تصديرية فضلاً عن التأمين على الصادرات وقدمنا مشروعا للحكومة بذلك .

ما أود أن أقوله هو ضرورة زيادة الوعى بقضية التصدير ..

نحن نصدر لأننا فى حاجة إلى الاستيراد لتوفير المواد اللازمة لمصر . والتصدير ـ لهذا ـ ليس هدفا فى ذاته وإلا أصبح عقوبة على الشعب . فلم تعد دولة فى العالم تستطيع أن تعتمد على نفسها فقط ، إنما هى حركة تبادلية تصدير واستيراد .. ليس هذا قاصرًا على دول متوسطة الحجم كمصر ، ولكن حتى الدول القارات مثل أمريكا واستراليا وروسيا تخضع لنفس المنطق . وكما قلت فى البداية لا توجد سلعة واحدة فى العالم وطنية بنسبة ١٠٠٪ .

إن مايحدث فى العالم اليوم هو ـ بمفهوم الروس ـ بروسترويكا جديدة .. أى إعادة بناء .. فلم تعد دولة قادرة على تجاهل التبادل والتداخل الواقع فى السوق العالمى اليوم . لكن بشرط أن نستورد من عرق جبيننا أى أن نعمل ونصدر لكى نستورد ، وقضية الاستيراد فى مصر خاصة لسببين :

الأول : فجوة الغذاء .

والثانى : لوازم الإنتاج والآلات .

والتصدير ضرورة قصوى لتحقيق ذلك ولقد أعطينا فى البنك الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج وللمصدرين . والتصدير يفتح علينا النوافذ على دول العالم لنتبين احتياجاتهم ونتعرف على أسلوب حياتهم لنفتح بالتصدير آفاقا جديدة ، ويجب أن نضع التصدير والاستيراد فى إطارهما الحقيقى أى إطار النظرة المتكاملة .

نمط الاستهلاك الخاطئ :

*** نخشى أن يقود هذا الشرح الذى قدمته إلى تثبيت مفهوم خاطئ وهو أن الاستيراد أهم من التصدير ونحن نعانى من حجم استيراد محبط لكل تنمية ؟!.**

المشكلة ليست استيرادا أو لا استيراد إنما هى اعوجاج نمط الاستهلاك ـ هى فى إشباع حاجات غير ضرورية باستيراد سلع غير ضرورية .

عندنا مبالغات .. بل انحرافات فى الاستيراد وحجمه .. هذه حقيقة لكن الحقيقة الأخرى أن تقودنا هذه الحقيقة إلى خطأ أكبر هو حظر الاستيراد .

الأسمنت ومحاكمة المسئول ! !

*** بنفس المفهوم نلاحظ انحرافات استيراد بعض المواد التى تتكلف المليارات بينما تستطيع مصر توفيرها بسهولة مثل الأسمنت والمسامير وحديد التسليح ؟ ! .**

القاعدة . حيث يوجد احتكار وتسلط تضار مصالح الجماهير. هناك بعض السلع المحلية فيها احتكار وبالاحتكار يرتفع السعر . نفس الشيء السلع المستوردة تؤثر على الداخل ولاشك أن المحتكرين يؤثرون فى السوق والأسمنت إحدى هذه السلع .

وفى رأيى أن موضوع الأسمنت ليس فى حاجة للتعرف على المشكلة وإنما فى حاجة إلى محاكمة المسئولين عنها فمن يستطيع أن يقنعنى أن تبدأ العمرة « الصيانة السنوية » فى ٤ مصانع أسمنت مرة واحدة وفى وقت واحد !!؟.

أليس معنى هذا فتح الطريق واسعا للاستيراد .

إن مصر تمتلك كل المواد الأولية اللازمة لإنتاج الأسمنت ولديها الخبرة متوافرة لهذه الصناعة .. بل كنا نصدر فائض إنتاجنا فماذا حدث ؟! المسألة أبعد

من أن تكون خللا فى سياسة الاستيراد أو التصدير .

هى شىء غير هذا تماما .. ولذا أطالب بالمحاكمة وليس بالدراسة .

ولذا أعود فأقول إن موضوع التصدير عملية متشعبة فيها الإنتاج وفيها التمويل وفيها التأمين والاستيراد كذلك وهو ما نحاول القيام به من خلال نشاط البنك .

دراسة لسوق جديد :

*** وقد تشعبت مسئولية التصدير بهذا الشكل فهل يساهم البنك فى فتح أسواق جديدة ولو بدراسات عن السوق العالمى يقدمها للمنتجين ؟ ! .**

لدينا قسم للمشروعات يقوم بدراسة منتج معين ويحدد جدواه كما يقوم البنك أيضا بمد المصدرين والمنتجين بمعلومات عن الدول الأخرى والأسواق المتاحة والسلع المطلوبة وأسعارها فى ضوء مناقشات الدول الأخرى لكننى أعود وأقول إن التصدير سياسة متكاملة تضعها الدولة تستخدم فيها كل مؤسساتها التمويلية والبحثية والتعليمية والجامعية . لتقدم فى النهاية تصورا متكاملا لعمل ضخم نحن جزء منه .

القطاع الخاص أكثر :

*** خلال الثلاث السنوات الماضية للبنك .. هل كانت الأولوية فى التمويل للعام أم للخاص ؟ .**

ليست المسألة العام أو الخاص .. لكن الواقع يقول إن معظم المتعاملين معنا من القطاع الخاص وفرص النجاح أمامهم كبيرة وتوجد مشروعات ذات مستقبل عظيم أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر السجاد والمنسوجات

والملابس الجاهزة والأعشاب الطبية والصناعات الغذائية والعبرة فى النهاية بالتأثير الشامل لصادراتنا على مجمل الاقتصاد القومى .

حوافز التصدير :

*** بعض الدول تلجأ لنظام دعم الصادرات لتستطيع منافسة السوق العالمى فأين نحن من هذا المبدأ ؟ .**

قضية التصدير لها اعباؤها المالية ومالم نكن قادرين على تحمل هذا العبء لن نفعل شيئا . أقصد بذلك توفير التمويل .. وهذا لايحسمه الكلام وإنما يتم فى إطار خطة كاملة توفر الموارد والمعلومات بالاضافة إلى أن عاملى الجودة والسعر يحكمان المنافسة إلى حد كبير . والتصدير لا يتم بالأمانى الطيبة والدعوات الصالحة وإنما هو مجموعة من الآلام والتضحيات .. فلا تصدير بلا ألم .

***هل التأمين على الصادرات أحد هذه الآلام التى يجب تحملها ولماذا يتعثر مشروع التأمين ؟ ! .**

المشروع يحتاج إلى أعباء مالية .. يحتاج إلى دعم من الحكومة فى شكل سندات قيمتها ٥٠ مليون جنيه على الأقل .. وزير الاقتصاد وافق وعرض المشروع على مجلس الدولة فوافق والمشروع اليوم أمام مجلس الوزراء .

الإنتاج :

*** نتحدث عن التصدير والإنتاج .. إن حجم الإنتاج ومستواه لا يرضيان ؟ ! .**

أعود فأقول البيروقراطية هى السبب .. وأقرر أيضا أن سوء الإدارة ليس حكرا على الحكومة أو القطاع العام وحدهما وإنما نراه فى القطاع الخاص أحيانا

أكثر مما نراه فى الحكومة . لكن هناك فارقا كبيرا . إن سوء الإدارة فى القطاع العام يؤثر على الدولة كلها .

سوء الإدارة والعجز المالى فى الحكومة لا يؤديان إلى إفلاس الدولة التى تستمر فى تمويله من خلال عجز الموازنة . أما فى القطاع الخاص فالخسارة وسوء الإدارة تؤديان إلى إغلاق المشروع وهو ما لا يمكن أن يتم بالنسبة لقطاعات الدولة .

وفى رأيى أن الخسارة فى الاقتصاد الحديث لا تقل أهمية عن الربح فكلاهما مؤشر حقيقى للوضع الاقتصادى والربح مؤشر نجاح يجب أن نكافئه ونسير عليه والخسارة مؤشر فشل يجب أن نحاسبه ونتجنب أسبابه .

مصر ووصفة الصندوق :

*** نعود للقضايا .. بعد أن توقفنا كثيرا أمام التفاصيل .. لماذا يصر صندوق النقد الدولى على وصفات ثبت فشلها .. دون مراعاة لظروف الدول .. ؟ ! .**

بعض الناس من أجل المبالغة يقولون إن الصندوق يقدم « روشتة » .. لكل الناس وبلا تمييز ، وكأنها « شربة بلدى » .

ويقولون إن الصندوق يهتم بالجوانب المالية ويتجاهل الأبعاد الاجتماعية وهذا ليس صحيحا على إطلاقه . فلا توجد روشتة .أو وصفة موحدة يقدمها الصندوق لكل البلدان وليس صحيحا أنه يهمل تماما الجوانب الاجتماعية .

الاتهامات قد تكون فى جوهرها وعمومها صحيحة لكنها لم تعد كذلك الآن وبنفس الدرجة .

والدولة حقيقة ــ أى دولة ــ يجب أن يكون لديها تصور لسياسا' الاقتصادية وتقدم للصندوق هذا التصور ويقدم الصندوق بدوره تصوره .. يجرى حوار حول مايمكن تطبيقه ومالا يمكن تطبيقه .

الدول التى لاتقدم تصورها ، يأتى الصندوق ليقدم أفكاره أو الوصفة .. وينحصر عندها موقف الدولة فى محاولة تخفيف الوصفة .

وأستطيع أن أقول .. إنه فى بعض الأوقات فى مصر.. لم نقدم نحن تصورنا .. وتركنا للصندوق أن يقدم تصوراته هو . وقد ظهر ذلك بوضوح منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٦ حيث توقف دورنا على محاولة تعديل وصفة الصندوق . أما دول أخرى مثل المكسيك قد نجحت معه لأنها قارعت الحجة بالحجة يوم تقدمت بأفكارها .

عالمية الديون :

*** هل لديك تصور وأنت الأستاذ ، والمصرفى والخبير لمشكلة الديون التى أصبحت مشكلة الصغار والكبار .. الدائنين والمدينين على السواء .. ؟ ! .**

قضية الديون خطيرة .. وهى ليست مشكلة مصرية فلقد تجاوز حجم مديونية العالم الثالث « التريليون » دولار ـ ألف مليار دولار ـ .

والقضية تحتاج إلى حل إجمالى شامل ولاتستطيع دولة واحدة أن تحلها .. وعلينا أن نحاول إيجاد الوسائل المناسبة للوصول إلى حل شامل لها .

وبالنسبة لمصر بالذات .. هناك بعض الأمور فى الداخل لها تأثير مباشر . ومرتبط بالمديونية وهى : تأثيرها على قدرتنا على اقتراض جديد من أجل استمرار التنمية فالدول لاتستطيع أن تعيش إلى الأبد بلا قروض ومن يقولون بوقف الاقتراض نهائيا .. نقول لهم هذا مستحيل وغير منطقى .

ومصر تستطيع ان تضع استراتيجية عشرية ، أى على مدى عشر سنوات .. يتحقق من خلالها توازن بين الموارد وحجم الاستيراد .

والوضع الحالى.. هو أن المدخرات أقل من حاجة الاستثمار والصادرات أقل

من الواردات . وعلينا أن نعمل على زيادة المدخرات . وعلى زيادة الصادرات .. وضبط الاستيراد ، لتحقيق هذا التوازن المطلوب .

دور الرأسمالية الوطنية :

*** ما مدى قدرة الرأسمالية الوطنية على المساهمة الفعلية فى خطط التنمية .. ؟ .**

الصراع القائم حاليا بين المنتجين والمستوردين ، فى القطاع الخاص ، يهدد الصناعة الوطنية .. وهذا الوضع سببه سلوك بعض عناصر القطاع الخاص ـ عناصر تتصف بعدم المسئولية وبالانتهازية ، لأنها تحاول اقتناص أى فرصة ، حتى ولو كانت على حساب مستقبل ونشاط القطاع الخاص نفسه .

وهذه قضية مناخ عام .. وهو للأسف سلوك تفشى ، تجده عند موظف القطاع العام ، مثلما نجده فى بعض قطاعات القطاع الخاص ، ونراه بشكل واضح فى القطاع العام فيما نشهده من انحرافات وفى عدم القدرة على تحمل المسئولية .

ولايمكن القول أن الشخص المنحرف فى الحكومة ، سينصلح حاله إذا ذهب إلى القطاع الخاص .. فالمنحرف هو هو فى العام وفى الخاص ولذلك فعلينا أن نحسن المناخ .. وأن نقيم أسباب الثقة .. لأن غيابها ، يدفع البعض للكسب السريع والهرب بما حصل عليه ، لأنه لايثق فى الغد .

ومسئوليتنا أن نزرع الثقة بوضع ضمانات الاستمرار .

الثقة .. والقوانين :

*** المناخ .. الثقة .. الاستمرار .. هل يصنعها المزيد من القوانين .. ؟ !**

لسنا فى حاجة إلى مزيد من القوانين .. بل نحن فى حاجة حقيقية لتقليل

عدد القوانين إنما المطلوب هو إصلاح قانونى .

المطلوب .. تنمية الإحساس والوعى بقيمة العمل .. المطلوب .. تأكيد مفهوم أن الدولة ملك للمواطن .. وليست الدولة هى التى تملك الوطن والمواطن .

وهذا المفهوم لابد أن يكون راسخا فى عقل المسئول ، وزيرا كان أم خفيرا .. وراسخا أيضا فى عقل المواطن .

السوفييت والسوق العالمى :

*** بعد أن دخل الاتحاد السوفييتى شريكا فى النظام الاقتصادى العالمى ، ومؤسساته .. هل هذا مؤشر إيجابى لنا ولدول العالم الثالث .. أم أن فرصنا فى « اللعب » على المعسكرين ضاقت .. ؟ !**

الماركسية .. كانت جيدة لأنها قدمت أفضل دراسة للرأسمالية ولكنها لم تبين كيفية سير النظام الاشتراكى .

والرأسمالية كانت هى مقدمة الثورة الصناعية ..

وليس صحيحا أن الاتحاد السوفييتى دخل النظام الاقتصادى العالمى بعد « البريسترويكا » التى قدمها جورباتشوف .. إنما الصحيح أنه دخل النظام منذ البداية .

فقد استغل « ستالين » .. فترة الكساد العالمى فى الثلاثينيات لينفذ خططه الصناعية .. واستخدم الاتحاد السوفيتى نظام القروض المؤجلة فى الاعارة والتأجير فى الحرب العالمية الثانية .

اليوم الاتحاد السوفييتى يرى ضرورة زيادة الاندماج فى السوق العالمى .. وهو حريص على أن يتعايش معه .. ليستفيد ويفيد . وهذا اتجاه عام سائد..

ويجب أن نضع خططنا وحساباتنا على أساس هذا السوق العالمى الواحد .

علينا أن نتبين حاجتنا ودورنا على ضوء هذه المتغيرات الدولية .. وليس على أساس اللعب على المعسكرات .

علينا أن نتنبه لمصالحنا وواقع العالم قبل أن يفوتنا الركب .

رقم الايداع : ١٩٨٩/٥٣٣٧
الترقيم الدولى . ٠ ـ ٣٢٥ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

بيروت: ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

محنة الاقتصاد والاقتصاديين

يتناول هذا الكتاب عددًا من القضايا السياسية والاقتصادية المطروحة على الساحة المصرية.

... إن اختيار «محنة الاقتصاد والاقتصاديين» عنوانًا لهذا الكتاب أمر لا يحتاج إلى تفسير. فمنذ أكثر من ثلث قرن ونحن نردد الحديث عن الأزمة الاقتصادية.

... إذا كان موقف الكاتب، من قضية «السياسة» و«الاقتصاد»، هو أنه، رغم كل محاذير التبسيط، فإن «الاقتصاد» يطرح المشاكل والخيارات، «والسياسة» تحسمها. وما أود أن أضيفه هنا هو أن القرارات السياسية، وهي تحسم الخيارات المطروحة، كثيرًا ما تكون طاغية وساحقة. «فالسياسة» لا تسمو فقط على «الاقتصاد» وتحكمه، ولكنها قد تسحقه. فمحنة الاقتصاديين، في غير قليل من الأحوال، هي أيضًا مسئولية السياسيين.

... يمكن بنوع من الإجمال رد الموضوعات الواردة في هذا الكتاب إلى محورين أساسيين، هما الدولة ودورها الاقتصادي من ناحية، والحقائق الاقتصادية المستجدة على واقعنا وما ارتبط بها من مفاهيم من ناحية أخرى.

حازم الببلاوي

د. حازم الببلاوي

- من مواليد أكتوبر ١٩٣٦ ـ القاهرة.
- حاصل على ليسانس في الحقوق مع مرتبة الشرف ١٩٥٧.
- تلقى دراسات عليا في الاقتصاد من جامعات جرينوبل في فرنسا وكمبردج في إنجلترا.
- حاصل على الدكتوراة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ١٩٦٤.
- حائز على جائزة أحسن الرسائل في فرنسا لعام ١٩٦٤.
- حائز على جائزة الكويت في العلوم الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي لعام ١٩٨٣.
- أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية.
- قام بالتدريس في الجامعات العربية كما كان أستاذًا زائرًا في السربون بباريس (١٩٦٨) وجامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) ١٩٧٩.
- رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات.
- له مؤلفات عديدة بالعربية والفرنسية والإنجليزية

آخرها: على أبواب عصر جديد.
في الحرية والمساواة.

- The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age.
- The Rentier State.